

روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية

أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية

إف. ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)، ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، أندرو رادين (Andrew Radin)، ناثان تشاندلر (Nathan Chandler)، كيث كرين (Keith Crane)، توماس إس. سزاينا (Thomas S. Szayna)



روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية

أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية

إف. ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)، ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، أندرو رادين (Andrew Radin)، ناثان تشاندلر (Nathan Chandler)، كيث كرين (Keith Crane)، توماس إس. سزاينا (Thomas S. Szayna)

تم إعداده للجيش الأمريكي

تمت الموافقة عليه للنشر العام؛ لا قيود على التوزيع

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني **www.rand.org/t/RR1305**

البيانات الفهرسية الخاصة بهذا المنشور متوفرةٌ في مكتبة الكونغرس.
تحت الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب، كالتالي: 978-0-8330-9306-6

نشرت هذه الدراسة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

تمهيد

هذه الدراسة هي أول دراسة من سلسلة من الدراسات حول تأثير الأزمة الأوكرانية وتبعاتها على الأمن الأوروبي. تبحث هذه الدراسة في نقاط الضعف الأوروبية[1] تجاه أشكال متنوعة من النفوذ أو الضغط أو استخدام القوة المحتمل من الجانب الروسي. وتحقيقًا لأغراض هذه الدراسة، تم تعريف مصطلح *نقاط الضعف* على أنها إحدى الحالات التي تتمتع فيها روسيا بالقدرة على ممارسة النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو العسكري على السياسة الأوروبية بوسائل تعيق الحرية الأوروبية فيما يتعلق بالتصرف واختيارات السياسات. سوف تتناول تقارير لاحقة جوانب الضعف والنوايا الروسية، بالإضافة إلى تحليل ردود الأفعال المحتملة من الغرب تجاه السياسة الروسية، وتزكية استجابات السياسات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

ينبغي أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة للدول المعنية بتأثير ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم على الأمن الأوروبي والسيطرة المحتملة التي قد تمارسها روسيا بشكل أكبر على دول أوروبية متعددة. وقد أُجري البحث الأولي لهذا المشروع بداية من أيلول (سبتمبر) 2014 وحتى تموز (يوليو) 2015.

وقد قام مكتب المراجعة الدفاعية الربعي التابع للجيش الأمريكي (QDR) برعاية هذا البحث في مكتب نائب رئيس الأركان، ومجموعة الثماني، والمقرات الرئيسية، وإدارة الجيش. وتم تنفيذه ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة والموارد في مركز Arroyo

[1] في هذه الدراسة، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك، نستخدم كلمة *أوروبا* للإشارة إلى دول الاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بخلاف الولايات المتحدة وكندا. وبذلك فإننا لا نسعى للإشارة إلى أن دولًا أخرى، تقع أراضيها أو جزء منها داخل القارة الأوروبية، ليست أوروبية (بما في ذلك روسيا وأوكرانيا ومولدافيا وروسيا البيضاء).

التابع لمؤسسة RAND. يُعد مركز RAND Arroyo، الذي يعتبر جزءًا من مؤسسة RAND، مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية الجيش الأمريكي..

إن الترميز التعريفيّ الفريد للمشاريع (PUIC)، الخاص بالمشروع الذي أنتج هذه الوثيقة هو HQD146843.

للحصول على تعليقات أو معلومات إضافية، يُرجى الاتصال بقائد المشروعات، جيمس دوبينز (James Dobbins) (هاتف 703-413-1100، فرعي 5099، بريد إلكتروني dobbins@rand.org).

للحصول على مزيد من المعلومات حول مركز RAND Arroyo، يُرجى الاتصال بمدير العمليات (هاتف 310-393-0411، فرعي 6419، فاكس 310-451-6952، بريد إلكتروني Marcy_Agmon@rand.org) أو زيارة موقع Arroyo على شبكة الإنترنت /www.rand.org/ard.

جدول المحتويات

الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

الملخص

لقد أدى ضم روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القِرم وجهودها لزعزعة استقرار شرق أوكرانيا إلى إجبار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين على إعادة تقييم نهجهم تجاه أوروبا، المنطقة التي كان يُنظر إليها قبل ذلك على أنها مستقرة وآمنة. تتناول هذه الدراسة أوجه ضعف حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالضغوط الاقتصادية والعسكرية الروسية وفيما يتعلق بالنفوذ الروسي في سياستهم الداخلية. سوف تتناول تقارير لاحقة الإمكانات الروسية ونواياها، بالإضافة إلى تزكية مزيد من الإجراءات الأوروبية والأمريكية الممكنة.

أوجه الضعف العسكري

لقد أدى ضم شبه جزيرة القِرم وزعزعة استقرار شرق أوكرانيا إلى ظهور شعور كبير بانعدام الأمن والضعف بين الدول المجاورة لروسيا. وهذا الشعور بالضعف يبدو حادًّا في دول البلطيق على وجه التحديد (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) نظرًا لقرب هذه الدول من روسيا وعدم التوازن الكبير في القوات العسكرية بين روسيا ودول البلطيق. أدى السلوك الذي تتبعه روسيا مؤخرًا إلى ازدياد مخاوف دول البلطيق. فمنذ عودة فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) إلى سدة الحكم، تزايدت انتهاكات الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية بشكل كبير. كما أجرت روسيا مجموعة من التدريبات واسعة النطاق في المنطقة، حيث أجرت مناورة خاطفة في المنطقة العسكرية الغربية في آذار (مارس) 2015 ضمت ما يصل إلى 38000 جندي. وتمثل هذه التدريبات جزءًا من برنامج أساسي لتدريبات عسكرية شاملة تضم قوات من المناطق العسكرية الغربية والمركزية والشرقية، والمناطق العسكرية الجنوبية ولكن بحجم أقل.

تُحلل هذه الدراسة أربعة أنواع مختلفة من الأعمال العسكرية التي يمكن أن تُقدم عليها روسيا وتبعاتها على أمن دول البلطيق: (1) عمل عسكري قصير المدى على نطاق واسع للاستيلاء على جميع أنحاء دول البلطيق أو أجزاء كبيرة منها أو (2) إجراء تكتيكات تطابق تلك التي تتم في شرق أوكرانيا بهدف التحريض على القيام بحركات التمرد أو (3) محاولة الاستيلاء على جزء صغير من الأراضي التي ينطق أغلبية سكانها بالروسية أو (4) القيام بعمليات اجتياح محدودة ومؤقتة للمجال الجوي أو الأراضي البلطيقية عن طريق أفراد عسكريين روس. تعتبر جميع هذه الأعمال في نطاق الإمكانات الروسية. فبالرغم من عدم وضوح نوايا موسكو، فقد أدى سلوك روسيا في القِرم وشرق أوكرانيا إلى حتمية أن يستعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإمكانية اتخاذ موسكو إجراءات عسكرية قد تُشكل تهديدًا خطيرًا لسيادة دول البلطيق واستقلالها. ومن غير المحتمل أن تتمكن روسيا من الحفاظ على السيطرة على الأراضي البلطيقية، في ظل وجود مقاومة محتملة من حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدون تهديد استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من الجدير تذكر أن أوروبا والولايات المتحدة لا تزال عرضة لهجوم نووي روسي، كما هو حال روسيا التي قد تكون عرضة لهجوم نووي أمريكي، وفرنسي، وبريطاني. تعتمد جميع هذه الدول على التهديد بالانتقام لردع أي هجمات من هذا القبيل.

وفي فترة الإعداد حتى انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي أقيمت في ويلز يومي الرابع والخامس من أيلول (سبتمبر 2014)، ناقش الأعضاء البولنديون والبلطيقيون مسألة أن ضم شبه جزيرة القِرم وجهود زعزعة استقرار شرق أوكرانيا قد غيرت بيئة الأمن الحالية تغييرًا جذريًا بالإضافة إلى إجراء تعديلات في وضع القوة الأساسي الخاص بحلف شمال الأطلسي (الناتو). حيث سعوا جاهدين إلى أن يقوم حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنشر قوات قتالية بشكل دائم على أرض الدول الأعضاء الشرقيين. ومع ذلك، ثبتت استحالة التوصل لإجماع بالقمة حول وضع قوات قتالية بشكل دائم على الأراضي البولندية والبلطيقية. ناقش بعض الأعضاء، وخصوصًا ألمانيا، أن تمركز قوات كبيرة على أراضي الأعضاء الشرقيين بشكل دائم قد تعتبره روسيا أمرًا استفزازيًا. وبدلًا من ذلك، اعتمد حلف شمال الأطلسي (الناتو) على "التواجد" (عوضًا عن وجود دائم)، توفره قوات متناوبة.

إلا إنه كان هناك ضغط متزايد، وخصوصًا من بولندا ودول البلطيق، من أجل نشر وجود دائم من جانب الولايات المتحدة و/أو حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أراضيهم. وفي قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي أقيمت في تموز (يوليو) 2016، اتفق قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على "التواجد الآجل (اللاحق) المدعوم" والذي يضم خططًا

للنشر على أساس تناوبي مستمر للكتائب الأربع متعددة الجنسيات، بحيث تتمركز كتيبة واحدة في كل دولة من دول البلطيق الثلاثة وبولندا "والتواجد الآجل (اللاحق) المعد حسب الطلب" في جنوب شرق أوروبا.[1] وبالرغم من أن هذا القرار يمثل نموًا في التواجد الآجل (اللاحق)، فمن المحتمل استمرار وجود فجوة بين تواجد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المرجو والذي تم توفيره في الجناح الشرقي للتحالف.

وسواء سيتوصل التحالف إلى إجماع في الرأي أم لا، فسيعتمد هذا الأمر بشكل كبير على سياسات روسيا وإجراءاتها. وفي حالة رأى التحالف أن روسيا تنتهك اتفاقية مينسك الثانية (Minsk II) التي وقعت عليها روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا في أول شباط (فبراير) 2015 أو إذا قامت موسكو باتخاذ إجراءات أخرى، مثل دعم محاولات الانفصاليين في بسط سيطرتهم على أراضٍ تتجاوز تلك التي يسيطرون عليها بالفعل، فقد يزداد الضغط على حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإعادة النظر في مسألة تمركز قوات قتالية بشكل دائم على أراضي الأعضاء الشرقيين للتحالف واتخاذ إجراءات أخرى، مثل التمركز المسبق لمزيد من المؤن والمعدات على أراضي الأعضاء الشرقيين للتحالف. لا تتطلب تحركات من هذا النوع قرارًا رسميًا من التحالف، على الرغم من أنه سيتم بذل الجهود للحفاظ على إجماع واسع النطاق قدر الإمكان.

لا تبدو الحكومات الأوروبية قلقة بشكل كبير حاليًا بشأن التفاوت المتزايد في الأنظمة ذات الاستخدام النووي/المزدوج شبه الاستراتيجي بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا. قد يتغير ذلك إذا أصبح الصراع المحتمل مع روسيا في دول البلطيق، أو في أي مكان آخر، مباشرًا بشكل أكبر. وربما قد يقود الحكومات الأوروبية إلى الإلحاح على تعويض التطور الأمريكي ونشر أنظمة كهذه، كما قامت بذلك في الثمانينيات.

أوجه ضعف الاستثمار والتجارة

تُعد أوجه الضعف الأوروبي تجاه العراقيل الموجودة في التجارة غير المرتبطة بالطاقة أو في التدفقات المالية محدودة للغاية. تأتي حصة صغيرة جدًا فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي غير المتعلقة بالطاقة من روسيا. يمكن تغطية الاحتياجات الأوروبية في جميع القطاعات تقريبًا بسهولة من خلال موردين آخرين، باستثناء سلع قليلة مثل التيتانيوم. تأثرت مجموعة فرعية صغيرة من الدول الأوروبية، ليتوانيا،وفنلندا، وإستونيا، وبولندا

[1] انظر NATO, "Warsaw Summit Communique," July 9, 2016, Paragraph 40.

والنرويج، أكثر من غيرها نتيجة للعقوبات المضادة الروسية على المنتجات السمكية والزراعية وسلع الماشية، وذلك بالمقارنة مع دول أوروبية أخرى. غير أن هذه الدول قد أظهرت أيضًا عزيمة قوية ضد الضغط الروسي. كما عانت الاقتصادات الأوروبية المتقدمة أيضًا، أولها وعلى رأسها ألمانيا، تباطؤًا في النمو القائم على التصدير في العديد من الصناعات غير الزراعية، مثل الصناعات التحويلية، والسيارات، والمواد الكيميائية، والآلات، وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية الروسية والحصول على الائتمان. ولكن كان لذلك تأثير محدود على الاقتصاد العام لألمانيا حتى الآن.

يتزايد الضغط بين العديد من الحلفاء الأوروبيين لرفع العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. وقد تم الإجماع على ذلك حتى الآن. وفي كانون الثاني (يناير) 2016، صوت الاتحاد الأوروبي للحفاظ على العقوبات حتى حزيران (يونيو) 2016. باستثناء بعض الامتيازات الكبيرة من جانب موسكو، فمن المحتمل أن تبقى العقوبات كما هي بالنسبة للمستقبل المنظور.

أوجه الضعف المتعلقة بالطاقة

فيما يتعلق بتدفقات الطاقة، تُعد أوروبا أقل عرضة للتأثر من روسيا عما هو متصور بشكل عام. على الرغم من أن روسيا هي أكبر مورد للنفط الخام المستورد والمنتجات النفطية المكررة، إلى حد كبير، للاتحاد الأوروبي، إلا أن قدرتها محدودة على تهديد دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بوقف إمدادها. ولأن النفط الخام يتم تداوله في السوق العالمي، إذا كان على روسيا تحويل النفط إلى أسواق أخرى، فسيتم فقط إعادة تنظيم الإمدادات النفطية الخام العالمية، وذلك لأن النفط الخام الذي تقوم روسيا بضخه في أسواق غير أوروبية قد يجد طريقه إلى أوروبا. تعتمد بعض مصافي التكرير الأوروبية المركزية على تلقي الخام الروسي من خلال خط دروجبا (Druzhba)، بيد أن روسيا ستمر بوقت عصيب لتحويل تلك الإمدادات إلى أسواق تصدير أخرى بسبب القيود المفروضة على قدرتها في موانئ تصدير النفط لديها.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، قد تعمل مجموعة من الواردات المتزايدة للغاز الطبيعي المسال، وزيادة استخدام الوقود البديل، بما في ذلك الفحم ومصادر الطاقة المتجددة وزيت الوقود وإدارة الطلب على الكهرباء والحد من الاستخدام الصناعي للغاز الطبيعي، على تعويض إجمالي وقف واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي ككل. ومع ذلك، فإن الغاز الطبيعي هو ورقة الضغط التي تستطيع روسيا فرضها على العديد من

الاقتصادات الأصغر في شمال شرق أوروبا ووسطها والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات الروسية. قد يعمل التطور المستقبلي لمحطات الغاز، والتدابير التعاونية من الاتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه، على تخفيف آثار وقف التوريد الروسي المحتمل للغاز إلى هذه الدول. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن استخدام واردات الطاقة كورقة ضغط ضد الدول الأوروبية قد يكون تكتيكًا مكلفًا لروسيا، التي يقوم اقتصادها إلى حد كبير على الإيرادات الناتجة عن مبيعات الغاز الطبيعي.

كما قد تحاول روسيا نظريًا قطع اتصالها لشبكة الطاقة الكهربائية لجمهورية البلطيق، والتي تتصل أيضًا ببيلاروس وكالينينغراد. ولكن سيتعين عليها أن تستثمر أولًا في دمج توزيع الكهرباء على أراضيها للشبكات الكائنة في مناطق مختلفة من روسيا. وفي النهاية، من المحتمل أن تستفيد روسيا من عروض الوصول إلى احتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لحثّ شركات الطاقة الأوروبية للضغط على حكوماتها لتبني سياسات مواتية أكثر لروسيا، إلا أنه في 2015، بدا هذا الضغط بعيدًا عن أن يعرض وحدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للخطر بشأن سياسة العقوبات المفروضة على روسيا.

أوجه الضعف السياسي

يرتبط آخر مصادر أوجه الضعف بالسياسات الداخلية الأوروبية. فمن الممكن أن تحاول روسيا دعم عدم الاستقرار في بعض الدول، على وجه الخصوص إستونيا ولاتفيا، والتي لديها أقليات كبيرة ساخطة ناطقة بالروسية. وفي أقصى الجنوب، تواجه اليونان وقبرص صعوبات اقتصادية شديدة، وقد أبدت قيادة المجر بعض التعاطف مع فلاديمير بوتين. ومع ذلك، ليس من المحتمل أن تخاطر أي من هذه الدول بتحدي الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إحدى القضايا ذات الأهمية السياسية الجوهرية مثل العقوبات المفروضة على روسيا. فقد تعمل تلك الدول على تعقيد عملية صنع القرار بالنسبة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) و الاتحاد الأوروبي، بيد أنه ليس من المحتمل أن تتمكن من فرض مراجعة للعقوبات في المستقبل القريب.

أحد المخاوف المهمة الأخرى هي ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة، والتي تتلقى بعضها دعمًا روسيًا علنيًا كان أم سريًا، مثل الجبهة الوطنية (National Front) بفرنسا. فما أن تلتحق هذه الأحزاب فعليًا بالحكومة بعد فترة قصيرة، إلا وتتمكن من التأثير على مناقشاتها القومية. كما تمكّن حزب استقلال المملكة المتحدة من دعم خروج بريطانيا

من الاتحاد الأوروبي. أصبح الافتراض الفعلي للسلطة الحاكمة، على سبيل المثال من خلال الجبهة الوطنية بفرنسا، ذو إمكانية واضحة، لكنه ما زال غير محتمل.

ويقتضي الوضع استمرار الرصد الدقيق مع ظهور مواطن ضعف جديدة، واحتمالية اتساع الاختلافات الصغيرة. فالدول الأوروبية تختلف بشأن كيفية الاستجابة للتهديد الروسي. يتناقش البعض، وخصوصًا دول البلطيق وبولندا، من أجل استجابة قوية، بحيث تضم نشر قوات قتالية وحضور دائم لها على أراضي الأعضاء الشرقيين للتحالف، بينما ترغب دول أخرى، وخصوصًا إيطاليا وإسبانيا واليونان وسلوفاكيا، في رفع العقوبات المفروضة على روسيا وتفضل العودة إلى إبقاء الأمور على حالها. سيكون دور ألمانيا مصيريًا، وسيتابع العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بعناية لمعرفة الموقف الذي ستتخذه برلين. ومن ثم، فالحفاظ على علاقات وثيقة وتنسيق السياسات مع برلين أمرًا مهمًا. تختلف بعض الدول، مثل ألمانيا، حول كيفية الرد على سلوك روسيا الاستفزازي الحازم بشكل متزايد، مع وجود مخاوف أمنية واقتصادية أخرى يجب وضعها في الاعتبار. وفي الوقت الحاضر، يبدو أنه من السهل التعامل مع هذه الاختلافات، ولكن إذا ازدادت حدة تلك الاختلافات، فقد تشكل عقبة كبيرة أمام الوحدة الأوروبية والدول العابرة للأطلسي.

شكر وعرفان

يود المؤلفون توجيه الشكر لتيموثي ماتشمور (Timothy Muchmore) على بدء هذا المشروع ودعمه. نتوجه بالشكر أيضًا إلى ديفيد أوشمانيك (David Ochmanek) وكريس شافيز (Chris Chivvis) وفيل غوردون (Phil Gordon) على تعليقاتهم المثمرة. كما قام أشخاص آخرون بتقديم يد العون لإجراء هذه الدراسة. نتوجه بالشكر لميغان سميث (Meagan Smith) ومارلون غراف (Marlon Graf). على مساعدتهم لإجراء البحث. وتوماس براون (Thomas Browne) من أجل توفير الدعم التحريري. نتحمل وحدنا مسؤولية أي أخطاء ترد في هذه الدراسة.

الاختصارات

EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FPÖ	حزب الحرية النمساوي (Freiheitliche Partei Österreichs)
GDP	إجمالي الناتج المحلي
INF	القوى النووية متوسطة المدى
LNG	الغاز الطبيعيّ المسال
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)
OIES	معهد أكسفورد لدراسات الطاقة
PVV	حزب من أجل الحرية (Partij voor de Vrijheid. هولندا)
UKIP	حزب استقلال المملكة المتحدة
VJTF	فرقة العمل المشتركة عالية الجاهزية (حلف شمال الأطلسي (الناتو))

الفصل الأول

مقدمة

أُجبرت بقية دول أوروبا[1]، في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم والعدوان المستمر في شرق أوكرانيا، على إعادة تقييم نظرتها الخاصة ببيئة الأمن الإقليمي التي كان يُعتقد في السابق أنها مستقرة ومعتدلة نسبيًا. فهل تشكل روسيا تهديدًا لبلدان أخرى غير أوكرانيا، وإذا كان الأمر كذلك، فما طبيعة هذا التهديد؟ لا يمكن لروسيا مضاهاة قوة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العسكرية، أو القدرة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، تعتمد هذه المنظمات اعتمادًا كبيرًا على الإجماع بين الأعضاء للشروع في عمل مشترك، ويعني هذا احتمالية عدم تعبئة إمكاناتهم الكاملة في جميع الحالات.

تحلل هذه الدراسة إمكانية تعرُض الدول الأوروبية لمختلف الأشكال المحتملة من التأثير والضغط والإرهاب الروسي. وتحقيقًا لأغراض هذه الدراسة، تم تعريف مصطلح نقاط *الضعف* على أنه حالة أو مجموعة من الحالات تتمتع فيها روسيا بالقدرة على ممارسة النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو العسكري على السياسة الأوروبية بوسائل تقوّض حرية التصرف والسياسات على الصعيد الأوروبي.

تم بحث جوانب الضعف الأوروبي الأربعة: العسكري، والتجاري والاستثماري، والطاقة، والسياسة. وفي كل جانب ننظر إلى الخطوات المُتخذة بالفعل أو المقررة على الأقل، وذلك لدعم نقاط الضعف المحددة. وسوف تبحث التقارير اللاحقة القدرات الروسية وجوانب الضعف الروسي جراء الضغوط المضادة من الغرب، بالإضافة إلى النوايا

[1] في هذه الدراسة، ما لم يرد خلاف ذلك، نستخدم كلمة *أوروبا* للإشارة إلى دول الاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بخلاف الولايات المتحدة وكندا. وبذلك فإننا لا نسعى للإشارة ضمنيًا إلى أن دولاً أخرى تقع أراضيها أو جزء منها داخل القارة الأوروبية ليست أوروبية (بما في ذلك روسيا وأوكرانيا ومولدافيا وروسيا البيضاء).

الروسية المحتملة. وسوف تقترح الردود الغربية الأخرى المحتملة على روسيا الأكثر رجعية والتي يبدو أن أوروبا تواجهها في الوقت الحالي.

الفصل الثاني

أوجه الضعف العسكري

لقد ولّد ضم شبه جزيرة القرم ومحاولة زعزعة استقرار شرق أوكرانيا شعورًا كبيرًا بانعدام الأمن والضعف في أوروبا الشرقية. وهذا الشعور بالضعف يبدو شديدًا في دول البلطيق على وجه التحديد – وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا – نظرًا لقرب هذه الدول من روسيا واختلال التوازن الكبير في القوات العسكرية بين روسيا ودول البلطيق فضلًا عن علاقة روسيا التاريخية بالمنطقة. أدى السلوك الذي تتبعه روسيا مؤخرًا إلى ازدياد مخاوف دول البلطيق. حيث تزايدت انتهاكات الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية بشكل كبير منذ عودة بوتين إلى سدة الحكم. فمنذ منتصف 2013، تعرضت طائرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) المقاتلة القائمة على حفظ الأمن والنظام العام بالمجال الجوي لدول البلطيق لاعتراض سبيلها أكثر من 100 مرة – أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع من عام 2013.[1] حيث سجلت لاتفيا 150 "حالة قريبة". في حين سجلت فنلندا خمسة انتهاكات لمجالها الجوي مقابل انتهاك أو انتهاكين سنويًا في المتوسط في العقد الماضي.[2] وفي كثير من الحالات، أغلق الطيارون الروس أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بهم، مما يجعل من المستحيل التواصل مع الطائرة الروسية. وهذا أمر بالغ الخطورة ويرفع من احتمالات وقوع حادث أو سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى مواجهة غير مقصودة. كما أجرت روسيا عددًا من المناورات العسكرية واسعة النطاق في المنطقة، مثل إجراء مناورة عسكرية خاطفة في المنطقة العسكرية الغربية في آذار (مارس) 2015 ضمّت ما يصل إلى 38000 جندي. وتمثل هذه المناورة جزءًا من برنامج أساسي يضم مناورات عسكرية

---

1 Richard Milne, “Lithuania to Complete Western Integration as Kremlin Rattles Baltics,” *Financial Times*, December 30, 2014b.

2 Richard Milne, Sam Jones, and Kathrin Hille, “Russian Air Incursions Rattle Baltic States,” *Financial Times*, September 24, 2014.

شاملة، تضم قوات من المنطقة الغربية والمركزية والشرقية، والمناطق العسكرية الجنوبية ولكن بقدرٍ أقل.[3]

العقيدة والقدرات الروسية

تحتفظ روسيا بترسانة نووية استراتيجية ضخمة، قادرة على ضرب أهداف حول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة. وروسيا بدورها معرضة لهجوم تشنه النظم الاستراتيجية الأمريكية. وبقدر ما يحدثه التهديد بالتصعيد نحو تنفيذ ضربات نووية استراتيجية من ردع لكلا الجانبين من الصراع فيما بينهما، فإنه من المفترض أن تحول هذه الترسانات دون وقوع اشتباك نووي استراتيجي، على الرغم من أن المخاوف الروسية (سواء كانت صحيحة أم لا) من أن القدرات التقليدية والتطورات الدفاعية الصاروخية الأمريكية والقدرة على تنفيذ ضربة استباقية بهدف إبطال القدرة على الرد قد تجعل حالة التعادل هذه أقل استقرارًا مما نأمل.[4]

تحظر معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF)، على المستوى دون الاستراتيجي، النووي والتقليدي على حد سواء، استخدام الصواريخ الباليستية والكروز (النووية أو التقليدية) ذات النطاقات التي تتراوح من 500 إلى 5500 كم المُطلقة من الأرض. وبطبيعة الحال فإن عددًا من الدول الأوروبية معرضة للهجوم من قدرات روسية أقصر نطاقًا. وتعكف روسيا على تحديث الأنظمة ذات المدى المنخفض وتوسيعها، بما في ذلك القدرات التقليدية الأرض-جو والصواريخ الباليستية والكروز. كما أن النظام الروسي الأحدث الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام هو صاروخ اسكندر الباليستي الذي يبلغ نطاقه 500 كم، والقادر على حمل رؤوس حربية نووية بحسب ما ذكره معلقون روس وغربيون على حد سواء. كما تطوِّر موسكو صواريخ كروز مختلفة المدى يمكن إطلاقها

---

[3] أُجريت أربع مناورات عسكرية من هذه المناورات في الفترة بين آذار (مارس) 2013 وشباط (فبراير) 2015، بمشاركة ما يزيد عن 100000 فرد عسكري. Ian J. Brzezinski and Nicholas Varangis, "The NATO-Russia Exercise Gap," The Atlantic Council, February 23, 2015. ومع هذا كله، تتسق المناورات العسكرية الخاطفة الكبيرة مع السلوك العسكري الروسي المنتهج قبل الصراع الأوكراني. انظر Bruce Jones, "Russia Places 38,000 Troops on Alert for Snap Exercises," *Jane's Defence Weekly*, March 16, 2015.

[4] انظر James T. Quinlivan and Olga Oliker, *Nuclear Deterrence in Europe: Russian Approaches to a New Environment and Implications for the United States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1075-AF, 2011.

من منصات جوية وبحرية، والتي تأتي في أشكال نووية وتقليدية مختلفة. تشمل هذه الأشكال المختلفة صواريخ كاليبر (يتراوح مداها من 300 إلى 2500 كم، بقدرة نووية وتقليدية) وصواريخ Kh-555 (يبلغ مداها 3500 كم) وصواريخ Kh-101/2 (يتراوح مداها من 2000 إلى 3000 كم). لقد تكهن العديد من المحللين بأن اختبار الصواريخ المطورة للمنصات البحرية (ربما صواريخ كاليبر) لإطلاقها من منصة برية هو ما أدى إلى اتهامات الولايات المتحدة لروسيا بعدم الامتثال لمعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى.[5]

تمتلك دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) أيضًا أنظمة قصيرة المدى بطبيعة الحال، وإن كانت أنظمة ليست ذات قدرة نووية يتم نشرها في مسرح العمليات (باستثناء القنابل التي تسقط بالجاذبية من الطائرات ذات القدرة المزدوجة). ومن ثم فإنه في حال نشوب صراع في خضم هذه القدرات، سيكون لروسيا أفضلية يتحتم مواجهتها بوسائل أخرى. ويبدو أن الحكومات الأوروبية لا يساورها قلق بالغ بشأن حالة عدم التوازن هذه في الوقت الراهن، وربما تكون مطمئنة بفضل التفوق التقليدي الساحق للناتو من ناحية أخرى، ولكنها قد تصبح أكثر قلقًا في المستقبل.

لا تسمح العقيدة العسكرية الروسية باستخدام الأسلحة النووية إلا في حال وجود تهديد وجودي للدولة، ما لم يُنص على خلاف ذلك. توضع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية كلها تقريبًا في مواقع تخزين مركزية، بمنأى عن أجهزة الإطلاق، ويصعب الجمع بين الأسلحة النووية ونظم إطلاقها حتى في حالة نشرها بشكل مشترك.[6] بينما تواصل روسيا الاستثمار في القدرات النووية، لا سيما القدرات الاستراتيجية، فإنها شددت على تطوير قدرات تقليدية أفضل وأكثر تطورًا في السنوات الأخيرة، وتبوح عقيدتها العسكرية الأحدث بسياسة "الردع التقليدي" لأول مرة.[7] ومع جميع ما ذكر، يظل التخوف من أن الحد الأدنى النووي الروسي أقل مما يرغب المرء في أن يكون عليه. ويتكهن عدد ليس بالقليل بأن تعريف موسكو لمفهوم التهديد الوجودي قد يكون مختلفًا عن تعريف

---

[5] Nikolai N. Sokov, "Bill Gertz, New Russian SLCM, and the True Nature of Challenge to US and NATO," Arms Control Wonk Blog, August 25, 2015. انظر أيضًا Pavel Podvig, "Sorting Fact From Fiction on Russian Missile Claims," *Bulletin of the Atomic Scientists*, June 22, 2015.

[6] Igor Sutyagin, *Atomic Accounting: A New Estimate of Russia's Non-Strategic Nuclear Forces*, Occasional Paper, London: Royal United Services Institute, 2012.

[7] President of the Russian Federation, "Voennaia Doktrina Rossiiskoi Federatsii," December 26, 2015.

معظم الدول الغربية له. استشهد المحللون في الغرب بالكتابات الروسية في مستهل هذا القرن بشأن الضربات النووية "لتهدئة وتيرة التصعيد" المقترنة بلهجة القادة الروس في الخطابات الأخيرة، للبرهنة على أنه على الرغم من العقيدة الرسمية، فإنه يمكن لروسيا أن تنوي استخدام الأسلحة النووية بشكل استباقي ومبكر في حال نشوب صراع.[8] تُثير اللهجة الخطابية على وجه التحديد مخاوف عدم التوافق التام بين الخطط والعقيدة. كما تُزيد الطبيعة ذات القدرة المزدوجة للأنظمة الروسية المذكورة سلفًا من صعوبة التنبؤ بالأوضاع الطارئة والاستعداد لها. إذا أصبح توقع نشوب صراع بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا أكثر إلحاحًا، وإذا كانت اللهجة الخطابية الروسية تشير إلى احتمالية حقيقية بتخفيض الحد الأدنى النووي؛ فقد يصبح الأوربيون أكثر تخوفًا من هذه الفجوة في نطاق الردع، كما فعلوا في ثمانينيات القرن العشرين ردًا على تطوير الاتحاد السوفيتي للصواريخ النووية متوسطة المدى.

ترى العديد من الحكومات الأوروبية أن احتمالات شن روسيا هجوم عسكري على دول البلطيق احتمال ضعيف جدًا. وحجتهم في ذلك أن الأخطار الناجمة عن ذلك تفوق أي مكاسب محتملة. ومن الناحية الموضوعية، فإن هذا الرأي قد يكون صحيحًا. وإن كان القادة الروس لا يرونه بهذه الطريقة. على الرغم من أن موسكو لم تصدر أي إنذارات بشأن تصرفاتها في جزيرة القِرم وشرق أوكرانيا، إلا أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يواجه حتمية الاحتياط من تلك السيناريوهات ضعيفة الاحتمال عالية المخاطر. تتسم تقديرات موسكو وتوجهها المستقبلي بالغموض، كما أثار سلوكها الأخير توترات على مستوى المنطقة.

يمثل سلوك القيادة الذي يتبعه بوتين أهمية في هذا الإطار أيضًا. فبوتين من المجازفين. فقد حقق قدرًا كبيرًا من النجاح نتيجة لاستعداده الدائم للقيام بما هو غير متوقع. ويمثل ضم شبه جزيرة القِرم مثالًا بارزًا على ذلك. حيث باغت ضم شبه جزيرة القِرم قادة الغرب، تاركًا إياهم في حالة يُرثى لها من عدم الاستعداد وعدم القدرة – خاصة في حالة الحكومة الأوكرانية – على اتخاذ تدابير عسكرية موازية فعّالة. وعلى الجانب العسكري، فقد كان ضم شبه جزيرة القِرم نجاحًا لافتًا للنظر. فقد تمت هذه الخطوة بسلاسة وكفاءة

---

[8] On "de-escalation," see Quinlivan and Oliker, 2011, and Nikolai N. Sokov, "Why Russia Calls a Limited Nuclear Strike 'De-escalation,'" *Bulletin of the Atomic Scientists*, March 13, 2014. For an assertion that Russian doctrine incorporates «de-escalation,» see Elbridge Colby, Nuclear Weapons in the Third Offset Strategy: Avoiding a Nuclear Blind Spot in the Pentagon's New Initiative, Washington, D.C.: Center for a New American Security, January 2015.

وبدون إطلاق رصاصة واحدة. وفي الواقع، فإن بوتين نفسه كان مندهشًا من السهولة التي جري بها ضم الجزيرة، وربما شجعته هذه الخطوة إلى التفكير في تكرارها في أماكن أخرى.

عند مواجهة بوتين تحديًا ما، كما اتضح على مدار العام ونصف العام الأخير، فإنه يميل إلى مضاعفة التحدي ورفع مستوى المواجهة كما فعل في أعقاب حادث الطائرة الماليزية التجارية MH17 في تموز (يوليو) 2014. فبدلًا من السعي نحو نزع فتيل الأزمة في مواجهة الإدانة العالمية للسلوك الروسي، أقدم بوتين على تصعيد الصراع من خلال زيادة الدعم العسكري للانفصاليين في شرق أوكرانيا وإرسال عدة آلاف من جنود الجيش الروسي النظامي المسلحين والمدربين جيدًا إلى أوكرانيا بشكل سري. حوّلت هذه الخطوة الجريئة مسار المعركة لصالح الانفصاليين وأدت إلى تراجع كبير للقوات الأوكرانية.

السيناريوهات المحتملة في دول البلطيق

يسيطر على دول البلطيق بشكل خاص شعور قوي بعدم الأمان والضعف. حيث يؤدي التوازن العسكري والجغرافيا وإحصاءات السكان الحالية- فضلًا عن سلوك روسيا الأخير في دول البلطيق الثلاث - إلى شعور القادة الحاليين لهذه الدول بالقلق إزاء أي عدوان روسي محتمل على أراضيهم. وهذا يمكن أن يحدث في أشكال مختلفة. بعد ذلك، نحلل أربعة سيناريوهات محتملة من الأعمال العسكرية التي يمكن أن تُقدم عليها روسيا وتبعاتها على أمن دول البلطيق: (1) عمل عسكري قصير المدى على نطاق واسع للاستيلاء على جميع أنحاء دول البلطيق أو أجزاء كبيرة منها أو (2) إجراء تكتيكات تحاكي تلك التي تتم في شرق أوكرانيا بهدف التحريض على التمرد أو (3) محاولة الاستيلاء على جزء صغير من الأراضي التي يقطنها غالبية من السكان الناطقين بالروسية (مثل مدينة نارفا في إستونيا أو مدينة داوغافبيلس في لاتفيا) أو (4) قيام أفراد روس عسكريين بعمليات اجتياح محدودة ومؤقتة للمجال الجوي أو الأراضي البلطيقية.

تمتلك روسيا إمكانات عسكرية هائلة تفوق نظيراتها في دول البلطيق. فإستونيا ولاتفيا دولتان صغيرتان - يبلغ عدد سكان الأولى 1.3 مليون نسمة في حين يبلغ عدد سكان الثانية مليوني نسمة (أما ليتوانيا فيبلغ عدد سكانها تقريبًا 3 ملايين نسمة) - بقوات عسكرية بسيطة مزودة بقدرات خفيفة فقط.[9] في المقابل، فإن القدرات العسكرية

---

9 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، "Military Balance 2015," Chapters 4 and 5, February 2015.

الروسية في المنطقة العسكرية الغربية وحدها كبيرة - حيث تشير الأبحاث الجارية ذات المصدر المفتوح التي تجريها مؤسسة RAND إلى أنه بناءً على تطور الأحداث في أوكرانيا، يمكن لروسيا نشر من 40 إلى 50 كتيبة محاربة للقتال في دول البلطيق، مدعومة بقذائف جوية وصاروخية كبيرة.

يمكن أن يصل الاجتياح الروسي واسع النطاق قصير المدى إلى عواصم كل من إستونيا ولاتفيا - وبقدر من الصعوبة - ليتوانيا في غضون بضعة أيام.[10] لا يمتلك حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الوقت الراهن سوى وحدات صغيرة من القوات البرية في حجم السريات تنتشر بشكل متناوب في دول البلطيق وتتسم قواتها البرية القابلة للانتشار سريعًا بأنها قوات خفيفة ويمكن للقوات الروسية تجاوزها أو هزيمتها. يمكن لحلف شمال الأطلسي (الناتو) نشر أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة في المنطقة وفي وقت قصير، غير أنه يتعين على هذه القوات التعامل مع الدفاعات الروسية الجوية المكثفة والحديثة، ومن ثم لن تتمكن طائرات الناتو على الأرجح من إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الروسية المعتدية في وقت مبكر من نشوب الصراع. يحتفظ حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالتفوق التقليدي الشامل، ومع منحه بضعة أشهر لنشر قوات مدرعة أمريكية وأوروبية فضلًا عن التزود بقوات دعم قتالية مدفعية وشاملة، من المحتمل أن يكون حلف شمال الأطلسي (الناتو) قادرًا على طرد القوات الروسية في أي هجوم تقليدي مضاد. غير أن ذلك سيكلف آلاف الأرواح كما سيؤدي إلى خطورة تهديد روسيا باستخدام الأسلحة النووية إذا تبين لها أنها عرضة لهزيمة عسكرية محتملة.

أما السيناريو الثاني الأقل حدة فينطوي على محاولة روسيا التشجيع على حدوث تمرد يماثل التمرد الجاري في شرق أوكرانيا من جانب الانفصاليين. وستسعى روسيا من خلال هذا السيناريو إلى استخدام سخط الناطقين بالروسية في دول البلطيق ذريعةً للتدخل العسكري. تشكل الأقليات الناطقة بالروسية ما يقرب من 25 بالمائة من السكان في إستونيا و27 بالمائة في لاتفيا. وكما انضح بقدر أكبر من التفصيل في القسم السياسي من هذه الدراسة، فإن العديد من الناطقين بالروسية في كلتا الدولتين لا يندمجون بنحو كافٍ في الحياة والمؤسسات السياسية في دول البلطيق عمومًا

[10] انظر أيضًا David A. Shlapak and Michael W. Johnson, *Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1253-A, 2016.

فضلًا عن شعورهم بأنهم يُعاملون على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية.[11] قد تسعى روسيا نحو تأسيس حركة انفصالية بين الروس والناطقين بالروسية داخل إستونيا ولاتفيا باستخدام التكتيكات المخالفة ذاتها التي انتهجتها في شرق أوكرانيا مثل الغموض والخداع والدعاية والتلاعب الاستراتيجي بوسائط الإعلام أو الهجمات الإلكترونية واللجوء إلى الوسائل السرية لتأسيس حركات معارضة عنيفة وغير عنيفة أو دعمها.[12] ومع ذلك فإن البيئة الاجتماعية الاقتصادية لتطبيق هذه التكتيكات أقل وفرة بكثير في دول البلطيق عمّا هي عليه في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير قائم على بحث استقصائي في لاتفيا، أنه على الرغم من وجود مجموعات كبيرة في الدولة تدعم روايات روسيا، فإن "احتمالية وقوع احتجاجات حاشدة والدعم الفعال والمطلق لهذه التحريضات التي تُطلقها روسيا [أمر] غير وارد".[13] ولا يتضح حتى في شرق أوكرانيا أن هذه الأعمال بخلاف الأعمال السرية كانت حاسمة بشكل خاص. لذا، فإن موسكو قد تمر بوقتٍ عصيب في تنظيم حركة تمرد خطيرة في إستونيا ولاتفيا بخلاف ما كان عليه الحال في شرق أوكرانيا.

بدلًا من السعي نحو تنظيم حركة تمرد واسعة النطاق، يمكن لروسيا الاستيلاء على جزء صغير من أراضي إستونيا أو لاتفيا المأهولة بأغلبية روسية. حيث يمكن استخدام الادعاءات بسوء معاملة السكان الروس ذريعةً لتبرير العمل العسكري الروسي مع رفع الأهداف المعلنة من حماية السكان الروس وإظهار فشل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الدفاع عن أراضي دول البلطيق بالكامل. وقد عاينا بالفعل اجتياحًا سافرًا صُنِّف بأنه مقبول عسكريًا، ومن ثم فإن هذا السيناريو أيضًا يقع ضمن قدرات روسيا. ومع ذلك، وللأسباب نفسها، قد يمثل الاستيلاء على جزء صغير من الأراضي تحديًا، حيث

---

[11] للاطلاع على الوضع بإستونيا، على سبيل المثال، انظر Juhan Kivirähk, "Integrating Estonia's Russian-Speaking Population: Findings Findings of National Defense Opinion Surveys," International Centre for Defense and Security, December 2014.

[12] يُشار إلى هذه التكتيكات معًا في كثير من الأحيان باسم *الهجينة* – انظر، على سبيل المثال، Milne 2014(b)، بالإضافة إلى Edgar Buckley and Ioan Pascu, "NATO's Article 5 and Russian Hybrid Warfare," March 17, 2015; and Peter Pindják "Deterring Hybrid Warfare: A Chance for NATO and the EU to Work Together?" *NATO Review*, 2014.

[13] بحث استقصائي أُجري في لاتفيا يدعم هذا التقييم. انظر Ieva Berzina, ed., "The Possibility of Societal Destabilization in Latvia: Potential National Security Threats, Executive Summary of the Research Report," Riga, Latvia, Center for Security and Strategic Research, National Defence Academy of Latvia, 2016, pp. 29–30.

ستُضطر روسيا إلى الدفاع عن جيب جغرافي صغير ضد رد فعل مزود بتعزيزات كبيرة من حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإن كانت متأخرة. كما أن خطر التصعيد النووي من جانب روسيا سيكون مطروحًا إذا كانت على وشك الهزيمة.

وأخيرًا، قد تواصل روسيا الانخراط في انتهاكات المجال الجوي والبحري وغيرهما من الاستفزازات المماثلة. ويكمن الهدف من هذه الحالات في اختبار قرار الغرب وتذكير قادة دول البلطيق بضعفهم. ويتمثل هدفهم الأساسي في تقويض الثقة في الضمانة الأمنية الواردة بالمادة 5 لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وإثارة الشكوك في أذهان قادة دول البلطيق فيما يتعلق باستعداد الحلف للوفاء بالتزامه في الدفاع عن دول البلطيق في حال وجود أي تهديد لأمنها.

ثمة مشكلات تؤزِّم محاولة وضع استراتيجية موازنة يمكنها ردع التهديدات المحتملة لسيادة دول البلطيق وأمانها بنجاح. المشكلة الأولى تتمثل في وجود الأقلية الروسية. يوجد بإستونيا ولاتفيا أقليات عرقية روسية كبيرة على أراضيهما، حيث يمثل العرق الروسي ما يقرب من 25 بالمائة من السكان. ويشكل التوزيع الجغرافي للأقلية الروسية غير المندمجة سياسيًا مصدرًا محتملاً آخر للضعف نظرًا لأن العديد من الناطقين باللغة الروسية يتمركزون في المناطق المتاخمة مباشرة لروسيا – وهي تحديدًا مقاطعة إيدا فيرو في إستونيا و لاتغال في لاتفيا. ويمثل وجود هذه الأقليات وسيلة جاهزة لممارسة الضغط على دولتي البلطيق سالفتي الذكر، لاسيما وأن بوتين شدد على مسؤولية روسيا في حماية رفاهية العرق الروسي والناطقين بالروسية المقيمين خارج حدود دولة روسيا. يمكن لروسيا استغلال سوء المعاملة المزعوم للأقلية الروسية في إستونيا أو لاتفيا للقيام بعمل عسكري ضد إحدى الدولتين أو كلتاهما.

نظرًا للأخطار المرتبطة بأي هجوم عسكري صريح على دولة أو أكثر من دول البلطيق، قد تفضل روسيا استخدام مزيج من أساليب الخداع وأعمال التخريب والتدمير الخفية والغموض الاستراتيجي لترهيب دول البلطيق وإضعاف سيادتها. وقد وقد تؤدي الطبيعة الغامضة للتهديد إلى صعوبة توصل التحالف إلى اتفاق جماعي في الآراء بشأن كيفية الرد. وقد يكون للتأخر الطويل في التوصل إلى اتفاق بشأن الرد تأثيرًا نفسيًا مدمرًا جدًا، كما يعمِّق الشك وعدم الثقة في مصداقية الضمانة الأمنية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) (المادة الخامسة). يقول ستيفين بيفر (Steven Pifer) الباحث في مؤسسة بروكينغز "لو سيطر 100جندي مقنع يرتدون الزي الأخضر على مبنى حكومي في إستونيا واستغرق حلف شمال الأطلسي (الناتو) أسابيع يناقش إذا ما كان هذا الهجوم يخضع لوضع طارئ

ضمن المادة الخامسة أم لا. يكون بوتين قد أحرز انتصارًا كبيرًا".[14] وقد لا يكون ذلك صائبًا بالضرورة (خاصة إذا لم يتجاوز الجنود المقنعون ذوي الزي الأخضر هذه الحدود). لكنه يمثل تحديًا. وبطبيعة الحال، سيكون بمقدور الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء الرئيسيين الرد على هذا التحدي بدون قرار رسمي من حلف شمال الأطلسي (الناتو) إذا قرروا ذلك.

تثير المساعي الروسية الرامية إلى استخدام أساليب غير تقليدية وإدارة مزيج من الحروب النظامية وغير النظامية نقاط خلاف مهمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وجهات التخطيط الوطنية. وهذا يشمل أسئلة مثل "متى تُطبق المادة 5"؟ "ما تعريف الحد الأدنى وكيف يمكن تحديده قبل أن يتم تجاوزه"؟ "ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل إصدار مجلس شمال الأطلسي تفويض رسمي للرد عن طريق حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟ وما الذي قد يفضي إلى التوصل إلى قرار وطني بإجماع آراء حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو بدونه"؟

السويد وفنلندا

أثارت الأعمال الروسية في أوكرانيا اهتمام كل من السويد وفنلندا في إقامة تعاون أوثق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأكسبت النقاش بشأن إمكانية عضوية كلتا الدولتين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) زخمًا جديدًا. ورغم أنه من غير المرجح انضمام أي من الدولتين إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) خلال السنوات القليلة المقبلة. إلا إن الحكومتين قد عززتا تعاونهما الدفاعي مع التحالف مؤخرًا.[15] وتتزايد أهمية فنلندا والسويد لدى التخطيط الدفاعي لحلف شمال الأطلسي (الناتو).[16] وقد وقعت كلتا الدولتين اتفاقيات دعم الدول المضيفة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قمة ويلز أوائل شهر أيلول (سبتمبر) 2014. وهو ما يشير إلى استعداد كلتا الدولتين في بعض

---

[14] Steven Pifer, "NATO's Response Must Be Conventional Not Nuclear," *Survival*, Vol. 57, No. 2, April–May 2015, p. 120.

[15] للاطلاع على مناقشة تفصيلية، انظر F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson, and John Gordon IV, *The Ukrainian Crisis and European Security*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-903-A, 2015, pp. 36–37.

[16] Andrew A. Michta, "Putin Targets the Scandinavians," *American Interest*, November 17, 2014.

الظروف لتلقي مساعدة من القوات المتحالفة والسماح لحلف شمال الأطلسي (الناتو) باستخدام عتادهما العسكري كالسفن والطائرات.

كثفت موسكو جهودها في الآونة الأخيرة في سبيل إفساد التعاون الناشئ بين السويد وفنلندا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ولتحييد كلتا الدولتين من خلال الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة في نهاية المطاف. ويكمن هدف موسكو في إجبار دولتي الشمال على الانسحاب من أي مواجهة ضد روسيا والحيلولة دون استفادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من المجال الجوي والأراضي السويدية. تستهدف أعمال التخطيط والممارسات وأشكال الإزعاج التي تقوم بها روسيا توصيل رسالة إلى السويد وفنلندا مفادها أنه إذا قررت روسيا، فإنه يمكنها أيضًا استهداف أراضيهما.[17]

ردود الولايات المتحدة والردود الأوروبية

مع ظهور الأزمة الأوكرانية، اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون عددًا من الخطوات لمحاولة تخفيف أوجه الضعف الحقيقة والملموسة مقارنة بالضغط العسكري الروسي واحتمالية الاعتداء على دول أوروبا. وفي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم، نشرت الولايات المتحدة 12 طائرة مقاتلة من نوع إف 15 وإف 16 في بولندا للمساعدة في العمليات الجوية هناك كما ضاعفت الوجود البحري الأمريكي في بحر البلطيق.[18] وبينما رحبت بولندا ودول البلطيق الثلاث بهذه التحركات، إلا أنها قد وُصفت بغير الكافية. وفي سياق المباحثات التي سبقت قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ويلز في عام 2014، ضغط المسؤولون البولنديون من أجل نشر لواءين ثقيلين- حوالي 10000 جندي - على الأراضي البولندية بصورة دائمة.[19] كما أعلنت دول البلطيق عن ترحيبها بنشر قوات أمريكية على أراضيها.

---

[17] ميشتا، 2014.

[18] تم نشر سفن بحرية أمريكية في بحر البلطيق بشكل دوري كجزء من عملية عزم الأطلسي منذ أوائل عام 2014. انظر U.S. European Command, "Operation Atlantic Resolve (2014)," fact sheet, 2014; and U.S. Department of Defense, "America's Continued Commitment to European Security: Operation Atlantic Resolve," web page, undated. لقد أجرى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أيضًا منذ عام 1971 مناورة سنوية بقيادة الولايات المتحدة في بحر البلطيق (مناورات بالتوبس). انظر NATO, "NATO Allies Begin Naval Exercise BALTOPS in the Baltic Sea," website, June 20, 2015.

[19] Neil Buckley, James Fontanella-Khan, and Jan Cienski, "Poland Calls for NATO Troop Deployment," *Financial Times*, April 1, 2014.

ضغطت بولندا ودول البلطيق بشدة خلال هذه القمة من أجل تركيز قوات لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل دائم على أراضي دول التحالف الشرقية. وحجتهم في ذلك أن ضم شبه جزيرة القِـرم ومحاولة روسيا زعزعة استقرار شرق أوكرانيا أدى إلى قلب الوضع الأمني في أوروبا رأسًا على عقب. ومن ثم لا ينبغي أن يظل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ملزمًا بالالتزام الوارد في القانون التأسيسي للعلاقة بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا الذي ينص على عدم وضع قوات مقاتلة كبيرة للحلف على أراضي الدول الأعضاء الجدد في أوروبا الشرقية.[20] ومع ذلك، فقد تبين أنه يستحيل التوصل إلى إجماع آراء بخصوص تمركز قوات لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل دائم على أراضي دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثًا للتحالف نظرًا لأن ألمانيا والعديد من الدول الأعضاء بالتحالف عارضت الاقتراح بنشر قوات بشكل دائم في أوروبا الشرقية، بحجة أن روسيا ستنظر إلى تلك الخطوة على أنها خطوة استفزازية. وبديلًا عن ذلك، قرر قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) زيادة أعداد القوات الموجودة على أراضي الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية على أساس دوري. كما أكدت الولايات المتحدة على الضمانة الأمنية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث أكد الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) في أثناء محطة توقفه في إستونيا في طريقه لحضور قمة ويلز، التزام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بضمان سيادة دول البلطيق الثلاث واستقلالها، قائلًا "نحن ملتزمون اليوم بتحالف معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو). . . . لقد فقدتم استقلالكم مرة من قبل. والآن بانضمامكم إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لن تفقدوه ثانية".[21]

ولتأكيد جدية التزام الولايات المتحدة، أطلق أوباما مبادرة ضمان أمن أوروبا، وهي عبارة عن مسعى بقيمة مليار دولار يتضمن زيادة عمليات النشر الدورية للقوات الأمريكية بدول البلطيق وتقديم المساعدة الأمنية الأخرى لتشمل رفع كفاءة البنية التحتية العسكرية.[22] نشر الجيش الأمريكي، على أساس دوري، كتيبة جنود تقريبًا في كل دولة من

[20] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلًا، انظر Mark Kramer, "The New Russian Chill in the Baltic," *Current History, Current History*, Vol. 114, No. 770, March 2015, pp. 108–114.

[21] The White House, Office of the Press Secretary, "Remarks by President Obama to the People of Estonia," speech in Tallinn, Estonia, September 3, 2014. انظر أيضًا ملاحظات المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل (Angela Merkel) في "Merkel Pledges NATO Will Defend Baltic Member States," *Reuters*, August 18, 2014.

[22] انظر U.S. Department of Defense, "America's Continued Commitment to European Security: Operation Atlantic Resolve," web page, undated.

دول البلطيق الثلاث تتألف من وحدات تشمل اللواء الأمريكي المحمول جوًا 173 وفرقة سلاح الفرسان الأولى وفرقة المشاة الرابعة وفوج الفرسان الثاني.[23] وتتشارك هذه القوات التدريب مع نظيراتها من الدول المضيفة. وإذا أقدمت القوات الروسية على شن هجوم على دولة أو أكثر من دول البلطيق، فإن القوات البرية الأمريكية قد تتصرف على أنها "قوة رادعة"، مؤكدة بذلك على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفاء المعاهدة.[24]

اتخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) عددًا من الخطوات الأخرى المهمة خلال قمة ويلز بهدف تعزيز قدرتها على صد التهديدات التي تتعرض لها دول البلطيق. وكان من الأهمية بمكان اتخاذ القرار بوضع خطة عمل للاستعداد تضمنت إنشاء فرقة عمل مشتركة على قدر عالٍ من الاستعداد قوامها 5000 فرد عسكري قادرة على الانتشار خلال مدة تتراوح من يوم إلى خمسة أيام.[25] وتلت هذه الخطوة خطوتان مهمتان أخريان لاحقًا. أعلن وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر (Ashton Carter) في حزيران (يونيو) 2015 في أثناء جولة له في أوروبا أن الولايات المتحدة ستشارك بقوات عمليات خاصة وأسلحة وطائرات مراقبة إلى جانب فرق العمل المشتركة التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو).[26] وذكر في اليوم التالي بمدينة تالين أن الولايات المتحدة ستقوم بعملية تمركز مسبق بواقع 250 دبابة ومركبة مدرعة ومدفعية في العديد من دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بما في ذلك بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا. وقد وُضعت هذه التحركات بقصد تعزيز قدرة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على الرد السريع إزاء أي تهديد روسي لأمن دول التحالف الشرقية، خاصة دول البلطيق. تفيد التقارير الإخبارية أن الولايات المتحدة تدرس زيادة التمركز المسبق للمعدات القتالية الثقيلة في دول أوروبا الشرقية.

أقدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قمة وارسو في تموز (يوليو) 2016 على توسيع خططه بغرض التواجد الآجل (اللاحق) كجزء من استراتيجية ردع واضحة. ولتنفيذ

---

[23] انظر U.S. European Command, 2014; U.S. Department of Defense, undated; Cheryl Pellerin, "U.S. Troops Resuming Atlantic Resolve Training in Eastern Europe," DoD News, January 12, 2015.

[24] Philip M. Breedlove, "Transcript: After the Summit: General Philip M. Breedlove on NATO's Path Forward," Washington, D.C., Atlantic Council, September 19, 2014; Olga Oliker, Michael McNearney, and Lynn Davis, *NATO Needs a Comprehensive Strategy for Russia*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-143-OSD, 2015.

[25] NATO, "NATO's Readiness Action Plan," fact sheet, December 2014.

[26] Geoff Dyer, "Carter Confirms Heavy Arms for Europe in Face of Russian Threat," *Financial Times*, June 24, 2015.

هذه الاستراتيجية. اتفق قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على "التواجد الآجل (اللاحق) المدعوم" والذي يضم عملية نشر على أساس تناوبي مستمر للكتائب الأربع متعددة الجنسيات بداية من عام 2017. بحيث تتمركز كتيبة واحدة في كل دولة من دول البلطيق الثلاث وبولندا "والتواجد الآجل (اللاحق) المعد حسب الطلب" في جنوب شرق أوروبا بما في ذلك وضع لواء تدريب على العمل.[27] على الرغم من أن هذا القرار يمثل زيادة في التواجد الآجل (اللاحق). فمن المحتمل استمرار وجود فجوة بين تواجد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المرغوب والمتاح بالجناح الشرقي للحلف.

الخاتمة

كان هناك إجماع في الآراء بين حكومات الدول الأقوى بحلف شمال الأطلسي (الناتو) – بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية – تأييدًا لزيادة دوريات القوات الموجودة على أراضي الدول الأعضاء بأوروبا الشرقية بدلًا من تأسيس وجود عسكري دائم فيها. وبصرف النظر عن استمرار إجماع الآراء هذا من عدمه. فإنه سيعتمد اعتمادًا كبيرًا على السلوك الروسي. وفي حال رأى التحالف أن روسيا تنتهك اتفاقية مينسك 2 التي وقعت عليها روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا في أوائل شباط (فبراير) 2015 أو إذا أقدمت روسيا على اتخاذ إجراءات أخرى. مثل دعم محاولات الانفصاليين في تمديد سيطرتهم على الأرض بحيث تتجاوز تلك التي يسيطرون عليها في الوقت الراهن. فقد يزداد الضغط لإعادة النظر في خيار تمركز قوات قتالية بشكل دائم على أرض دول التحالف الشرقية.

وأخيرًا. في الوقت الذي يطلب فيه حلف شمال الأطلسي (الناتو) إجماع الآراء بين أعضائه للعمل بمقتضيات التحالف. فإن قرار إرسال قوات واستقبالها واستخدامها يعتبر حقًا وطنيًا أصليًا لا يستلزم الاعتماد على اتفاق التحالف بأسره. وفي حال حدوث أزمة وتفاقمها. سيتم اتخاذ هذه القرارات في لندن وباريس وبرلين ووارسو وفي المقام الأول واشنطن وقد يتم تنفيذها سواء وافق جميع الدول الأعضاء بحلف شمال الأطلسي (الناتو) أم لا.

---

[27] انظر NATO, 2016, Paragraph 40.

الفصل الثالث

التجارة وأوجه الضعف المالي

يمكن للدول ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة أن تواجه تكاليف اقتصادية كبيرة في حالة قطع هذه العلاقات. وتعتمد الحكومات على العقوبات وتدابير السياسات الاقتصادية الأخرى التي يمكنها قطع هذه العلاقات أو إضعافها، أو تلجأ إلى التهديدات من أجل اتخاذ مثل هذه التدابير كوسيلة للسعي إلى إحداث تغيير في سياسات الدول التي تدخل معها في نزاع. كما تستخدم الحكومات أيضًا الإغراءات الاقتصادية في محاولات للتأثير على السياسات في البلد المستهدف.

ويتأثر تعرض البلد لهذه الضغوط أو الإغراءات الاقتصادية، من أجل تغيير سياساتها، بمدى قوة هذه العلاقات، وأسواق التصدير البديلة أو مصادر الواردات أو مصادر التمويل، والصحة الاقتصادية للبلد. فتصبح الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية عويصة مثل اليونان أقل قدرة على تجاهل الضغوط الاقتصادية من الدول الأخرى التي تتمتع بأحوال اقتصادية أفضل.

ولذلك تُمثِّل الروابط الاقتصادية بين أوروبا وروسيا عالمًا آخر يمكن لموسكو ممارسة نفوذها من خلاله، حيث يمكن أن تشمل الإجراءات العدائية الروسية استمرار الحظر التجاري الحالي على واردات المواد الغذائية لتقليل الصادرات من الاتحاد الأوروبي لروسيا، وتوسيع نطاق العقوبات في قطاعات أخرى تشمل المنتجات الغذائية والزراعية الأخرى غير المشمولة في الوقت الراهن، وفسخ العقود في قطاعات الدفاع والقطاعات ذات الاستخدام المزدوج. كما تستطيع روسيا مصادرة الأصول المالية والأصول الأخرى التي تمتلكها شركات أوروبية أو شركات من أمريكا الشمالية أو مواطنين، أو رفض السداد لأصحاب الديون من هذه البلاد، أو خلاف ذلك، عرقلة عمل الأسواق المالية. كما يمكنها تقديم الدعم المالي إلى الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تمر بصعوبات مالية مثل قبرص أو اليونان.

في هذا الجزء، نركز على الحالات الأوروبية المعرضة لمزيد من العراقيل في التجارة مع روسيا. كما نبحث احتمالية حدوث اضطرابات مالية لهذه البلاد تكون نابعة من الجانب الروسي من خلال النظر في أسواق الأوراق المالية وتدفق الأصول والالتزامات. وكجزء من هذا التقييم، نبحث أيضًا إلى أي مدى تفرض الأنظمة الحالية للعقوبات والعقوبات المضادة تكاليف اقتصادية على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو). ونهدف هذه التقييمات إلى مساعدة صنّاع السياسات بالولايات المتحدة في تقييم الممانعة الأوروبية المحتملة للإبقاء على العقوبات الغربية على روسيا في المستقبل أو تمديدها. ويخلص هذا الفصل إلى أنه على الرغم من إمكانية تعرض السياسيين الأوروبيين الغربيين للضغط من المصارف المحلية وشركات النفط ومقاولي الدفاع لرفع العقوبات عن روسيا وتطبيع العلاقات التجارية إلا أنه في المجمل تعتبر قدرة موسكو على ممارسة النفوذ على هذه الدول من خلال فرض الحظر على الواردات محدودة نظرًا لأن روسيا ليست بالدولة التي تمتلك حصصًا ضخمة من مبيعات التصدير من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن أي شيء بإمكان الروسيين فعله لفرض تكاليف اقتصادية على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من خلال فرض الحظر على السلع المستوردة من هذه الدول سيضر أيضًا بالاقتصاد والمستهلك في روسيا.

التجارة الخارجية

يتناسب تعرض البلد لانخفاض في حركة التجارة مع مدى حجم تجارتها مع بلد آخر ومدى السهولة التي يمكن لهذا البلد من خلالها تغيير وجهة الصادرات إلى أسواق أخرى أو الاستيراد من موردين آخرين. في هذا الجزء، نستخدم الإحصائيات التجارية لتقييم حجم التجارة بين الدول الأوروبية وروسيا في محاولة لتقييم مدى تعرض هذه البلدان إلى مزيد من العراقيل في علاقاتها التجارية مع روسيا.

في عام 2013، جاء حوالي 1 بالمئة فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي غير المتعلقة بالطاقة من روسيا، حيث يمكن شراء معظم هذه الواردات مثل الفولاذ والمواد الكيميائية من موردين آخرين. ويعتبر التيتانيوم الاستثناء الرئيسي حيث إن روسيا هي المنتج الرئيسي له. وستجد الدول القليلة الأعضاء بالاتحاد الأوروبي التي لا تزال تعمل بالمعدات العسكرية السوفيتية القديمة صعوبة في الحصول على قطع غيار لهذه

الأسلحة من مصادر غير روسيا. أما عن الواردات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة فهي متوفرة بسهولة من أسواق عالمية أخرى.[1]

تعتبر روسيا سوقًا مهمًا لبعض فئات المنتجات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكان للعقوبات الروسية المضادة على الصادرات الزراعية وصادرات الماشية ومنتجات مصائد الأسماك الأوروبية آثار كبيرة على بعض المصدرين الزراعيين للاتحاد الأوروبي.[2] في عام 2013، قامت الاقتصادات الأوروبية التسعة والعشرون التي تواجه عقوبات مضادة بتصدير سلع بقيمة 9 مليارات دولار وهي السلع المدرجة الآن بقائمة المنتجات المحظورة في روسيا. ومثلت هذه الصادرات حوالي 5.6 بالمئة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا إلا أنها مثلت 0.2 بالمئة فقط من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي عالميًا. وقد عبَّرت المجموعات الصناعية في دول أوروبية عديدة، من بينها إيطاليا واليونان والمجر وإسبانيا وقبرص وسلوفاكيا والنمسا[3]، عن رفضها لعقوبات الاتحاد الأوروبي المستمرة ضد روسيا بحجة أن روسيا ستستجيب لإنهاء عقوبات الاتحاد الأوروبي بإنهاء عقوباتها المضادة. وفي عام 2013، وكما هو مبين في الشكل 3.1، مثلت السلع الزراعية والسمكية والماشية الخاضعة للحظر بموجب نظام العقوبات الروسية المضادة على الأقل 10 بالمئة من الصادرات إلى روسيا من ثمانية اقتصادات أوروبية وهي: النرويج (76 بالمئة) وقبرص (51 بالمئة) واليونان (32 بالمئة) والدنمارك (28 بالمئة) وأيرلندا (25 بالمئة) وليتوانيا (22 بالمئة) وإسبانيا (14 بالمئة) وبولندا (10 بالمئة).

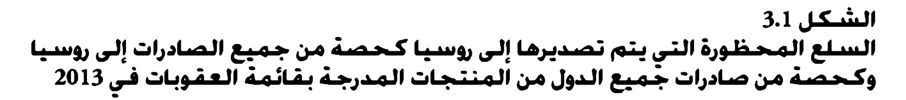
وعلى الرغم من ذلك، وفي جميع الحالات باستثناء البعض، تظهر صورة مختلفة كثيرًا عندما يتم عرض هذه السلال الوطنية من الصادرات المحظورة في سياق حصة كل بلد من إجمالي الصادرات (على قائمة الحظر) إلى جميع الأسواق العالمية بدلاً من حصص إجمالي الصادرات إلى روسيا. (انظر الشكل 3.1). فعلى سبيل المثال، في عام 2013، صدرت النرويج إلى روسيا سلعًا بقيمة 1.1 مليار دولار من السلع المدرجة على

---

[1] في 2013، استوردت دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرون سلعًا غير متعلقة بالطاقة بحوالي 3.7 تريليون يورو من بينها 46.3 مليار يورو فقط تم استيرادها من روسيا. وقد مثَّل هذا المبلغ الذي وصل إلى 46.3 مليار يورو للواردات غير المتصلة بالطاقة 22 بالمئة من جميع السلع الروسية في التجارة مع الاتحاد الأوروبي. المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ، قاعدة بيانات Comext.

[2] في آب (أغسطس) عام 2014، فرضت روسيا حظرًا لمدة عام على واردات منتجات لحوم البقر والخنزير والأسماك والفاكهة والخضروات والجبن والحليب وغيرها من منتجات الألبان من الاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

[3] انظر على سبيل المثال "Is EU Support for Russia Sanctions Waning? See Who's Visiting the Kremlin," *Bloomberg Business*, March 17, 2015.



الشكل 3.1
السلع المحظورة التي يتم تصديرها إلى روسيا كحصة من جميع الصادرات إلى روسيا وكحصة من صادرات جميع الدول من المنتجات المدرجة بقائمة العقوبات في 2013

النرويج
قبرص
اليونان
الدنمارك
أيرلندا
ليتوانيا
إسبانيا
بولندا
هولندا
بلجيكا
لوكسمبورج
البرتغال
لاتفيا
فنلندا
فرنسا
إستونيا
النمسا
المجر
كرواتيا
سلوفانيا
بلغاريا
ألمانيا
إيطاليا
المملكة المتحدة
السويد
سلوفاكيا
جمهورية التشيك
رومانيا

0 10 20 30 40 50 60 70 80

السلع الواردة في قائمة الحظر المصدرة إلى روسيا كحصة من جميع السلع المصدرة إلى روسيا في عام 2013.
السلع الواردة في قائمة الحظر المصدرة إلى روسيا كحصة من السلع الواردة في قائمة الحظر المصدرة إلى جميع الدول في عام 2013.

الحصة المئوية للسلع

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade، تقديرات RAND.
RAND *RR1305-3.1*

قائمة الحظر في الوقت الحالي. وهي من الأسماك في المقام الأول. بما يعادل 76 بالمئة من إجمالي الصادرات النرويجية إلى روسيا. لكن النرويج صدرت سلعًا بقيمة 9.3 مليار دولار إضافية إلى باقي العالم في عام 2013 من بينها سلعًا خاضعة لقائمة الحظر. ويعني ذلك تشكيل السوق الروسي 11 بالمئة فقط من المبيعات النرويجية لمنتجات الأسماك والمنتجات الزراعية الأخرى. وفي ضوء ذلك، تبدو العقوبات الروسية أقل تهديدًا بكثير للاقتصاد النرويجي حيث إن قطاع صيد الأسماك بالنرويج لا يعتمد

بشكل كبير على الأسواق الروسية. وفي الواقع وكما هو مبين في الشكل 3.1. يشكل المستهلكون الروسيون على الأقل 10 بالمئة من حصة السوق لإجمالي صادرات السلع الزراعية والسمكية وسلع الماشية المتأثرة بالحظر لخمس دول أوروبية وهي: ليتوانيا وفنلندا وإستونيا والنرويج ولاتفيا. وحتى الآن تعد هذه الدول من الدول الأكثر دعمًا للإبقاء على عقوبات الاتحاد الأوروبي مما يشير إلى إمكانياتها. أو على الأقل جاهزيتها. لتحمل التكاليف الاقتصادية لانخفاض الصادرات لروسيا.[4]

من المهم أيضًا ملاحظة أن بعض الكميات من السلع الأوروبية المحظورة لا تزال تسلك طريقها إلى روسيا عبر بلدان أخرى. ويبدو أن السلطات الروسية قد قطعت بطريقة ما تدفق السلع من روسيا البيضاء وكازاخستان ولكن استطاعت دول أخرى أن تحل محل هاتين الدولتين كوجهات لإعادة تصدير المنتجات الزراعية الأوروبية المحظورة في المستقبل.[5]

حتى في حالة عدم فرض روسيا لعقوبات مضادة على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، فلا يزال من المحتمل انخفاض صادرات هذه المنتجات لروسيا. وبالنظر إلى صادرات المنتجات غير المحظورة، نجد أن كثير من الصادرات إلى روسيا قد شهدت انخفاضًا حادًا نظرًا للانخفاضات الهائلة في القوة الشرائية للمستهلكين الروسيين نظرًا للقيمة الضعيفة للروبل. ويرجع انخفاض قيمة الروبل إلى انخفاض عائدات الصادرات الروسية مدفوعة بهبوط أسعار النفط وقيود الاقتراض المفروضة على المصارف الروسية بموجب العقوبات الغربية وهروب رؤوس الأموال الخاصة من الروسيين. كما انخفضت قيمة الروبل بسبب سعي المستثمرين الأجانب للحد من المخاطر المالية التي قد يتعرضون لها في روسيا أو التخلص منها لتجنب المخاطر المتزايدة المتعلقة بتدهور الاقتصاد الروسي وسياسات بوتين. وقد انخفض الطلب على الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستثمارية نظرًا لرفع معدلات الفائدة المحلية. ونتيجة لضعف القوة الشرائية الروسية وإمكانية الحصول على القروض، تعاني الاقتصاديات الأوروبية من تباطؤ في الصادرات في كثير من المجالات غير الزراعية مثل التصنيع والسيارات والكيماويات والآلات. فعلى سبيل المثال، في النصف الأول من عام 2014، شهدت شركة تصنيع السيارات الألمانية دايملر زيادة بنسبة 20 بالمئة في التجارة الروسية ثم انخفضت بعد ذلك مبيعاتها للسيارات والشاحنات نظرًا لانخفاض أسعار

---

4 Neuger, 2015.

5 Kenneth Rapoza, "Here's What Putin's Counter-Sanctions Did To EU Exporters," *Forbes*, April 17, 2015.

النفط والعواقب الاقتصادية للأزمة الأوكرانية.[6] وإجمالًا فقد انخفضت صادرات المركبات الآلية الألمانية وقطع غيار السيارات إلى روسيا بنسبة 27 بالمئة في الثمانية شهور الأولى من عام 2014 في الوقت الذي انخفضت فيه صادرات الآلات بنسبة 17 بالمئة.[7] وقد أضرت هذه الانخفاضات في الصادرات بالمبيعات الإجمالية للأعمال التجارية للاتحاد الأوروبي والتي كانت روسيا سوقًا مهمًا لها. وقد تم بالفعل تقليل عدد من المشاريع التجارية الألمانية في روسيا أو تجميدها. ففي كانون الأول (ديسمبر) عام 2014. ألغت شركة المواد الكيميائية الألمانية باسف (BASF) استخراج الغاز و مشروع التوزيع مع شركة جازبروم.[8] وقد وجدت الغرفة الألمانية الروسية التجارية أن 41 بالمئة من الشركات الألمانية التي تعمل في روسيا خفضت من الاستثمار في البلد. ويخطط أكثر من ثلث الشركات لإلغاء بعض استثماراتها المقررة.[9]

تهدد العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي والتوترات السياسية المتصاعدة كذلك بوجود تأثير مباشر على الصادرات من خلال المماطلة في العقود الكبيرة أو إلغائها في قطاعات الدفاع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. ومع ذلك، وحتى الآن. لم يكن هناك سوى حالات قليلة أبرزها إلغاء تسليم سفينتين فرنسيتين من سفن الهجوم البرمائية فئة ميسترال إلى روسيا. وفي آب (أغسطس) من عام 2014. ألغت الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية بألمانيا عقدًا يبلغ قيمته 134 مليون دولار لشركة راينميتال للصناعات الدفاعية والسيارات والذي كان ينص على تشييد مركز حديث للتدريب العسكري/ والمحاكاة القتالية بروسيا نظرًا للزيادة المالية والمخاطر السياسية. وفي نيسان (أبريل) عام 2014. أعلنت شركة فولفو السويدية تأجيل خططها للشراكة مع شركة أورالفاغونزافود الروسية لتصنيع الدبابات من أجل صناعة ناقلات الجنود المدرعة مشيرة إلى "عامل عدم اليقين" في أعقاب ضم شبه جزيرة القِرم لروسيا.[10]

---

6 "Ukraine Crisis Hampers German Carmaker's Russia Growth," *Moscow Times*, August 3, 2014.

7 Friedrich Geiger, "German Exports to Russia Fall off Further as Sanctions Take Hold: New Data Shows Sharp Decline," *Wall Street Journal*, October 29, 2014.

8 Leonhard Foeger, "Gazprom, BASF Abandon Multibillion Dollar Asset Swap," *Reuters*, December 19, 2014.

9 بناءً على استبيان ضم 200 شركة ألمانية تعمل في روسيا. وُرد في Jack Ewing and Alison Smale, "In Reversal, Germany Cools to Russian Investment," *New York Times*, December 28, 2014.

10 Christina Zander and John D. Stoll, "Volvo Trucks Put Russian Tank Deal on Ice," *Wall Street Journal*, April 8, 2014.

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية

قد تكون بعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عرضة لانخفاض تدفقات رؤوس الأموال من روسيا في اقتصادها. كما قد يتعرض مستثمرو الاتحاد الأوروبي ومصارفه لفقدان الاستثمارات في روسيا نظرًا لسياسات الحكومة الروسية أو بطريقة غير مباشرة من خلال حالات إفلاس المقترضين الروسيين.

ورسميًا وبشكلٍ كبير تعتبر قبرص أكبر مصدر ووجهة للاستثمار الأجنبي الروسي المباشر على الرغم من أن هذه الأرقام تناقض معاملات الشراء المتبوعة بالبيع التي يشترك بها الروسيون. وقد ظلت قبرص الملاذ الضريبي للأفراد والشركات الروسية. حيث كان يتم توجيه معظم التدفقات المالية الروسية من وإلى قبرص من خلال الشركات الوهمية القبرصية التي يملكها الروسيون. وقد أثارت العلاقات المالية القوية والعلاقات الاقتصادية المتنامية لقبرص مع روسيا المخاوف في روسيا البيضاء. ويخشى كثير من مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن تمنح هذه العلاقات موسكو وسائل ممكنة للتأثير على السياسة القبرصية وخاصة فيما يتعلق بالعقود المستقبلية لاحتياطيات الغاز الطبيعي الذي يتم التنقيب عنه في الوقت الحالي في الساحل القبرصي.[11]

وقد تعززت بواعث القلق هذه بسبب المشاكل الاقتصادية المتنامية لجمهورية قبرص. حيث تحتل قبرص ثاني أعلى مديونية خاصة كحصة من إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي.[12] وقد ظلت الدولة قادرة على الوفاء بجميع الديون بفضل برنامج إنقاذ مالي بقيمة 10 مليارات يورو من البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. كما شاركت روسيا بقرض قيمته 2.5 مليار يورو في عام 2011 وتم تمديده بموجب شروط أكثر تيسيرًا في عام 2013.[13] ومنذ ذلك الحين يتودد بوتين إلى قبرص في محاولة لتقويض إجماع الاتحاد الأوروبي على العقوبات. وحتى الآن، فقد صوتت قبرص لإبقاء العقوبات، ولكن يتزايد الضغط لقطع العلاقات. وقد أعرب

---

11 Christopher Coats, "Where Does the Cyprus Deal Leave Its Natural Gas?" *Forbes*, March 28, 2013; Max Fisher, "A Bailout for Cyprus, a Geopolitical Failure for Russia," *Washington Post*, March 25, 2013.

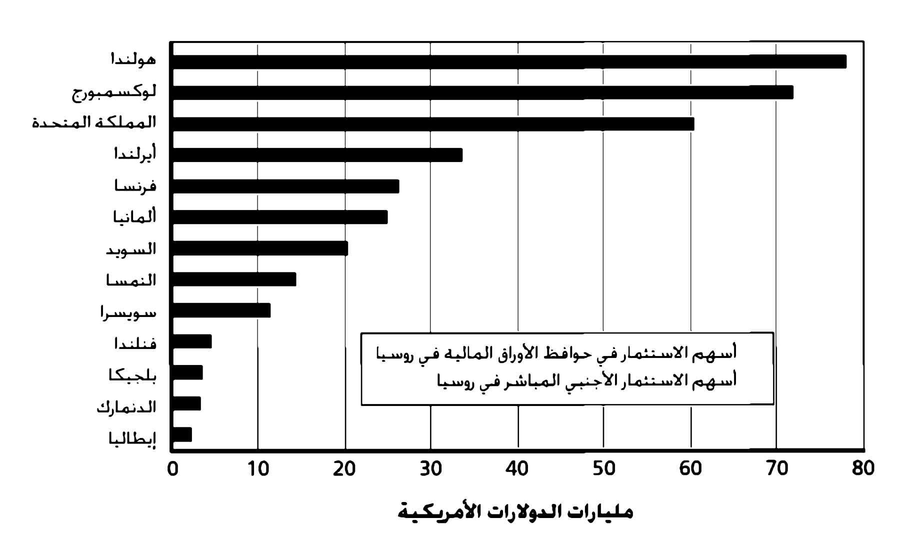
12 "A Fifth Bitter Lemon," *Economist*, June 30, 2012.

13 Dan Bilefsky, "Cyprus Weighs Russian Loan or a Bailout from Europe," *New York* Times, June 14, 2012; "Russia Agreed to Restructure Bailout Loan to Cyprus, Putin Says," *Bloomberg Business*, April 8, 2013; Andreas Hadjipapas, "Cyprus Nears €2.5bn Russian Loan Deal," *Financial Times*, September 14, 2011.

الرئيس نيكوس اناستاسيادس (Nicos Anastasiades) عن شكوك كبيرة بشأن الحكمة من العقوبات. في شباط (فبراير) عام 2015. اعتمدت موسكو إعادة هيكلة ثانية للقرض الذي تبلغ قيمته 2.5 مليار يورو من خلال تخفيض سعر الفائدة وتمديد فترة الاستحقاق وفي المقابل تخفيف موسكو لأعباء الديون المستمرة وقد وافقت قبرص على السماح للسفن البحرية الروسية بالدخول إلى موانئها من أجل إعادة الإمداد والصيانة.[14]

وبعد قبرص. يقع جميع شركاء الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية الأكثر أهمية لروسيا في أوروبا الغربية (الشكل 3.2). وإجمالاً يزيد الاستثمار الأوروبي في روسيا عن الاستثمار الروسي في أوروبا. وهذا أمر مهم حيث تشكل استثمارات الاتحاد الأوروبي في روسيا مخاطر أكبر على الأمن الاقتصادي الأوروبي مما تشكله

الشكل 3.2
أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية الأوروبي في روسيا، بالمليار دولار أمريكي (2013)



المصدر: البنك المركزي الروسي وصندوق النقد الدولي.
ملاحظة: هذا الشكل لا يشمل قبرص والدول التي لها استثمار أجنبي مباشر و/أو أسهم استثمار حوافظ داخل روسيا بقيمة تقل عن 1 مليار دولار أمريكي.
RAND *RR1305-3.2*

[14] "Amid Sanctions Battle, Russia Courts Cyprus," STRATFOR, February 27, 2015; Olga Razumovskaya, "Cyprus Signs Deal to Let Russian Navy Ships Stop at its Ports," *Wall Street Journal*, February 25, 2015.

الاستثمارات الروسية في الاتحاد الأوروبي؛ ففي الحالة الأولى، يمكن لروسيا بشكل محتمل احتجاز الأصول الأوروبية أو التخلف عن سداد الديون إلى الاتحاد الأوروبي. بينما في الحالة الأخيرة، سيتمثل النفوذ السياسي لروسيا فقط في بيع أصولها الخاصة في الاتحاد الأوروبي.

وفي الواقع، فإن هذا التهديد يستند في جزء منه إلى أساس موضوعي. ففي تشرين الأول (أكتوبر) عام 2014، تم اعتماد مشروع قانون في مجلس النواب بالبرلمان الروسي بصورة أولية والذي سيسمح لموسكو باحتجاز الأصول الأجنبية في البلد ردًا على العقوبات الغربية. كما سيسمح القانون باستخدام هذه الأموال التي تمت مصادراتها لتعويض الأقلية الروسية ورجال الصناعة ممن تم استهداف ممتلكاتهم أو أصولهم بالخارج بموجب نظام العقوبات الغربية الحالي. وفي الوقت الذي لا يزال يواجه فيه مشروع القانون العديد من العوائق قبل أن يصبح قانونًا، حيث يجب مروره على مجلس الدوما ثلاث مرات إضافية قبل تمريره إلى المجلس الأعلى للبرلمان وتوقيعه بواسطة الرئيس بوتين، فلا يمكن استبعاد احتمالية استخدام سلاح الانتقام البارز هذا في نهاية المطاف للإضرار بالشركات الغربية التي لها استثمارات ضخمة في روسيا.[15]

وقد أصبحت بعض مصارف الاتحاد الأوروبي عرضة للخسائر الناتجة عن العقوبات المالية التي تستهدف المصارف الروسية المملوكة للدولة. ومن المتوقع خسارة المصارف الأوروبية الكبرى لأعمال تجارية جديدة لتوفير التمويل والخدمات الأخرى للمصارف الروسية.[16] ويُتوقع أن تمارس هذه المصارف الضغط لتقليل العقوبات المالية على روسيا. ومع ذلك، فإن هذه البنوك تعمل على التخلص من المخاطر المصرفية المتعلقة بروسيا.[17] ففي نهاية تشرين الأول (أكتوبر) عام 2014، انخفضت المخاطر المصرفية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بروسيا بحوالي 7 بالمئة منذ بداية العام.[18] وعلى نحو مطلق، فإن فرنسا (مصرف سوسيتيه جنرال) وإيطاليا (مصرف يونيكريديت) والنمسا (مصرف رايفايزن) هي أكثر البلاد الأوروبية تعرضًا للمخاطر المالية.[19] ومع ذلك، لم تشر المصارف

---

15 Andrew Kramer, "Russia Seeks Sanctions Tit for Tat," *New York Times*, October 8, 2014.

16 Erik Jones, "EU Sanctions Against Russia Are a Double-Edged Sword," *Moscow Times*, August 3, 2014.

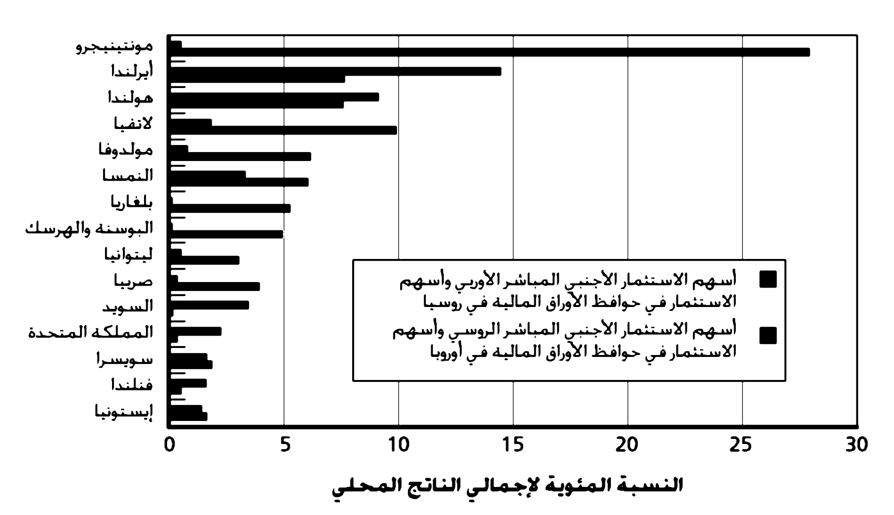
17 Jones, 2014.

18 Laurence Norman, "EU Projects Impact of Sanctions on Russian Economy," *Wall Street Journal*, October 29, 2014.

19 Jones, 2014.

الأوروبية الأكثر تعرضًا للمخاطر المصرفية مع روسيا. على المدى القصير على الأقل، إلى قلقها الكبير بشأن تأثير العقوبات على أرباحها. وقد ذكر جميع المديرين التنفيذيين لمصارف رايفايزن الدولي بالنمسا ورابو بنك بهولندا وكوميرزبانك بألمانيا وسوسيتيه جنرال بفرنسا ويونيكريديت بإيطاليا توقعهم بانخفاض التأثير على الأرباح أو الحد منه حيث أنهم لا يزالون يرون أن روسيا سوق مصرفية جذابة في الأجلين المتوسط والطويل.[20] وبالنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بدلًا من القيمة، فإنه يقدم نظرة مختلفة (انظر الشكل 3.3). يحتفظ القطاع المالي الكبير في لوكسمبورج بأسهم من الاستثمار الأجنبي الروسي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية والذي يمثل أكثر من 40

الشكل 3.3
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية بين روسيا والدول الأوروبية بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي



المصادر: البنك المركزي الروسي وصندوق النقد الدولي.
ملاحظة: هذا الشكل لا يشمل قبرص ولوكسمبرج والدول التي لها استثمار أجنبي مباشر وأسهم استثمار حوافظ أقل من نسبة واحد بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.
RAND *RR1305-3.3*

[20] Chad Bray, "European Banks Expect Only 'Limited' Impact From Sanctions on Russia," *New York Times*, August 21, 2014; Denis Abramov, "How Sanctions Against Russia Have Affected European Companies," *Moscow Times*, August 7, 2014.

بالمئة من إجمالي الناتج المحلي بها. لكن يقابل ذلك استثماراتها الأكبر بكثير في روسيا، بما يعادل 120 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في لوكسمبورج.

وعلى الرغم من ذلك، يبين الشكل 3.3 أن الاستثمارات الروسية كبيرة بشكل غير متناسب مع عدد من الدول الأوروبية الصغيرة. حيث يعادل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية الروسي 28 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المونتنيغري في الوقت الذي تمتلك فيه مونتينيغرو عددًا قليلاً جدًا من الاستثمارات في روسيا. بينما في لاتفيا يعادل هذا الاستثمار 10 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي ويعادل أكثر من 5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في كلٍ من أيرلندا وهولندا ومولدافيا والنمسا وبلغاريا والبوسنة والهرسك. وفي حالة شروع المستثمرين الروسيين في بيع هذه الأصول فيمكن للتأثير المحلي تقليل دعم هذه الاقتصاديات الصغيرة للعقوبات الغربية المفروضة.

الخاتمة

باستثناء حالة التيتانيوم، فإن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تحظى بحصانة كبيرة ضد القيود الروسية المفروضة على صادرات السلع غير المتعلقة بالطاقة بسبب توافر مصادر إمداد بديلة. وقد تأثرت مجموعة صغيرة من الدول الأوروبية، وهي ليتوانيا وفنلندا وإستونيا وبولندا والنرويج، بنسب متفاوتة من جراء العقوبات الروسية المضادة على المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية والأسماك مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. مع ذلك وعلى الرغم من هذه التكاليف الاقتصادية فتعتبر هذه الدول في مقدمة الدول الداعمة لاستمرار العقوبات ضد روسيا مما يشير إلى قدرتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية.

بالنسبة إلى المخاطر الأوروبية فيما يتعلق بالتدفقات المالية فهي محدودة. وتعد قبرص أكثر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي اعتمادًا على التدفقات المالية من روسيا ولكن تميل هذه التدفقات إلى أن تتكون من تدفقات لحسابات جهات غير مقيمة مملوكة بواسطة الروسيين والشركات الروسية. وحتى الآن لم تنقض قبرص التضامن مع الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات على روسيا. وقد أشارت المؤسسات المصرفية الرئيسية في أوروبا الغربية إلى عدم قلقها الكبير بشأن تأثير العقوبات على أرباحها.

الفصل الرابع

أوجه الضعف الأوروبي في مجال الطاقة

يعتبر الشكل النهائي للطاقة، أي أشكال الطاقة كأنواع وقود المركبات الآلية والكهرباء المستهلكة في المنازل والصناعة، من المدخلات المهمة للغاية في الاقتصادات الحديثة.[1] وقد أدت حالات الانخفاض الحادة في توافر الشكل النهائي للطاقة إلى ارتفاعات في الأسعار كان لها أثرها في إضعاف القوة الشرائية عند المستهلك أو تسببت في سلب القدرة التنافسية للمنتجات المُصنعة؛ فقد ساهمت حالات الانخفاض في ركود سوق منتجات النفط المكرر. وفي أسوأ الأوضاع، يُمكن أن تعاني المنازل من البرودة بسبب حالات نقص الغاز الطبيعي وأنواع الوقود الأخرى المستخدمة في التدفئة.

ونظرًا لأهمية الطاقة في الاقتصاديات الحديثة، فإن الحكومات يساورها بالغ القلق إزاء مخاطر التعرض لانخفاض في الإمداد. وبالإضافة إلى كل من التخزين الاحتياطي، ودعم الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الإمداد، فإن الحكومات لديها حوافز لتظل على علاقة طيبة مع الموردين الرئيسيين. ولطالما كان الحرص على وجود الإمدادات العالمية من النفط من المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الموردة في الخليج الفارسيّ، على سبيل المثال، أحد العوامل المهمة في سياسة الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم.[2] وفي

---

1 تُستخدم المنتجات النفطية المكررة بصورة أساسية في وسائل النقل، بينما تُستخدم الكهرباء عمليًا في جميع الأغراض الأخرى. وباستثناء القليل من الاستخدامات الهامشية، لا يُمكن أن يحل شكلان من أشكال الطاقة النهائية محل بعضهما البعض. ومن ثَمَّ، ففي تقييمنا للاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية، نركز على حصة الإمدادات الروسية لأنواع وقود محددة مثل الغاز الطبيعي أو الفحم أو النفط، وهي الأمور التي قد تكمن بها نقاط الضعف الأوروبي. ونحن لا نحسب حصة إمدادات الاتحاد الأوروبي من إجمالي الطاقة التي توفرها روسيا حيث لا يعكس مجموع هذه الأرقام الآثار الاقتصادية المترتبة على انخفاض الواردات من روسيا بالنسبة إلى اقتصادات الاتحاد الأوروبي.

2 Keith Crane, Andreas Goldthau, Michael Toman, Thomas Light, Stuart E. Johnson, Alireza Nader, Angel Rabasa, and Harun Dogo, *Imported Oil and U.S. National Security*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-838-USCC, 2009.

ضوء الأهمية الاقتصادية للطاقة. كان الدور الجوهري للغاية الذي لعبته الطاقة الروسية (والسوفيتية) في إمداد الطلب الأوروبي أحد مصادر القلق لدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على مدار عقود. وخلال فترة الاتحاد السوفيتي، فقد تركزت هذه المخاوف على احتمالية النفوذ السوفيتي على الأعضاء الأوروبيين لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث كان يُنظر إلى رغبات الأوروبيين في التأكد من استقرار إمدادات النفط والغاز الطبيعي على أنها قد تؤدي إلى تفكيك وحدة التحالف. وفي تسعينيات القرن العشرين، غيرت المناقشات السياسية وجهتها إلى مدى موثوقية روسيا كمورد بسبب تدهور البنية التحتية للطاقة الروسية ووجود حالات انخفاض في الإنتاج بسبب انخفاض الاستثمار. وقد انصب التركيز خلال العقد الماضي على انقطاع الإمدادات من الغاز الطبيعي نظرًا لنشوب نزاعات بين روسيا وبلدي العبور روسيا البيضاء وأوكرانيا. كما أن صنّاع القرار قلقون بشأن الآثار المُهلكة لحالات الفساد والابتزاز المرتبطة بالتجارة في مجال الطاقة في الدول الأوروبية.

ونُقيِّم في هذا الفصل أوجه الضعف الأوروبي الناجمة عن استيراد الطاقة من روسيا، وبالنسبة لجميع الوقود المستورد، يتناول هذا الفصل مسألتين:

1. ما مدى أهمية الإمدادات الروسية لنوع محدد من الطاقة لاقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟
2. إلى أي مدى يتعرض الاتحاد الأوروبي ككل أو دول أعضاء معينة لمخاطر بسبب الدور الذي تلعبه روسيا كمصدر للطاقة؟

النفط الخام والمنتجات المكررة

تُعد المنتجات النفطية المكررة ضرورية لاقتصادات السوق الحديثة. ويعمل قطاع النقل بصورة شبه مطلقة بالمنتجات النفطية المكررة. ومع ذلك، فإن احتمالية التعرض لانقطاع في إمدادات النفط الخام أو المنتجات النفطية المكررة من مُورِّد بعينه تتوقف على ما إذا كانت الدولة قادرة على إيجاد إمدادات بديلة من مصادر أخرى بسهولة أو لديها مخزون احتياطي يمكنها الاعتماد عليه لتحمل الانقطاعات قصيرة الأجل. كما تتوقف هذه الاحتمالية على ليونة الطلب؛ والتي تعني السهولة التي يستطيع بها المستهلكون تقليل استهلاك المنتجات النفطية المكررة استجابةً للأسعار المرتفعة في حالة حدوث عجز في عملية الإمداد.

الاعتماد الأوروبي على النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة من روسيا

يستخدم الاتحاد الأوروبي النفط الخام المستورد في إنتاج المنتجات النفطية المكررة بغرض تصديرها، ولا يقتصر على الاستهلاك المحلي فحسب. حيث يُصِّدر حوالي 28 بالمئة من الإنتاج الكلي على أساسٍ صافٍ. وينتج 11 بالمئة فقط من النفط الخام الذي يكرره ويستورد الباقي. وتعد روسيا المصدر الأكبر للنفط والمنتجات النفطية المكررة للاتحاد الأوروبي. ففي عام 2013، وعلى أساسٍ صافٍ، زودت روسيا الاتحاد الأوروبي بما يصل إلى 35 بالمئة من المنتجات النفطية الخام والمكررة المستهلكة أو المُصدَّرة من قبل الاتحاد وما يقرب من نصف صافي الواردات.[3]

كيف سيتأثر الاتحاد الأوروبي بالقطع الروسي لإمدادات المنتجات النفطية المكررة؟

قد تهدد روسيا بقطع صادرات جميع المنتجات النفطية والمنتجات النفطية المكررة إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنها قد توقف صادراتها عن طريق خطوط أنابيب تستهدف بلاد تتم خدمتها من خلال خطوط الأنابيب تلك. وإذا نجحت روسيا في حرمان الاتحاد الأوروبي من هذه المنتجات، ستكون العواقب الاقتصادية وخيمة على الاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك فإنه يمكن نقل كل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة بسهولة تامة، على عكس الغاز الطبيعيّ الذي لا يمكن نقله إلا عبر خط أنابيب أو سفن باهظة الثمن أو سيارات صهريج مصممة خصيصًا لنقل الغاز الطبيعيّ المسال. ويتمتع الاتحاد الأوروبي بشكل عام بنظام ضخم وحديث من المحطات ومصافي التكرير وخطوط الأنابيب التي تعالج كميات هائلة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. ويتم تجهيز مصافي تكرير الاتحاد الأوروبي الضخمة بوحدات متخصصة من أجل "تكسير" المواد الخام الثقيلة أو إزالة الكبريت من النفط الخام الحاذق، بما يتيح لها تهيئة عملياتها من أجل قبول مواد خام مختلفة نوعًا ما عن تلك الواردة من الموردين العاديين. ونظرًا لأن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة تمثل بضائع متداولة عالميًا، تستطيع مصافي الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مجموعة واسعة من المواد النفطية الخام المستوردة للحفاظ على عملياتها.

وبفضل البنية التحتية القائمة، يتمتع قطاع النفط بغرب أوروبا بمرونة كبيرة فيما يتعلق بمعالجة المصادر البديلة لإمداد النفط الخام والتعامل مع الانقطاعات بطرق

---

[3] تقديرات RAND بناءً على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي.

معتادة للإمداد. ومن ثَمَّ، لن تتكبد الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تكاليف باهظة إذا قررت روسيا حظر مبيعات النفط إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي (الناتو). فأسواق النفط العالمية متكاملة؛ وتوجيه المبيعات الحالية بواسطة روسيا إلى أسواق أخرى قد يحرر النفط المُباع مسبقًا في تلك الأسواق من أجل بيعه إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وقد تختار روسيا إيقاف جميع صادراتها من النفط ومنتجات النفط المكررة من أجل التصدي لقدرة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على الحصول على نفط بديل من مصادر أخرى نتيجةً للقطع الروسي. ونظرًا لأن روسيا تعد ثاني أكبر مُصدِّر للنفط ومنتجات النفط المكررة في العالم، فسوف يؤدي قطع روسيا للصادرات إلى هزة في الإمداد العالمي مما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار السوق العالمية للنفط وهو ما يعني بطء النمو أو التعجيل بركود عالمي. ولكن خطوة كهذه من شأنها أن يكون لها عواقب كارثية أكثر على الاقتصاد الروسي، حيث إن إنتاج النفط وتكريره يمثلان ما يعادل خُمس إجمالي الناتج المحلي لروسيا، ويُشكِّل كل من النفط ومنتجات النفط المكررة نصف صادرات روسيا، ولهذا من غير المرجح أن تتخذ الحكومة الروسية قرارًا بوقف تصدير النفط والمنتجات النفطية المكررة بالكامل.

وبدلاً من ذلك، قد توقف روسيا شحن النفط إلى أوروبا الوسطى عبر أنابيب نفط مخصصة من أجل استهداف دول بعينها. يتشعب خط أنابيب، أو بالأحرى خطوط أنابيب، *دروجبا* (أو الصداقة) داخل روسيا، حيث يوجد فرع يجتاز روسيا البيضاء إلى بولندا لينتهي في ألمانيا الشرقية، والفرع الآخر يعبر أوكرانيا حيث يتشعب مرة أخرى إلى سلوفاكيا والمجر. وجميع المصافي الرئيسية في دول حلف وارسو السابق يتم خدمتها بواسطة خط أنابيب *دروجبا*.[4] وفي حالة تم إغلاق خط الأنابيب هذا، فإن هذه المصافي سوف تنقل النفط من مصادر بديلة للنفط الخام من أجل تعويض غياب النفط الروسي ولكن بتكلفة أكبر. وتتمتع هذه المصافي بأوروبا الوسطى بتوصيلات لخطوط أنابيب بديلة إلى الموانئ ولكن سعة خطوط الأنابيب البديلة هذه ستكون غير كافية كي تسمح لها بالتشغيل بكامل طاقتها ما يعني فرض تكاليف مالية على هذه الشركات.

وعلى الرغم من هذا، سيكون الاتحاد الأوروبي قادرًا على الاستجابة لخطوة كهذه بفضل سعة التكرير الكبيرة الفائضة للدول الأعضاء. إذا قررت روسيا إيقاف تصدير النفط

---

[4] European Chemical Site Promotion Platform, *An Overview of the Pipeline Networks of Europe*, undated.

إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى. فسيكفي إنتاج النفط المكرر الحالي للاتحاد الأوروبي لتغطية احتياج دول الاتحاد تاركًا فائض تصدير صغير للغاية ولكنه ضروري. كما يمكن أن يزيد إنتاج التكرير عن طريق تشغيل هذه المصافي عند مستويات سعة شبه كاملة. هذا لن يكون سهلاً؛ قطاع التكرير بالاتحاد الأوروبي سيضطر إلى تعديل طرق الإنتاج والتوزيع الموجودة بشكل يزيد من ناتج المنتجات المكررة من المصافي الساحلية التي تتمتع فعليًا بإمكانية الوصول السهل إلى النفط الخام البحري، وينقل هذه المنتجات المكررة إلى أوروبا الوسطى من أجل تعويض الناتج المخفض من المصافي الواقعة على خط أنابيب *دروجبا*. ومع ذلك ستكون روسيا في مأزق أصعب لأن سعة الموانئ الموجودة لديها وخطوط الأنابيب الموصلة إلى الموانيء أصغر بكثير من أن تتعامل مع النفط المصدر حاليًا عبر خط الأنابيب. وبالتالي فإن اتخاذ روسيا قرار بإيقاف شحن النفط إلى دول أوروبا الوسطى سيفرض تكاليف إضافية كبيرة على روسيا (فيما يتعلق بالصادرات المنخفضة) أكثر من أهدافها المنشودة.

الغاز الطبيعي

الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي

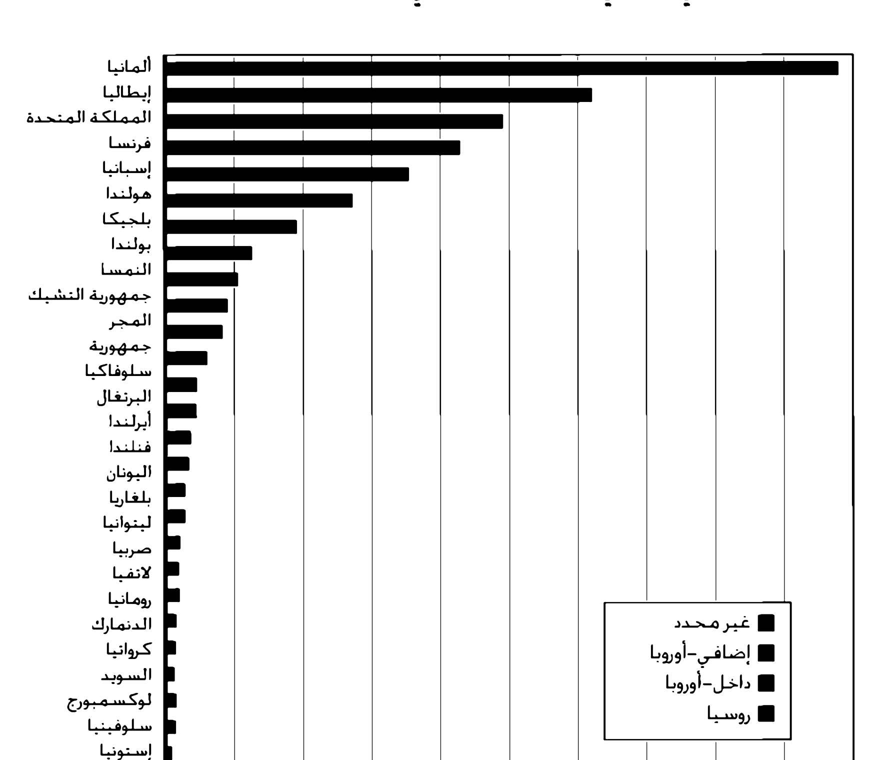
لقد كان ثلثا الغاز الطبيعي الذي استهلكه الاتحاد الأوروبي في 2013 مستوردًا، وذلك على أساسٍ صافٍ. و41 بالمئة من هذا الاستيراد كان من روسيا. وقد كانت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الروسي تعادل 27 بالمئة تقريبًا من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي في 2013.[5] ومع ذلك كانت واردات الغاز الطبيعي من روسيا أكبر من المتوسط في عام 2013، حيث أمدت روسيا الاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين 20 بالمئة و25 بالمئة من استهلاكها على مدى العقد الفائت.

وفيما يخص الكميات وقيمتها بالنسبة إلى شركة غازبروم، تعد ألمانيا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي (الشكل 4.1). وتليهم بصورة أبعد من ذلك اقتصادات بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا وجمهورية سلوفاكيا وهولندا وفنلندا.

وعلى أساس النسبة المئوية، فإن حصة الواردات الروسية من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي للاقتصادات الصغيرة في جنوب شرق أوروبا ووسطها وشمالها أكبر بشكل

5 تقديرات RAND بناءً على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي.

الشكل 4.1
واردات الغاز الطبيعي الأوروبي حسب المصدر في 2013 (مليار متر مكعب)

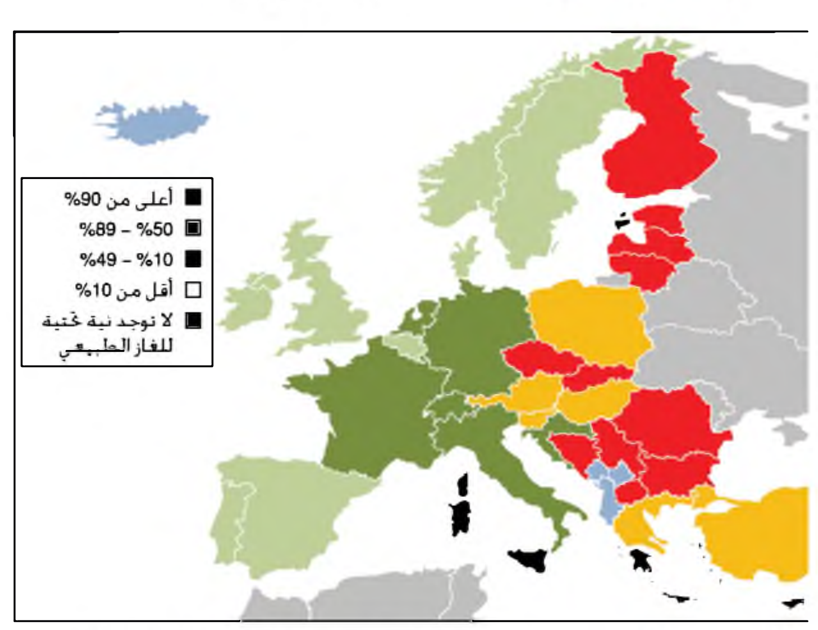


المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ.
RAND *RR1305-4.1*

عام من اقتصادات غرب أوروبا بل وأحيانًا أكبر بشكل واضح وكبير. وينتج غرب أوروبا حصة كبيرة من الغاز الطبيعي الذي يستهلكه محليًا. أما هولندا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا والدنمارك فهي دول تنتج جميعها بعضًا من الغاز الطبيعي. وتعد النرويج مصدرًا رئيسيًا للواردات لغرب أوروبا. كما تمتد أنابيب الغاز الطبيعي إلى غرب أوروبا من الجزائر وليبيا وتحصل على إمدادات الغاز الطبيعيّ المسال من نيجيريا، وقطر، ومصر، وترينيداد وتوباجو بالإضافة إلى الجزائر وليبيا.

4.2 ،

ت الروسية كنسبة مئوية من واردات الغاز الإجمالية في أوروبا



ر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ؛ الوكالة الدولية للطاقة، غير مؤرخ؛ شركة غازبروم، غير مؤرخ؛
ت RAND .
RAND RR

الدول التي تعتمد بشكل كبير على روسيا ولديها إمكانية وصول محدودة أو
ة إلى موردين بدلاء هي دول البلطيق ودول جنوب شرق أوروبا (انظر الشكل 4.2).
الغاز الطبيعي دورًا صغيرًا نسبيًا في إمدادات الطاقة بصورة عامة في بعض الدول
تمد بصورة كبيرة على الغاز الروسي. ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانية كي يلعب
مستورد دورًا كبيرًا في أغراض معينة، مثل التدفئة المحلية.[6]

ستتأثر أوروبا بعواقب قطع الغاز الروسي؟

همية إمدادات الغاز الروسي بالنسبة إلى العديد من الدول الأوروبية، كيف سيضر
ذه الواردات باقتصاداتها؟ بمعنى: إلى أي مدى قد تكون الدول الأوروبية، على

International Monetary Fund, "Russian Federation: Staff Report for the 2014 Articl
Consultation," IMF Country Report No. 14/175, Washington, D.C., June 11, 201

الصعيدين الفردي والجماعي. معرضة لقطع روسي كامل محتمل أو تخفيض لإمداد الغاز الطبيعي أو قطعه من خلال خطوط أنابيب معينة؟

يتوقف مدى تعرض الاتحاد الأوروبي لقطع الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي على

1. توفر مصادر أخرى للغاز الطبيعي
2. إمكانية أن تحل أشكال أخرى من الطاقة محل إمدادات الغاز الطبيعي التي نقصت
3. حدة العواقب على الاقتصاد إذا لم يتم العثور على بدائل للغاز الطبيعي المفقود.

كلما زادت صعوبة إيجاد إمدادات بديلة للغاز الطبيعي. قل الوقود البديل الذي يمكن استخدامه لاستبدال الغاز الطبيعي. ولذلك كلما زادت أهمية الوقود بالنسبة إلى الأعمال التجارية والمنازل. كان تأثر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالقطع أكبر.

أحد التحاليل العميقة لما يُحتمل أن تقوم به أوروبا بدون الغاز الطبيعي المستورد من روسيا هو تحليل معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة "تخفيض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي: فصل تأمين الغاز الطبيعي عن السياسات الجغرافية."[7] ينصب تركيز هذه الدراسة على ما إذا كانت أوروبا قادرة على التوقف عن استيراد الغاز الطبيعي من روسيا مع وجود فاعلية من حيث التكلفة. حيث تلعب التكاليف التنافسية دورًا مهمًا في التحليل. وخلصت الدراسة إلى أن الواردات من روسيا ستظل مصدرًا تنافسيًا كبيرًا للغاز الطبيعي للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وأن التخلي عن الحصول على واردات الغاز الطبيعي من روسيا سيكون أمرًا صعبًا ومكلفًا.

وعكفت دراسة للمفوضية الأوروبية في تموز (يوليو) 2014 على تحليل كيفية صمود الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في حالة قطع واردات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا لمدة ستة أشهر على أن يتبع ذلك نوبة برودة تمتد لأسبوعين. وتبحث الدراسة سيناريوهين. الأول يشمل تعامل كل دولة بمفردها مع الأزمة والثاني يشمل تعاون الدول الأعضاء من خلال مشاركة إمدادات الغاز.[8] وتخلص الدراسة إلى أن دول البلطيق وعدد

---

[7] Ralf Dickel, Elham Hassanzadeh, James Henderson, Anouk Honoré, Laura El-Katiri, Simon Pirani, Howard Rogers, Jonathan Stern, and Katja Yafimava, “Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics,” OIES Paper: NG 92, Oxford, UK: Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, October 2014, p. 1.

[8] European Commission, “Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System

من الدول في جنوب شرق أوروبا ستواجه مشكلاتٍ عديدة في توفير ما يكفي من الغاز الطبيعي للمواطنين والأعمال التجارية وذلك في حال قررت الدول الأعضاء التعامل مع الأزمة بشكل فردي. وإذا قررت الدول الأعضاء التعاون فيما بينها، فإن هذا كفيل بتخفيف الأثر الأكبر للقطع ونوبة البرودة.

ونحن بدورنا نجري تحليلنا الخاص لنقاط الضعف التي ستصيب الاتحاد الأوروبي نتيجة قطع واردات الغاز الطبيعي الروسي لنجيب عن أسئلة مختلفة عن تلك التي طرحتها دراسات معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة والمفوضية الأوروبية. حيث إن تقرير معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة يُقيِّم تكلفة قرار الاتحاد الأوروبي وجدواه بالتخلي عن واردات الغاز الروسي. بينما نحن نُقيِّم العواقب الاقتصادية على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من القرار الروسي بقطع الواردات. وفي حين تتولى دراسة المفوضية الأوروبية تقييم عواقب إيقاف الإمدادات الروسية للغاز لمدة ستة أشهر، نُقيِّم نحن عواقب القطع غير المحدد بمدة زمنية على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وفي تحليلنا نعتمد على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي وغيرها من البيانات المتعلقة بطرق استهلاك الغاز الطبيعي والطاقة حسب الدولة، وإمكانية الاستبدال بوقود بديل، وخطوط الأنابيب، ومصادر التوريد البديلة. كما أننا نعتمد على البيانات المستخلصة من دراسات معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة والمفوضية الأوروبية. ونفترض أن الاتحاد الأوروبي سيضطر إلى استبدال 110 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا في حالة قررت روسيا قطع صادرات الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. فهذا يمثل متوسط حجم الغاز الطبيعي الوارد من روسيا بين العامين 2009 و2012. ونعتقد أن كمية الغاز الطبيعي المستوردة في 2013 التي تبلغ 126 مليار متر مكعب كانت استثناء بسبب الشتاء البارد.[9] ومن أجل مواكبة قطع الغاز الروسي بهذا الحجم لفترة طويلة من الوقت، ستضطر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى إيجاد إمدادات بديلة، والاستبدال بوقود آخر، أو الاقتصاد في استخدام الغاز الطبيعي. ونتبحر في أبعاد كل خيار من تلك الخيارات أدناه.

الردود المتعلقة بجانب الإمداد

لقد خلص كل من وكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والدراستان المذكورتان أعلاه إلى أن فرص زيادة الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي التقليدي أو زيادة الواردات

Preparedness for a Possible Disruption of Supplies from the East During the Fall and Winter of 2014/2015," SWD(2014) 322 Final, Brussels, October 16, 2014.

9 تقديرات RAND بناءً على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي.

من النرويج أو الجزائر أو ليبيا، وهم المصدرون الحاليون المرتبطون بالاتحاد الأوروبي بخط أنابيب بخلاف روسيا، محدودة جدًا. إلا أن هناك حلولاً أخرى. فبحلول عام 2019 سيكون من المفترض الانتهاء من خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول "Trans-Anatolian" الذي بدأ في 2015. وعند الانتهاء منه، سينقل 16 مليار متر مكعب من الغاز من أذربيجان إلى تركيا (6 مليار متر مكعب) ثم إلى أوروبا (10 مليارات متر مكعب).[10] ونظريًا سيستطيع الاتحاد الأوروبي أيضًا تغطية النقص الكامل الناتج عن قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي من خلال استيراد المزيد من الغاز الطبيعيّ المسال. يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقدرة على إعادة تحويل ما يزيد عن 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعيّ المسال وجاري تشييد المزيد من المنشآت لزيادة هذه القدرة؛ حيث بلغ حجم التجارة الدولية للغاز الطبيعيّ المسال 299 مليار متر مكعب في عام 2013 بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي منها 43 مليار متر مكعب، أي 14 بالمئة، تاركًا الباب مفتوحًا أمام إمدادات إضافية محتملة تبلغ 256 مليار متر مكعب.[11] ولكن تغطية كامل النقص بواردات الغاز الطبيعيّ المسال سيكون حلًا باهظًا. فالسوق الآنية للغاز الطبيعيّ المسال أصغر بكثير من السوق الآنية للنفط وأقل سيولةً منها. وبالتالي سيرفع الطلب المتزايد على الغاز الطبيعيّ المسال الأسعار. تُقدِّر وكالة الطاقة الدولية بأن شراء الغاز الطبيعيّ المسال في الأسواق الآنية لتغطية 40 بالمئة من النقص في الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى مضاعفة الأسعار السائدة للسوق الآنية.[12] وذهب تقرير المفوضية إلى أن واردات الغاز الطبيعيّ المسال قد تصل إلى الضعف ولكنها لن تتخطاه، بسبب ضغوط الأسعار.[13] وبالتالي نحن نُقدِّر أن الاتحاد الأوروبي قد يحصل على 43 مليار متر مكعب إضافي، ما يبلغ 17 بالمئة من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعيّ المسال بخلاف استهلاك الاتحاد الأوروبي، للمساعدة في تغطية النقص الناتج عن إيقاف الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[10] Isabel Gorst, "Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for Upper Hand," *Financial Times*, March 18, 2015.

[11] International Group of Liquefied Natural Gas Importers, *The LNG Industry, 2013*, Neuilly-sur-Seine, France: GIIGNL, 2013, p. 13.

[12] European Commission, 2014, p. 12.

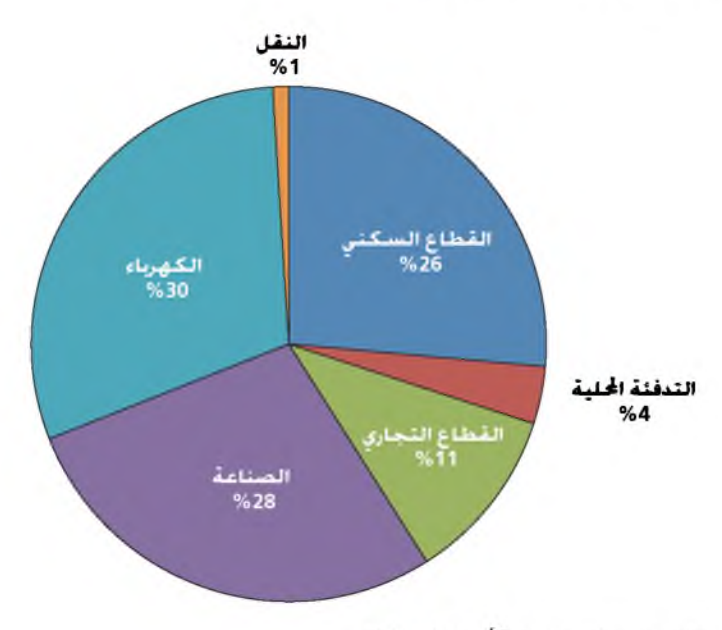
[13] European Commission, 2014, p. 12.

الاستعاضة بالوقود البديل عن الغاز الطبيعي

على عكس المنتجات النفطية المكررة التي يستهلكها قطاع النقل بصورة أساسية، فإن الغاز الطبيعي يتم استهلاكه بواسطة مجموعة متنوعة من المستخدمين النهائيين. في 2012 استهلكت شركات تدفئة المقاطعات بالإضافة إلى المستخدمين من السكان 30 بالمئة تقريبًا من الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي في أغراض تدفئة الأماكن والمياه بصورة أساسية. واستهلك المستخدمون التجاريون 11 بالمئة في نفس الأغراض تقريبًا. واستهلك قطاع الصناعة 28 بالمئة بشكل أساسي في معالجة الحرارة في القطاع الكيميائي؛ وتم استهلاك 30 بالمئة في توليد الطاقة الكهربائية، و1 بالمئة في أغراضٍ "أخرى"، أهمها النقل (الشكل 4.3).

ونتيجة لهذه الاستخدامات، سيكون من المستحيل الاستعاضة عن الغاز الطبيعي بالوقود البديل في القطاع التجاري والسكني وقطاع النقل: 88 بالمئة من الغاز الطبيعي الذي يستخدمه السكان والمستهلكون التجاريون يتم حرقه في الأفران الخاصة، وسخّانات

الشكل 4.3
الاستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي حسب القطاع (2012)



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ.
RAND RR1503-4.3

المياه الساخنة، والغلايات التي تعمل بالغاز الطبيعي فقط. وليس من الغريب أن استخدام الغاز الطبيعي بالأغراض المنزلية يُعتبر "محميّ" من حكومات دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تكون الأولوية في المقام الأول للسكان في حالة أي نقص في إمدادات الغاز الطبيعي. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ككل، فإن الإنتاج المحلي والصادرات غير الروسية تُعد أكثر من كافية لتغطية الطلب على الغاز الطبيعي المستخدم في التدفئة والماء الساخن. ومع ذلك، وكما هو مبين لاحقًا في هذا الفصل، فإن بعض الدول التي تعتمد بشدة على الواردات الروسية قد تواجه صعوبات في الحصول على التدفئة والماء الساخن. في أغلب الأحيان، يمكن الاستعاضة بزيت الوقود (الديزل) عن الغاز الطبيعي في تدفئة المقاطعات أو محطات توليد الحرارة والطاقة المجتمعة التي تحرق النسبة المتبقية من الغاز المستهلك البالغة 12 بالمئة والمستخدمة في أغراض التدفئة وتوفير الماء الساخن. فعلى سبيل المثال، أدركت فنلندا هذا وصممت محطات تدفئة للمقاطعات تعمل بكلا النوعين من الوقود. تبديل الوقود في تلك المحطات قد يؤدي إلى خفض الطلب الكلي على الغاز الطبيعي بنسبة 3.6 بالمئة، ما يبلغ 17 مليار متر مكعب تقريبًا أو 15 بالمئة من الواردات من روسيا.

بناءً على استهلاك قطاع الصناعة في 2004 لزيت الوقود، الذي تم استبداله منذ ذلك الوقت بالغاز الطبيعي، تضع دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة حدًا نظريًا أعلى للاستهلاك الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي يبلغ 27 مليار متر مكعب والذي يمكن أن يتم الاستعاضة عنه بزيت الوقود في حالة الانقطاع.[14] ولكن بسبب إيقاف استخدام المعدات التي يمكن أن تستخدم كلا نوعي الوقود، فالنطاق الفعلي لاستبدال زيت الوقود بالغاز الطبيعي من المرجح بشكل كبير أن يكون أقل.

استهلك قطاع الطاقة الكهربائية الأوروبي 142 مليار متر مكعب في 2012؛ أي 30 بالمئة من إجمالي الغاز الطبيعي المُستهلك في الاتحاد الأوروبي. وعلى عكس معظم القطاعات الأخرى، يوجد عدد من المصادر البديلة التي يمكن أن تحل محل الغاز الطبيعي في هذا القطاع، مثل: الفحم، والطاقة النووية، وطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. وبسبب انخفاض الطلب على الكهرباء في الاتحاد الأوروبي على مدار السنوات العديدة الماضية، حيث انخفض بنسبة 3.4 بالمائة من 2008 حتى 2013، تتوفر قدرة الإنتاج الزائد مع أنواع الوقود الأخرى تلك، خاصةً الفحم. كما أن الكثير من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي استثمرت كثيرًا في قدرة الطاقة المتجددة على مر السنوات العديدة الماضية وذلك على الرغم من الانخفاض في استهلاك الطاقة.[15] وقد زادت الطاقة المتجددة بنسبة 73 بالمئة من 2004 حتى 2013 و39 بالمئة من 2008 حتى 2013. وبحلول عام 2013 تم توليد طاقة بنسبة 83 بالمئة من الكهرباء مثل الغاز

---

14 Dickel et al., 2014, p. 42.

15 تقديرات RAND بناءً على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي.

الطبيعي. وقد يُعوِّض كل من الفحم البديل أو مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بعض الغاز الطبيعي المستخدم في توليد الطاقة. ومع ذلك، فقد أصبح هناك بالفعل بديل جوهري: لقد انخفضت حصة الكهرباء المُولَّدة من الغاز من 24 بالمئة في 2008 إلى ما يقرب من 15 بالمئة في 2013. وبالرغم من هذا الانخفاض الذي يأتي كتحذير، ذكرت دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة أن الاتحاد الأوروبي يستطيع *نظريًا* أن يجعل 50 مليار متر مكعب يحل محل 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المستخدم حاليًا لتوليد الكهرباء وذلك في بيئة مواتية للغاية.[16]

التخفيضات في الطلب

يعتبر الغاز الطبيعي مهمًا للحصول على أعلى قدرة. وستسمح إجراءات تخفيف الطلب للمصادر الأخرى للطاقة الأساسية بتوليد الكهرباء لتصبح بديلاً ميسورًا بشكل أكبر للغاز الطبيعي. والتحسينات التي أُدخلت على إدارة الشبكات والتغيرات في إجراءات التشغيل لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم على مدار العقد الفائت سهّلت استخدام إدارة الطلب كبديل لاستخدام الغاز الطبيعي للحصول على أعلى قدرة.

وعند عجز المستخدمين الصناعيين عن استخدام زيت الوقود بسبب التخلص من المعدات ذات الاستخدام المزدوج أو بسبب التكلفة *في حالة الضرورة القصوى*، فإنه يمكن للشركات إيقاف العمليات لتوفير الغاز الطبيعي. وفي هذه الحالة، سيمكن توفير الكمية البالغة 27 مليار لتر مكعب التي توفرها الاستعاضة عن الغاز الطبيعي بزيت الوقود في الاستعمالات الصناعية من خلال إيقاف عمليات التشغيل الصناعية.

إجمالي المحصلة الختامية للاتحاد الأوروبي

يوجد في الجدول رقم 4.1 مقارنة لجميع هذه الإجراءات البديلة لتعويض القصور المحتمل للغاز الروسي مع حجم الواردات الروسية.

من خلال النظر إلى الاتحاد الأوروبي ككل، يتبين أنه يمكن للاتحاد الأوروبي تعويض القطع الكامل لواردات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات. والإجراءات الأكثر أهمية هي زيادة صادرات الغاز الطبيعيّ المسال وتقليل استهلاك الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. فضلاً عن ذلك، سوف تسهم الاستعاضة عن الغاز الطبيعي بوقود الزيت في الاستعمالات الصناعية أو إيقاف الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي، إذا تطلب الأمر ذلك، إسهامًا كبيرًا لسد الثغرة في الإمدادات. ورغم ذلك، قد تصبح جميع هذه الإجراءات أكثر تكلفةً بكثير، ومن الممكن أن تبلغ ضعف قيمة واردات الغاز الطبيعي من روسيا أو أكثر، وذلك مع استثناء الشحنات في عام 2019 وما بعدها عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (Trans-Anatolian).

---

[16] Dickel et al., 2014, p. 45.

الجدول 4.1
كيف يتمكن الاتحاد الأوروبي من التعاطي مع قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي

المصدر	الكمية (بالمليار متر مكعب)
خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول "Trans-Anatolian" (ابتداءً من 2019)	10
الواردات المتزايدة من الغاز الطبيعيّ المسال	43
الاستعاضة بزيت الوقود في منشآت التدفئة المحلية	17
الاستعاضة بزيت الوقود في الاستخدامات التجارية والصناعية	27
الاستعاضة بمصادر الكهرباء الأخرى	50
الحد الأقصى النظري	147
الواردات الروسية	110
الفارق	37

المصدر: تقديرات RAND.

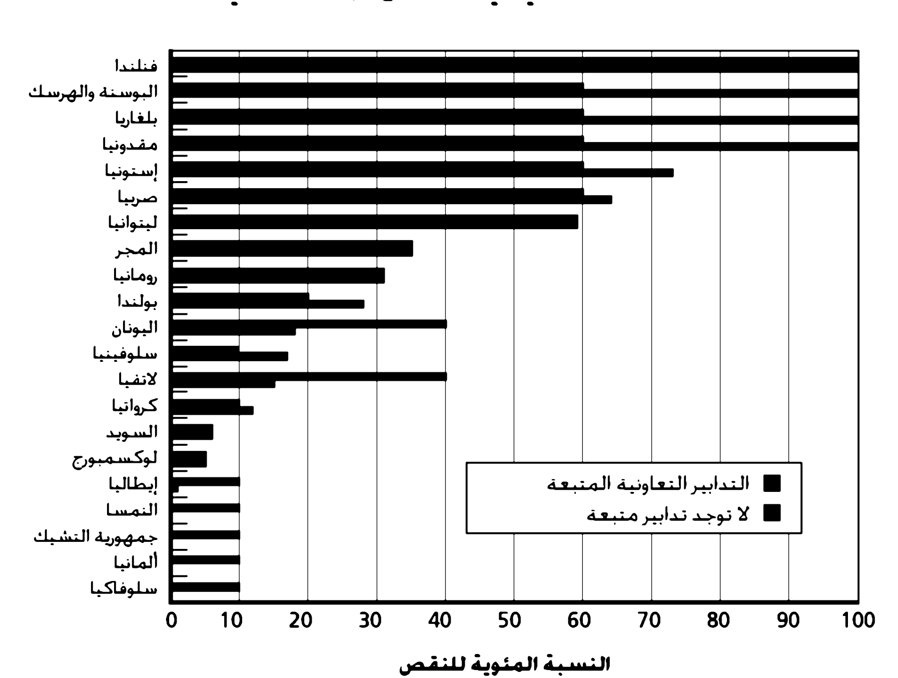
الدول منفردةً

يمكن لدول الاتحاد الأوروبي، المعتمدة كليًا أو جزئيًا على واردات الغاز الطبيعي الروسي، مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة، على الرغم من قدرة الاتحاد الأوروبي ككل على الصمود أمام قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي، وإن كان مع بعض التكلفة. ويبين الشكل 4.4 الحالات المتوقعة لنقص الغاز الطبيعي التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأكثر ضعفًا أو تأثرًا (بلغاريا، وإستونيا، وفنلندا، واليونان، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومقدونيا، وبولندا ورومانيا) في السيناريوهين المقدمين في تقرير المفوضية الأوروبية.

ونحن نقيّم الاعتماد الكلي على الغاز الطبيعي، باستخدام معلومات أكثر تفصيلاً، في إجمالي مزيج الطاقات غير النفطية لهذه الدول (باستثناء البوسنة والهرسك، بسبب نقص المعلومات) وذلك حسب الاستخدامات المحمية وغير المحمية. ولأغراض هذا التحليل، نُطلق مصطلح الاستخدامات *المحمية* على كل الغاز المستهلك في محطات توليد الطاقة والتدفئة، بافتراض ضرورة توليد التدفئة من أجل التدفئة المنزلية، ومحطات التدفئة المحلية، والمستخدمين المقيمين والتجاريين.[17] ويتصدر هؤلاء المستخدمون

[17] تشير دراسة المفوضية الأوروبية بشأن المرونة قصيرة الأجل لنظام الغاز الأوروبي إلى أن "اللوائح التنظيمية لأمن إمداد الغاز حددت فئة يطلق عليها العملاء المحميون والتي تتضمن الأسر بالمنازل، علاوة على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم،

الشكل 4.4
أوجه العجز المتوقعة للغاز الطبيعي في حالة قطع الإمداد الروسي



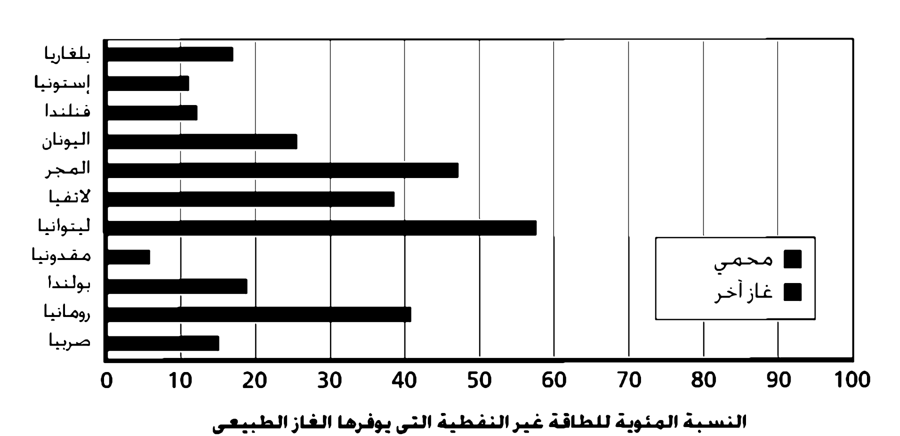
المصدر: المفوضية الأوروبية، 2014؛ تقديرات RAND.
RAND *RR1305-4.4*

قائمة أولويات حكوماتهم المعنية. وتشمل الاستخدامات *غير المحمية* الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعة أو في توليد الكهرباء.

وكما يتبين في الشكل 4.5، يبلغ دور الغاز الطبيعي في الصناعة غير النفطية عمومًا ذروته في ليتوانيا، والمجر، ورومانيا، ولاتفيا. وتُستمد أكثر من نصف جميع الطاقات غير النفطية في ليتوانيا من الغاز الطبيعي. ورغم ذلك، لا يستخدم المستخدمون المحميون معظم الغاز الطبيعي في ليتوانيا، بل يستخدمه قطاع الطاقة الكهربائية والصناعة؛ حيث يتم استهلاك 17 بالمائة فقط من الغاز الطبيعي بواسطة محطات توليد الطاقة والتدفئة، أو التدفئة المحلية، أو المستخدمين التجاريين والمقيمين. ويتم

عندما تقرر الدول الأعضاء ذلك، في غضون مدة زمنية محددة، ومنشآت التدفئة المحلية التي لا يمكنها تبديل الوقود وتلك التي توفر التدفئة إلى عملاء محميين آخرين". انظر المفوضية الأوروبية، 2014، الحاشية، 21، صفحة 9.

الشكل 4.5
دور الغاز الطبيعي في توازنات الطاقة غير النفطية في البلدان العرضة للتأثر



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ.
RAND *RR1305-4.5*

توفير ما يقرب من نصف جميع أنواع الطاقة غير النفطية المستهلكة في المجر من الغاز الطبيعي. وبالمقارنة بدولة ليتوانيا، تذهب نسبة 71 بالمئة من الغاز الطبيعي إلى المستخدمين المحميين، مما يجعل المجر تتأثر على وجه التحديد بقطع إمدادات الغاز الطبيعي. وتُنتج المجر بعض الغاز الطبيعي محليًا، غير أن جميع وارداتها تأتي من روسيا. وتعتمد رومانيا ولاتفيا على الغاز الطبيعي بنسبة أقل من ليتوانيا والمجر؛ حيث يشكل الغاز الطبيعي حوالي 40 بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة غير النفطية في كلتا الدولتين. ويستهلك المستخدمون المحميون معظم الغاز الطبيعي في كلتا الحالتين.

يلعب الغاز الطبيعي دورًا أقل بكثير في التوازن الإجمالي للطاقة غير النفطية في البلاد الأخرى، حيث يتراوح بين 5.6 بالمئة في مقدونيا إلى 25.4 بالمئة في اليونان. وتمثل الاستخدامات المحمية أقل من نصف إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في بلغاريا، واليونان، وبولندا. رغم أن الاستخدامات المحمية تمثل الحصة الأكبر في الاستهلاك في الدول الباقية (إستونيا، وفنلندا، ومقدونيا، وصربيا).

يظهر الشكل 4.6 درجة الاكتفاء الذاتي لهذه الدول. وكما يتبين، تعد رومانيا الوحيدة التي تنتج غازًا طبيعيًا أكثر مما يستهلكه المستخدمون المحميون. وتتجاوز الاستخدامات المحمية الإنتاج المحلي بفارق كبير في جميع الدول الأخرى. ويُستورد هذا الغاز بالكامل تقريبًا من روسيا أو عبرها. وتُعد اليونان، وبدرجة أقل، بولندا الوحيدتين

الشكل 4.6
نسب الاستخدامات المحمية والإنتاج المحلي في استهلاك الغاز الطبيعي في البلدان المعرضة للتأثر



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ.
ملحوظة: على الرغم من أننا سجلنا جميع أنواع استخدام الغاز الطبيعي في الشكل **4.6**، نعرض هذه الاستخدامات كحصص إجمالي استهلاك الطاقة مطروحًا منها استهلاك المنتجات النفطية والمنتجات النفطية المكررة، التي نفترض أنها استخدمت حصريًا للنقل.
RAND *RR1305-4.6*

اللتين تستوردان كميات كبيرة من الغاز من مصادر غير روسية. كما يبين الرسم أهمية الاستخدامات المحمية في استهلاك الغاز الطبيعي عمومًا؛ وتمثل الاستخدامات المحمية نصف الاستهلاك الكلي للغاز الطبيعي أو أكثر من ذلك في جميع هذه الدول باستثناء اليونان وليتوانيا. ومجمل القول، تعد إستونيا وفنلندا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأكثر تأثرًا بقطع الغاز الطبيعي من روسيا.

مع ذلك، يوجد عدد من الخيارات متوسطة إلى طويلة الأجل لصالح هذه البلاد للحد من تأثرها بقطع الغاز الروسي. وتشير دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة إلى أن محطات الغاز الطبيعيّ المسال المقرر بناؤها في ليتوانيا وبولندا خلال الفترة من 2015 إلى 2030 ستجعل توريد الغاز الطبيعيّ المسال إلى منطقة البلطيق أمرًا ممكنًا، مما يؤدي إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، وإن كان بتكاليف أعلى.[18] كما تُظهر دراسة المفوضية الأوروبية قدرة التدابير التعاونية للاتحاد الأوروبي على الحد بشكل كبير من تأثير القطع قصير الأجل على هذه الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي الأكثر تأثرًا.[19]

---

[18] Dickel et al., 2014, p. 40.

[19] المفوضية الأوروبية، 2014، صفحة 6.

منتجات ومصادر طاقة أخرى

يعد الاتحاد الأوروبي، بشكل نسبي، مكتفيًا ذاتيًا من الفحم، وذلك بالمقارنة بالنفط الخام والغاز الطبيعي، حيث تم استخراج 73 بالمئة من الفحم المستهلك في الاتحاد الأوروبي محليًا في عام 2013. وقد أصبحت روسيا أحد أهم موردي الفحم المستورد. وقد قام الاتحاد الأوروبي باستيراد 68.3 مليون طن متري من الفحم من روسيا في عام 2013، وهي نسبة مثَّلت 33 بالمئة من صافي الواردات و9 بالمئة من استهلاك الاتحاد الأوروبي.[20]

تستخرج معظم بلاد العالم بعض الفحم، بينما يعد المصدرون له بالعشرات، ويتمتع المصدرون الرئيسيون (أستراليا، وإندونيسيا، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة) بالقدرة على زيادة الإنتاج، خاصةً في الوقت الراهن عندما انخفض الطلب في السوقين الكبيرين، وهما الصين والولايات المتحدة. ويُنقل الفحم بسهولة من خلال السكك الحديدية والسفن، مثله مثل النفط. وبناءً على ذلك، يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحصول على الإمدادات ونقلها من موردين بديلين بسهولة، في حالة وقف روسيا لصادرات الفحم إليها.

أمدت روسيا في السنوات الأخيرة نسبة تتراوح بين 2 بالمائة إلى 4 بالمائة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الكهرباء، وأقل من 1 بالمائة من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي. وذهبت الصادرات الروسية من الكهرباء بنسبة متفاوتة إلى أربع دول: فنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا[21] – وهي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوحيدة المتصلة مباشرةً بالشبكة الروسية–ويذهب جزء ضئيل جدًا لجزء من النرويج. ولا تزال دول البلطيق تمثل جزءًا من الشبكة التي تغطي روسيا البيضاء، وكالينينغراد، وشمال غرب روسيا، بالإضافة إلى الدول نفسها (الدائرة المكونة من روسيا البيضاء، وروسيا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا). وفي عام 2012، تلقت ليتوانيا 23 بالمائة من طاقتها من روسيا، وتلقت لاتفيا 17 بالمائة، بينما لم تستورد إستونيا الكهرباء مباشرةً من روسيا، بل استفادت من إعادة التصدير من جيرانها.[22] وتستورد الدول الطاقة من الاتحاد الأوروبي عبر خطوط نقل تصلها ببولندا والسويد. بالإضافة إلى ذلك، تستورد فنلندا 5 بالمائة من طاقتها من روسيا.

---

[20] تقديرات RAND من مكتب الإحصاء الأوروبّي.

[21] لا تتصل إستونيا اتصالًا مباشرًا بروسيا من خلال خط نقل، ولكنها تحصل على خدمات كهرباء مُولدة في روسيا من خلال صلتها مع دول البلطيق الأخرى.

[22] مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ.

غير أنها متصلة أيضًا بنظام طاقة بين دول الشمال يصلها بالسويد، والنرويج، وشرق الدنمارك.[23]

فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، تحدد الوصلات القائمة ما إذا كانت دولة ما قادرة على الحصول على واردات بديلة في حالة حدوث قطع أم لا. كما تتصل هذه الدول الأربع بشبكة الاتحاد الأوروبي، ولذلك يوجد بعض الفائض في النظام. وقد تواجه دول البلطيق بعض المتاعب في أنظمة الكهرباء في حالة قطع روسيا توصيلات الشبكة. ورغم ذلك، يمكن لروسيا أن تفعل ذلك فقط من خلال قطع التيار الكهربي عن كالينينغراد أيضًا. كما ستضطر إلى الاستثمار في توصيل شمال غرب روسيا وروسيا البيضاء بأجزاء أخرى في الشبكة الروسية.

شركات الطاقة الغربية وروسيا

بالإضافة إلى النفوذ القهري المحتمل الذي قد تتمتع به روسيا على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بسبب دورها الكبير بصفتها أبرز موردي الطاقة، تتمتع روسيا بإمكانية ممارسة نفوذها على أعضاء الاتحاد الأوروبي من خلال الإغراءات التي يمكن أن تقدمها إلى شركات الطاقة في الاتحاد الأوروبي. الفرص المفتوحة للاستثمارات في روسيا توفر محفزات لشركات النفط والغاز الغربية كي تضغط على حكومات بلادهم من أجل أن تتخذ مواقف سياسية أكثر تفضيلاً للجانب الروسي. حيث تتمتع شركات الطاقة الكبيرة بنفوذ سياسي لما تلعبه من أدوار مهمة في اقتصادات العديد من الدول الأوروبية الكبيرة.[24] تعد شركة بريتيش بيتروليوم البريطانية، ورويال داتش شل الهولندية، وتوتال الفرنسية، وستات أويل النرويجية، وإني الإيطالية، وريبسول الإسبانية، وأي.أون. وآر دبليو إي. والشركة الفرعية فينترزهال لشركة باسف في ألمانيا، من ضمن الشركات الكبيرة في دولهم المعنية. وطالما كانت روسيا شريكًا جذابًا لتلك الشركات بسبب احتياطات النفط والغاز الروسية الهائلة.

---

[23] Fingrid, “Power System in Finland,” website, undated.

[24] وفيما يتعلق بهذه القضية، انظر على سبيل المثال: Rawi Abdelal, “The Profits of Power: Commerce and Realpolitik in Eurasia,” *Review of International Political Economy*, Vol. 20, No. 3, 2013.

من المحتمل أن تفرض العقوبات الغربية على روسيا تكاليف على معظم شركات النفط الغربية كما هو الحال بالنسبة لروسيا. وإجمالاً، وعلى الرغم من ذلك، فلم تُحدث العقوبات على قطاع الطاقة حتى الآن أثرًا كبيرًا على التعاملات التجارية لهذا الشركات مع روسيا. أولاً، لا تطبق العقوبات على الاتفاقات التي تم توقيعها بين الشركات الأوروبية والشركات الروسية قبل 1 آب (أغسطس) عام 2014. ثانيًا، تقتصر العقوبات في قطاع الطاقة على نقل تقنيات التنقيب عن النفط. وتستهدف إعاقة قدرة روسيا على مواصلة مشاريع التنقيب طويلة الأجل من خلال آليتين: (1) حظر عمليات نقل التقنيات الغربية المحددة والمعدات اللازمة للتنقيب عن النفط في أعماق البحار واستخراج النفط الصخري والتنقيب في القطب الشمالي (2) زيادة التكلفة المالية لشركات الطاقة الروسية والتي أصبحت معتمدة بشكل كبير على "صفقات التمويل الأولي" والتي يمكن من خلالها تسديد القروض من عائدات إمدادات النفط المستقبلية بعد إتمام مشاريع جديدة. ومع ذلك، فقد حذر المديرون التنفيذيون بمجال الطاقة في أوروبا الغربية من إمكانية تغير الأحوال الحالية مما يلحق الضرر بالاستثمارات المستقبلية من خلال فرض عقوبات إضافية.[25]

تواجه بعض البلدان تكاليف عالية من العقوبات أكثر من غيرها. تمتلك شركة ستات أويل النرويجية عددًا من المشاريع المشتركة مع روسيا في المنطقة القطبية الشمالية. فقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين عام 2010 ومنح تسوية النزاع الإقليمي الذي استمر لمدة 40 عامًا النرويج 54,000 ميلاً مربعًا إضافيًا من الجرف القاري حتى يتم اكتشافه. ومع ذلك، ألزمت البلدين بالعمل معًا لاستغلال مستودعات الغاز والنفط عبر الحدود.[26] كما قدمت النرويج تقنية متقدمة لمساعدة روسيا في تطوير مستودعات النفط الخارجية. ومع ذلك فقد طبقت النرويج – ليست عضوًا بالاتحاد بالأوروبي– نفس العقوبات مثل الاتحاد الأوروبي.[27] ربما يقلل اكتشاف النرويج مؤخرًا لاحتياطيات كبيرة محتملة في شمالها بجانب انخفاض أسعار النفط (والذي يجعلها أقل إلحاحًا في التركيز

---

25 "Thriving BP Worried by Impact of Harsher Sanctions on Rosneft Ties," *Moscow Times*, July 29, 2014.

26 Walter Gibbs, "Russia and Norway Reach Accord on Barents Sea," *New York Times*, April 27, 2010; Energy Information Administration, "Norway," web page, U.S. Department of Energy, April 28, 2014.

27 Norwegian Ministry of Foreign Affairs, "Norway Tightens Restrictive Measures Against Russia," press release, October 10, 2014.

على موارد التنقيب والاستخراج الصعبة تقنيًا والمكلفة في القطب الشمالي) من أثر العقوبات ضد روسيا على صناعة النفط المحلية بها.[28]

كما أثار توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا صعوبات للمجر كذلك. فقد تفاوضت المجر بنجاح بشأن اتفاقية جديدة مع روسيا لإمداد الغاز عام 2015 عند زيارة بوتين لبودابست. وفي كانون الثاني (يناير) عام 2004، شرعت المجر في محادثات تتعلق باتفاقية مع شركتين روسيتين ذات علاقات وثيقة ببوتين لتوسيع محطة الطاقة النووية للبلد بمدينة باكس بالإضافة إلى تقديم الوقود النووي المخصب للمنشأة الموسعة.[29] ومع ذلك تعرضت المجر لضغوط متزايدة، بسبب تفاقم الأزمة الأوكرانية، للحد من التعاون الاقتصادي مع روسيا واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه موسكو. وفي آذار (مارس)، منع الاتحاد الأوروبي صفقة لمحطات الطاقة النووية بقيمة 12 مليار يورو، مما أعاق أعمال المشروع الذي وضعه رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (Viktor Orbán) في بؤرة اهتماماته الاستراتيجية لبناء علاقات وثيقة مع روسيا. وقد أدى هذا القرار إلى زيادة التوتّرات بين المجر والمفوضية الأوروبية. ولإعادة العمل بالخطة ينبغي على المجر التفاوض بشأن عقد وقود جديد أو اتخاذ إجراء قانوني ضد المفوضية.[30]

الخاتمة

تعد روسيا المورد الأكبر لكل من الغاز الطبيعي والنفط للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته روسيا في إمداد الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالنفط والمنتجات النفطية المكررة إلا أنه في حالة قطع روسيا الكامل للإمدادات ستكون الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي قادرة على إيجاد مصادر بديلة للإمداد بأسعار السوق. وستواجه مصافي تكرير أوروبا الوسطى المتصلة بروسيا عبر خطوط الأنابيب عراقيل الإمداد والتي تقلل من زيادة الناتج من المصافي الساحلية في أماكن أخرى في أوروبا. ومن

28 Richard Milne, “Lundin Makes ‘Game-Changer’ Oil Discovery in Norwegian Arctic,” *Financial Times*, October 14, 2014; James F. Collins, Ross A. Virginia, and Kenneth Yalowitz, “Hands Across the Melting Ice,” New York Times, May 13, 2013.

29 Anthony Faiola, “From Russia with Love: An Energy Deal for Hungary,” *Washington Post*, February 16, 2015.

30 Andrew Byrne and Christian Oliver, “Brussels Veto of Hungarian Nuclear Deal to Inflame Tensions with Russia,” *Financial Times*, March 13, 2015.

ناحية أخرى سيكون الحظر الروسي لصادرات النفط والمنتجات النفطية المكررة مكلفًا للغاية نظرًا للدور الكبير الذي لعبته صناعة النفط في الاقتصاد الروسي. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، تربط خطوط الأنابيب فعليًا بين العملاء الأوروبيين وروسيا. وقد قامت المفوضية الأوروبية باستثمارات في توصيل خطوط الأنابيب وحثت الدول الأعضاء على تطوير مصادر بديلة للإمداد وخاصة محطات الغاز الطبيعيّ المسال واتخذت خطوات أخرى لتخفيف عواقب انقطاع إمداد الغاز الطبيعي من روسيا. ويمكن للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مواكبة القطع الكامل طويل الأجل لإمدادات الغاز الطبيعي من روسيا لكن مع مواجهة بعض الصعوبات. ومع ذلك، ستواجه دول عديدة في أوروبا الوسطى وفي جنوب شرق أوروبا تكاليف كبيرة للتعديل. حيث تعد شبكة الطاقة الكهربائية لجمهوريات البلطيق جزءًا من الشبكة التي توصلها بكل من روسيا البيضاء وكالينينغراد والمنطقة الشمالية الغربية من روسيا. ومن المحتمل قطع روسيا لهذا التواصل ولكنها سيتعين عليها أن تستثمر أولًا في دمج توزيع الكهرباء على أراضيها للشبكات الكائنة في مناطق مختلفة من روسيا. وفي النهاية، من المحتمل أن تستفيد روسيا من عروض الوصول إلى احتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لحثّ شركات الطاقة الأوروبية للضغط على حكوماتها لتبني سياسات مواتية أكثر لروسيا. إلا أنه في 2015، بدا هذا الضغط وكأنه لا يزال بعيد كل البعد عن تعريض وحدة دول أعضاء الاتحاد الأوروبي للخطر بشأن سياسة العقوبات المفروضة على روسيا.

الفصل الخامس

أوجه الضعف السياسي

تتصف البلدان الأوروبية بمستويات مختلفة من الضعف وتوفر مداخل مختلفة للنفوذ الروسي العلني والسري. الأول هو وجود الأقليات القومية الساخطة عرضة للتلاعب الروسي. والآخر هو ظهور الأحزاب السياسية المتطرفة من اليمين واليسار التي تبنت مواقف موالية لروسيا في الانتخابات المحلية والوطنية والأوروبية. ويبحث هذا الفصل خطورة التلاعب الروسي بجوانب الضعف هذه وعواقبه.

قضايا الأقليات

وكما ذُكر آنفا، فإن الأقليات العرقية الروسية والناطقة باللغة الروسية الكبيرة في استونيا ولاتفيا توفر وسيلة يمكن أن تستخدمها روسيا لمحاولة الضغط على هاتين الدولتين البلطيقيتين.[1] عندما استعادت دول البلطيق استقلالها، نظرت الحكومات الإستونية واللاتفية الجديدة إلى الناطقين باللغة الروسية كعنصر أجنبي، وإرث وأداة للاحتلال السوفيتي، وآلية محتملة لتقويض استقلال هذه الدول. فالحكومات الجديدة لم تمنح هؤلاء الأشخاص المواطنة تلقائيا – ومن ثم حقهم في التصويت ودورهم في تشكيل المسار السياسي لبلدانهم بشكل مباشر. وفي ليتوانيا فقط، حيث كان هناك عدد أقل بكثير من الناطقين باللغة الروسية، وبالتالي كان التهديد المحتمل أقل بكثير للحكومة الجديدة من مهاجري الحقبة السوفيتية، منحت الحكومة الجديدة جميع سكان الحقبة السوفيتية الجنسية الليتوانية. وشدد بوتين على مسؤولية موسكو في

[1] شهدت إستونيا ولاتفيا تدفق المهاجرين – الروسيون والبيلاروسيين والأوكران والتتار، وكلهم يستخدمون الروسية كلغة مشتركة – خلال عصرهم كجمهوريات سوفيتية (1945-1991).

حماية رفاهية المجموعة العرقية الروسية والناطقين بالروسية ممن يعيشون خارج حدود روسيا. ويخشى المسؤولون الإستونيون واللاتفيون من أن تستخدم روسيا سوء معاملة الأقلية الروسية المُدعى كذريعة لفرض مطالب سياسية على البلدين.

ووفق ما سبقت مناقشته سابقًا في الفصل الثاني، من الممكن أن تحاول روسيا إثارة حركات التمرد في إستونيا ولاتفيا من خلال الاستفادة من السخط الموجود فعليا بين الأقليات المتحدثة باللغة الروسية في هاتين الدولتين – على الرغم من أن الكثيرين من الروس، وربما معظمهم، في هذه المناطق لا مصلحة لهم في الانضمام إلى روسيا. يمكن لروسيا أن تحرض على الاحتجاج ضد حكومتي إستونيا ولاتفيا وأن تثير شبح الانفصال من أجل زيادة الضغط على تلك الحكومات لتبني سياسات أكثر استيعابًا تعكس المصالح الروسية. وهناك أيضا خطر تمكن روسيا من التسلل إلى بعض الأحزاب السياسية لبلوغ الهدف نفسه.

وتوجد في إستونيا ولاتفيا أحزاب سياسية كبيرة يهيمن عليها الروس. في إستونيا، هيمن الروس بشكل متزايد على حزب الوسط الذي يتزعمه إدغار سافيسار (Edgar SAVISAAR). على الرغم من أن إستونيا تاريخيًا لديها سجل من الانقسامات السياسية حول الاعتبارات العرقية. في لاتفيا، كان هارموني سنتر أكبر الأحزاب التي شاركت بمفردها في الانتخابات الأخيرة وهو يسيطر على الحكومة المحلية للعاصمة، ريغا. وقد استبعدت الأحزاب الرئيسية في لاتفيا باستمرار حزب هارموني سنتر من الائتلافات الحاكمة، مما أدى إلى الانقسام العرقي باعتباره الانقسام السياسي الرئيسي في لاتفيا. يرتبط هارموني سنتر وحزب الوسط بعلاقات مع حزب "روسيا الموحدة"، الذي يدعمه بوتين. ولكن هناك العديد من المخاوف المعرب عنها غير المستندة إلى حقائق من أن يفرض السماح لهذه الأحزاب بالدخول في ائتلاف خطرًا أمنيًا.[2]

وفي نهاية المطاف، فإن قضية الأقليات الروسية في لاتفيا وإستونيا قد تهدد أيضا وحدة الاتحاد الأوروبي. العديد من دول الاتحاد الأوروبي الغربية إما ترفض تمامًا الطريقة التي تعاملت بها لاتفيا واستونيا مع مسألة معاملة الأقليات الناطقة باللغة الروسية في تلك البلدان، أو أنها تريد منهما أن تكونا أكثر "برغماتية" في سياساتهما. يمكن لروسيا استخدام الدعاية الخفية والآليات السياسية القائمة لخلق وضع للحكومات اللاتفية والإستونية تواجه من خلاله ضغوطًا تفرضها دول الاتحاد الأوروبي العظمى (على سبيل

---

[2] "How to Deal with Harmony," *Economist*, October 6, 2014; Richard Milne, "Party with Ties to Putin Pushes Ahead in Estonian Polls," Financial Times, February 27, 2015.

المثال، ألمانيا، لأنها حساسة للغاية حيال أي إشارة "استفزاز" من الروس) لتقديم تنازل والتوصل "لحل وسط". ومن وراء الكواليس، يمكن لدول الاتحاد الأوروبي العظمى مثل ألمانيا، أن تعرب عن رفضها لسياسات الأقلية اللاتفية والإستونية، إذا تدهورت حالة الأقلية الناطقة باللغة الروسية لتصل إلى علاقة يشوبها الصراع على نحو أكثر انفتاحًا، ولأسباب تتعلق بموقفها أمام الجماهير، ستجد الحكومات الائتلافية في إستونيا ولاتفيا صعوبة بالغة في التوصل إلى "حل وسط" بشأن هذه المشكلة، لأنها تراها مسألة سيادة وطنية أساسية وبقاء وطني – وبالتالي خلق توترات داخل التحالف، وربما شكوكًا بعيدة المدى في البلدان العظمى في الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) حول حكمة دعم خطوط السياسة الرئيسية لهذه البلدان تجاه الأقليات الروسية.

وقد تميل روسيا أيضا إلى توجيه قضايا الأقليات في أوروبا الوسطى، اتخذ رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (Viktor Orbán) الاتجاه الاستبدادي والقومي بشكل متزايد منذ عام 2010.[3] مما أثار مخاوف من أن خطابه القومي قد يثير قضية الأقلية المجرية. توجد الأقليات المجرية، وهي إرث من معاهدة تريانون (1920) التي أعقبت هزيمة المجر في الحرب العالمية الأولى، بشكل أساسي في سلوفاكيا ورومانيا وصربيا وأوكرانيا، وقد شعر مسؤولو الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بحالة من التوتر إزاء خطاب ألقاه أوربان في أيار (مايو) 2014 دعا فيه أوكرانيا إلى "إعطاء أقلياتها حقوقها، بما في ذلك الأقليات المجرية، ألا وهي المواطنة المزدوجة، والحقوق الجماعية، والاستقلال الذاتي"[4]. وقد تم تفسير هذا البيان على نطاق واسع، وخاصة في أوكرانيا، بوصفه داعمًا للمطالب الروسية "باستقلالية" بعيدة المدى لشرق أوكرانيا، ويكمن الخطر في أن هذه المسألة السياسية الخلافية المثيرة للمشاعر يمكن أن يستغلها المتطرفون اليمينيون لتأييد دعمهم الداخلي ويمكن أن يكون لها تداعيات مزعزعة للاستقرار في سلوفاكيا ورومانيا وأوكرانيا.

---

3 لمناقشة أكثر تفصيلاً، انظر Abby Innes, "Hungary's Illiberal Democracy," *Current History*, Vol. 114, No. 770, March 2015, pp. 95–100.

4 "Orban Renews Autonomy Call for Ethnic Hungarians in Ukraine," Reuters, May 17, 2014.

الصلات الروسية بالأحزاب الشعبوية الأوروبية والأحزاب المتطرفة

هناك مصدر محتمل إضافي للضغط الروسي على السياسة الداخلية للبلدان الأوروبية يتمثل في الأحزاب الشعبوية والمتطرفة التي تزايدت قوتها في أوروبا على مدى العقد الماضي. وكان ظهور حزب الجبهة الوطنية بزعامة مارين لوبان (Marine Le) Pen في فرنسا هو المثال الأكثر دراماتيكية لهذا التوجه. بيد أن الأحزاب الشعبوية قد حققت نتائج جيدة في الدنمارك والنمسا وهولندا والمجر وسويسرا وصربيا والجمهورية التشيكية وفنلندا.

وأعرب عدد من هذه الأحزاب عن تأييدهم لضم بوتين لشبه جزيرة القِرم. كما وصف حزب الجبهة الوطنية، على سبيل المثال، ذلك بأنه شرعي يستند إلى تاريخ المنطقة.[5] دعت منظمة غير حكومية موالية لموسكو (NGO) مقرها في بلجيكا، حزب الجبهة الوطنية وغيره من الأحزاب اليمينية المتطرفة، بما في ذلك حزب الحرية النمساوي، وحزب فلامز بيلانغ البلجيكي، وجوبيك المجري لمراقبة استفتاء 16 آذار (مارس) 2014 في شبه جزيرة القِرم. وأعلن فريق المراقبين أن الاستفتاء كان حرًا ونزيهًا.[6]

إن المشاعر المؤيدة للروس الموجودة بين هذه الأحزاب تسبق الأزمة الأوكرانية. فقد اقترح حزب الجبهة الوطنية منذ فترة طويلة شراكة استراتيجية وثيقة مع روسيا، استنادا إلى رؤيتها "لحضارة أوروبية" تختلف حدودها عن الاتحاد الأوروبي وتمتد بدلاً من ذلك من بريست في فرنسا إلى فلاديفوستوك في روسيا.[7] استقبل كل من رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين (Sergei Naryshkin) ورئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما أليكسي بوشكوف (Alexei Pushkov) [8]مارين لوبان.خلال زيارتها لموسكو في حزيران (يونيو) 2013. وأبرزت مناقشاتهم الرؤى المشتركة بشأن السياسة الخارجية - سياسة

---

5 Julien Licourt, "L'Indéfectible Soutien du FN à la Russie de Poutine," *Le Figaro*, March 19, 2014; Benjamin Fox, "Russia Invites EU Far-Right To Observe Crimea Vote," *EU Observer*, .March 13, 2014

6 Mitchell A. Orenstein, "Putin's Western Allies," *Foreign Affairs*, March 25, 2014; Fox, 2014; Andrew Higgins, "Far-Right Fever for a Europe Tied to Russia," *New York Times*, .May 20, 2014

7 .Licourt, 2014

8 Emmanuel Grynszpan, "Moscou déroule le tapis rouge devant Marine Le Pen," *Le Figaro*, June 20, 2013. According to National Front Foreign Affairs Spokesman Ludovic de Danne, she also met with Deputy Prime Minister Dmitry Rogozin (cited by Paul Ames, "Europe's Far .Right Is Embracing Putin," *Global Post*, April 10, 2014)

عدم التدخل في سوريا، على سبيل المثال - وكذلك القضايا المحلية، مثل معارضة الزواج من نفس الجنس.[9] وقد توطدت العلاقة بين حزب الجبهة الوطنية وروسيا بعد الأزمة الأوكرانية، حيث قامت مارين لوبان بزيارتين أخريين إلى موسكو في عام 2014. في كانون الأول (ديسمبر) 2014، اعترف حزب الجبهة الوطنية بتلقيه قرضًا بقيمة 11.7 مليون دولار من بنك روسي.[10]

وقد أعطت موسكو إشارة إلى الأحزاب اليمينية المتطرفة بأن دعمها يحظى بترحيب بالغ. في كانون الأول (ديسمبر) 2013، حضر ممثل من حزب بوتين، روسيا الموحدة، مؤتمر ليجا نورد الإيطالي، جنبا إلى جنب مع العديد من قادة الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية (بما في ذلك خيرت فيلدرز (Geert Wilders) من حزب من أجل الحرية الهولندي، وهاينز كريستيان ستراش (Heinz-Christian Strache) من حزب الحرية النمساوي). [11] أعرب بوتين في نيسان (أبريل) 2014 عن ارتياحه للنتائج الجيدة التي حققها حزب الجبهة الوطنية في الانتخابات البلدية الفرنسية.[12] إن اهتمام بوتين بالأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا قد يكون له دوافع عدة، من بينها زيادة التأثير الروسي على سياسات أوروبا الغربية، وإضعاف حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتعزيز وجهات النظر المناهضة للولايات المتحدة، والتوضيح لجمهور روسيا المحلي أن قيادتها لديها مؤيدين في أوروبا الغربية، وتشجيع الأحزاب المحافظة والقومية.[13]

ولروسيا أيضا صلات وثيقة مع مختلف الأحزاب اليسارية المتطرفة الأوروبية الغربية. ويمكن النظر إلى هذا التأثير على أنه رواسب علاقات الحقبة السوفيتية والأحزاب الشيوعية الأوروبية، ولكنه أيضا، إلى حد ما، يتماشى مع اهتمام روسيا بدعم الأحزاب اليمينية المتطرفة. ولكل من طرفي الطيف السياسي وجهات نظر مشتركة تشترك

---

[9] Grynszpan, 2013.

[10] Suzanne Daley and Maïa de la Baume, "French Far Right Gets Helping Hand With Russian Loan," *New York Times*, December 1, 2014.

[11] Péter Krekó, "The Russian Connection: The Spread of Pro-Russian Policies on the European Far Right," transcript of opening remarks, Forum 2000 Conference, Political Capital Institute, Prague, p. 6; Ames, 2014.

[12] Vincent Jauvert, "Poutine et le FN: Révélations sur les Réseaux Russes des Le Pen," *Le Nouvel Observateur*, November 27, 2014.

[13] Orenstein, 2014; Grynszpan, 2013; Alina Polyakova, "Strange Bedfellows: Putin and Europe's Far Right," *World Affairs*, September/October 2014, p. 37.

فيها موسكو أيضا، بما في ذلك كراهية الاتحاد الأوروبي واتخاذ موقف مناهض للولايات المتحدة. وكانت نسبة ساحقة من أعضاء البرلمان الأوروبي الذين صوتوا ضد التصديق على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا ينتمون إلى أحزاب يمينية ويسارية متطرفة.[14]

هل يمكن للأطراف الموالية للروس أن تؤثر على سياسة الاتحاد الأوروبي؟

ومن الدوافع المهمة الأخرى لدعم بوتين للأحزاب الشعبوية إضعاف الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يسعى فيه أيضا إلى كسب قدر من التأثير على القرارات المتخذة على مستوى الاتحاد الأوروبي وقدرة تلك المنظمة على التوصل إلى مثل هذه القرارات. وقد يؤدي اكتساب النفوذ على مستوى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تمكين روسيا من التأثير على المناقشات المتعلقة بسوق الطاقة الأوروبية التي تعتبرها ذات أهمية رئيسية.

وتتفق الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا الغربية في معارضتها للاتحاد الأوروبي.[15] وقد عززت الأزمة الأوكرانية خطاب هذه الأحزاب في مسارين يتوافقان مع خطاب بوتين: (1) تصوير الاتحاد الأوروبي بأنه يمتلك تأثير مزعزع للاستقرار و(2)تصوير الاتحاد الأوروبي بكونه مهدر للأموال والتي بشكل أو بآخر يمكن إنفاقها بشكل أفضل في البلدان التي لا تزال تتعرض للأزمات المالية والاقتصادية. وقد تم تأييد الفكرة الأولى على وجه الخصوص من قبل خيرت فيلدرز، الذي ألقى باللائمة في الأزمة الأوكرانية على "مناصري أوروبا ذوي الموقف المخزي المتعلق بأحلام الإمبراطورية". مضيفا أن "الاتحاد الأوروبي يقف وراء الحرب" في خطاب آذار (مارس) 2014.[16] وفي بيان آخر صدر خلال الشهر التالي، انتقد المناقشات التي جرت بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا حول الاندماج المحتمل

---

[14] Georgi Gotev, "Which MEPs Voted Against EU-Ukraine Association?" *Reuniting Europe* blog post, September 17, 2014. Based on data from VoteWatch Europe, "EU-Ukraine Association Agreement, with the Exception of the Treatment of Third Country Nationals Legally Employed as Workers in the Territory of the Other Party," September 16, 2014.

[15] Thomas Escritt and Anthony Deutsch, "Dutch Rightist Wilders Blames EU for Ukraine Crisis; Hints at UKIP Alliance," Reuters, April 17, 2014.

[16] مقتبس من Ames, 2014.

في المستقبل كسبب للأزمة.[17] وقال زعيم حزب الاستقلال البريطاني نايجل فاراج (Nigel Farage) إن الاتحاد الأوروبي "مسؤول عن زعزعة الاستقرار" في أوكرانيا ووصف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "بالكارثية".[18] وذكرت مارين لوبان في شباط (فبراير) 2014 أن الاتحاد الأوروبي زاد الطين بلة في أوكرانيا[19] ووجهت اللوم إليه حول إعلان "الحرب الباردة" على روسيا خلال زيارة لموسكو بعد مرور شهرين.[20] تعتبر المعاداة للولايات المتحدة، وعلى نحو أكثر تحديدًا، فكرة أن الاتحاد الأوروبي أداة عديمة القيمة تشن حربًا لصالح سيدها الأمريكي، موضوعًا مشتركًا في البيانات والتصريحات التي تدلي بها الأحزاب اليمينية واليسارية المتطرفة.[21] وفي مؤتمر حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا نظمته الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي، أدان زعيم حزب الحرية النمساوي بروكسل واصفًا إياها بأنها "تلعب دور جاسوس الولايات المتحدة في تطويق روسيا".[22] ومنذ عودة فرنسا كمشارك كامل في قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المتكاملة في عام 2009، دافع حزب الجبهة الوطنية عن التراجع عن هذه الخطوة.[23]

وفي الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي عام 2014، حصلت الأحزاب الشعبوية على نتائج عالية تاريخيًا في عدة بلدان (انظر الجدول 1 للأحزاب اليمينية المتطرفة التي جاءت في المركز الثالث أو في مراكز أفضل من ذلك في بلدانها).[24] وجاء حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب الشعب الدنماركي في الدنمارك، وحزب الاستقلال البريطاني في المرتبة الأولى.

---

17 Escritt and Deutsch, 2014.

18 "Farage: EU Does Have 'Blood on Its Hands' over Ukraine," BBC, March 27, 2014."

19 Agence France-Presse, "L'UE a Jeté 'de l'Huile sur le Feu' en Ukraine et la France n'a Plus de Rôle à Jouer (Marine Le Pen)," February 20, 2014.

20 Russian news agency Interfax, cited by Reuters (Alessandra Prentice, "France's Le Pen, in Moscow, Blames EU for New 'Cold War'," Reuters, April 12, 2014).

21 Polyakova, 2014, p. 38.

22 Cited in Charles Hawley, "'A Partner For Russia:' Europe's Far Right Flirts With Moscow," Spiegel, April 14, 2014.

23 Licourt, 2014.

24 من الجدير بالذكر أن هناك عددًا من الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي وليست جزءًا من اليمين (مثل حزب البديل من أجل ألمانيا وحركة الخمس نجوم الإيطالية التي أسسها بيبي جريلو (Beppe Grillo)) قد حصلت كذلك على نتائج جيدة.

الجدول 5.1
نجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية (2014)

الدولة	الحزب	المرتبة	النسبة المئوية للأصوات
الدنمارك	حزب الشعب الدنماركي	1	26.6
فرنسا	حزب الجبهة الوطنية	1	24.9
المملكة المتحدة	حزب استقلال المملكة المتحدة	1	26.8
النمسا	حزب الحرية النمساوي (FPÖ)	3	19.7
هولندا	حزب من أجل الحرية (PVV)	3	13.3

المصدر: البرلمان الأوروبي. "نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام 2014: النتائج حسب الدولة." 1 تموز (يوليو) 2014.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في تقدير أهمية هذه النتائج. وكانت نسبة إقبال الناخبين على التصويت منخفضة (43 في المئة).[25] كما هو الحال دائمًا في الانتخابات الأوروبية، فالبرلمان الأوروبي هو مؤسسة ينظر إليها الناخبون الأوروبيون على أنها ذات أهمية هامشية.[26] كما كانت الانتخابات الأوروبية تُستخدم عادة في أوروبا على أنها انتخابات "احتجاجية"، على وجه التحديد لأنها تعتبر ذات نتيجة سياسية محدودة. وعلى الصعيد الوطني، فإن معظم هذه الأحزاب الشعبوية لا تزال بعيدة عن الانضمام لركب السلطة بحيث يكون لها تأثير حاسم على قرارات السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، فإن موقفها المؤيد لروسيا لن يلعب إلا دورًا هامشيًا في معظم النقاش السياسي للبلدان ذات الصلة. لا تمثل السياسة الخارجية جزءًا هامشيا فحسب من برامجها (وبواعث قلق جماهيرها)، بل إن برامجها القومية تمنعها أيضا من تبني المصالح الروسية بالكامل دون أن تفقد الموثوقية لدى مؤيديها.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن العدد الإجمالي الصغير من تلك الأحزاب، بالمقارنة مع الأحزاب الرئيسية عمومًا، يجعل من غير المحتمل أن تتمكن تلك الأحزاب من فرض وجهة نظر مخالفة، على الرغم من استطاعتها تغيير دفة النقاش. كما أنها تبرز وجهات

---

[25] European Parliament, “Results of the 2014 European Elections: European Results,” July 1, 2014.

[26] Polyakova, 2014, p. 40; Anne Applebaum, “A Tale of Two Europes,” Slate, May 30, 2014.

نظر مختلفة جدًا يصعب التوفيق بينها بشأن عدد من القضايا. وكان حزب الشعب في الدنمارك ينتقد بشدة حزب الجبهة الوطنية وحزب الفجر الذهبي في اليونان.[27] سعى زعيم حزب الاستقلال البريطاني، نايجل فاراج، إلى إبعاد حزبه عن الجبهة الوطنية.[28] وتختلف هذه الأحزاب أيضا في مدى توافقها مع موسكو. ففي حين أن حزب الجبهة الوطنية يتبنى التيار المحافظ السياسي والاجتماعي لبوتين، يصور خيرت فيلدرز نفسه مدافعًا عن حقوق المثليين.[29] كما وُصف ويلدرز بأنه مؤيد للولايات المتحدة.[30] وأعرب نايجل فاراج عن إعجابه ببوتين "المسؤول وليس بوتين الإنسان".[31] ومن المثير للاهتمام أنه لم يشارك حزب استقلال المملكة المتحدة أو حزب الحرية الهولندي في رحلة شبه جزيرة القِرم لمراقبة الاستفتاء.[32] ومع ذلك، فإن قدرة مارين لوبان على إنشاء مجموعة في البرلمان الأوروبي (يطلق عليها أوروبا الأمم والحرية) في حزيران (يونيو) 2015 تشير إلى أن هذه المجموعات يمكن أن تتحد. وإن كان ذلك صعبًا، فقد تطلب ذلك انضمام أحد المنشقين عن حزب الاستقلال البريطاني واثنين من أعضاء الحزب اليميني المتطرف "حزب اليمين الجديد" من أجل تشكيل المجموعة.[33] ويشارك في قيادة تلك المجموعة حزب الجبهة الوطنية وحزب من أجل الحرية الهولندي وتضم أيضا حزب الحرية النمساوي، وليجا نورد الإيطالي، وفلامز بيلانغ البلجيكي. والأهم من ذلك أنها ستحصل على تمويل قدره 20 مليون دولار على مدى أربع سنوات. وتتيح لأعضائها مزيدًا من الوقت للحديث وزيادة القدرة على قيادة اللجان.[34] ومن غير الواضح بعد ما إذا كانت هذه المجموعة ستتخذ موقفًا عدائيًا مؤيدًا لروسيا أو ستركز في عملها على الموضوعات الأكثر جاذبية لجمهور أعضاء تلك المجموعة داخل أوطانهم، مثل الهجرة أو الأمن أو العمل.

---

27 Harriet Alexander, "EU Elections 2014: Danish Eurosceptic People's Party Wins—And Calls for Alliance With Cameron," *Telegraph*, May 26, 2014.

28 Alex Massie, "High Tea With a Spot of Racism," *Foreign Policy*, May 12, 2014.

29 Polyakova, 2014, p. 40.

30 Carol Matlack, "Why Europe's Far Right Is Getting Cozy with Russia," *Bloomberg Businessweek*, April 24, 2014.

31 Interview of Nigel Farage with *GQ* Magazine quoted in "Nigel Farage: I Admire Vladimir Putin," *Guardian*, March 31, 2014.

32 Matlack, 2014.

33 تتطلب المجموعات السياسية 25 عضوًا برلمانيًا على الأقل من سبع دول مختلفة.

34 Henry Samuel and Matthew Holehouse, "Marine Le Pen Forms Far-Right Group in European Parliament," *Telegraph*, June 16, 2015; Alissa J. Rubin, "Far-Right Parties Form Coalition in European Parliament," *New York Times*, June 16, 2015.

ومن المهم أيضا ملاحظة أن هذه المجموعة (36 عضوًا في البرلمان) لا تزال صغيرة مقارنة بالتكتلات الكبرى في البرلمان الأوروبي – مجموعة الديمقراطيين المسيحيين. على سبيل المثال، تشمل ما يقرب من 30 في المئة من جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي في البرلمان.[35]

ومن المرجح أن يحفز الانتصار المتمثل في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي الذي أيده بشدة حزب الاستقلال البريطاني في استفتاء 23 حزيران (يونيو) 2016 حيث يمثل ذلك المرة الأولى التي يختار فيها أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي ترك الاتحاد. ومن المرجح أن تؤثر قدرة المملكة المتحدة على الحصول على اتفاقات ثنائية ملائمة بالنسبة لها مع الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، فضلاً عن التأثير العام لهذا القرار على الاقتصاد البريطاني، على رغبة أعضاء آخرين بالاتحاد الأوروبي في البقاء ضمن الاتحاد – لاسيما بالنسبة للبلدان التي تحظى فيها الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي خصوصًا بقوة. وفي الوقت ذاته، بافتراض حدوث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيفقد الاتحاد الأوروبي عضوًا مؤثرًا في العلاقات الوثيقة العابرة للأطلسي بين أعضاء المجلس.

تحدي الحفاظ على الوحدة الأوروبية على السياسة الروسية

الانقسامات بشأن روسيا في شمال أوروبا ووسطها

لقد كشفت الأزمة الأوكرانية العديد من الانقسامات حول السياسة الروسية في جميع أنحاء أوروبا. أول هذه الانقسامات بين شمال أوروبا ووسطها. فمن ناحية دعت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا إلى رد قوي حيال العدوان الروسي.[36] فقد كانت بولندا وليتوانيا في طليعة تلك الدول التي صرحت بأن الأزمة الأوكرانية ليست أزمة عابرة وإنما تغيير دائم في السياسة الخارجية الروسية له تداعيات كبيرة على شمال أوروبا ووسطها. وعلى النقيض من ذلك، اتخذت المجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا نهجًا أكثر حذرًا وتحفظًا يعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية والمصالح في مجال الطاقة. وقد أعربت الدول الثلاث عن ارتيابها إزاء تأثير العقوبات الغربية على السياسة الروسية، وحجتهم في ذلك أن العقوبات

---

35 Rubin, 2015.

36 للاطلاع على مناقشة تفصيلية عن تأثير الأزمة الأوكرانية على أوروبا الوسطى والشرقية، انظر Joerg Forbrig, ed., "A Region Disunited? Central European Responses to the Russia-Ukraine Crisis," Europe Policy Paper 1, Washington, D.C.: The German Marshall Fund of the United States, February 2015.

تضر اقتصاداتها بقدر أكبر من الضرر الذي تُلحقه باقتصاد روسيا. كما تتميز الدول الثلاث بسمات سياسية قد تمثل نقاط ضعف في حالة استمرار الإصرار الروسي: مثل الأحزاب الشعبوية المتلونة سياسيًا، والآراء السياسية الشخصية، والأحزاب الصغيرة التي قد تكون حاسمة في تشكيل تحالف حكومي.[37]

الانقسامات بشأن روسيا في جنوب شرق أوروبا

ثمة انقسامات أخرى في جنوب شرق أوروبا. فقد اتبعت بلغاريا وصربيا واليونان وقبرص وتركيا سياسات صديقة تجاه روسيا. وعلى الرغم من ذلك، تختلف دوافع سياساتهم الموالية لروسيا ومدى تعرضهم للضغط والنفوذ الروسي.

تتمتع بلغاريا بروابط تاريخية وثقافية قوية مع روسيا تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر. وكانت الروابط السياسية والاقتصادية خلال الفترة السوفيتية وثيقة جدًا لدرجة أن بلغاريا كان غالبًا ما يشار إليها باسم الجمهورية السوفيتية السادسة عشر وذلك على سبيل المزاح. ولا تزال صوفيا تعتمد اعتمادًا كبيرًا على روسيا اقتصاديًا وخاصة في مجال الغاز (تستورد بلغاريا 90 بالمئة من غازها الطبيعي من روسيا). هذا الاعتماد الكبير على الغاز الروسي يمنح موسكو نفوذًا كبيرًا على اقتصاد صوفيا وقدرتها على اتباع سياسة خارجية متوازنة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ روسيا بعلاقات وثيقة مع العديد من الجماعات والشبكات السياسية في بلغاريا من الفترة السوفيتية، بما في ذلك الصلات مع القوى المتطرفة اليمينية مثل حزب "أتاكا". وكان لزعيم حزب أتاكا، فولين سيديروف (Volen Siderov) علاقات وثيقة مع الكرملين وتلقى ميدالية Fatherland Star تقديرًا لجهوده في تعزيز العلاقات البلغارية الروسية.[38] كما تتمتع روسيا بصلات قوية مع أجهزة الاستخبارات البلغارية - وهي ناتجة عن الفترة السوفيتية. وقد مكنت هذه الشبكات موسكو من التأثير على السياسة الداخلية والخارجية البلغارية.

ومع ذلك اتخذت بلغاريا مؤخرًا خطوات لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية. وتعمل الولايات المتحدة مع المسؤولين في صوفيا وأثينا على إنشاء خط أنابيب يتجه من محطة الغاز الطبيعيّ المسال في اليونان إلى بلغاريا. ويناقش المسؤولون الأمريكيون

---

37 تشمل هذه الأحزاب الشعبوية حزب يوبيك في المجر، وحزب حركة الشعب الساخط وحزب "فجر الديمقراطية المباشرة" في الجمهورية التشيكية.

38 انظر Jim Yardley and Jo Becker, "How Putin Forged a Pipeline Deal That Derailed," *New York Times*, December 30, 2014.

أيضًا تنوع خيارات الطاقة النووية لبلغاريا. بما في ذلك مشروع محتمل ستقوم من خلاله شركة كهرباء ويستينغهاوس ببناء محطة للطاقة النووية في بلغاريا.[39]

كما سعت روسيا إلى تعزيز العلاقات مع صربيا. وكما هو الحال في بلغاريا، اعتمد بوتين على "نظام رأسمالية المحسوبية" لتوسيع الروابط الاقتصادية والسياسية الروسية مع صربيا. وتقوم شركة السكك الحديدية الروسية التي يرأسها حليف بوتين فلاديمير ياكونين (Vladimir Yakunin) حاليًا بتجديد مسار قطار طوله 350 كم في صربيا بتكلفة ثلاثة أرباع مليار يورو.[40] وقد ركز الاستثمار الروسي بشكل خاص على قطاع الطاقة في صربيا. تمتلك شركة لوك أويل 79,5 بالمئة من سلسلة محطات الخدمة المحلية بيوبيترول، في حين تمتلك غازبروم غالبية أسهم الشركة الموردة للغاز الطبيعي في صربيا.[41] استوردت صربيا في عام 2012 غازها الطبيعي بالكامل إما من روسيا مباشرة أو من خلال إعادة تصدير الغاز الروسي عبر المجر، وذلك وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الأوروبي.

وربما تشير زيارة بوتين إلى بلغراد في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 للاحتفال بالذكرى السبعين لتحرير بلغراد إلى مرحلة جديدة وأكثر نشاطًا في السياسة الروسية تجاه صربيا. وقد تعاملت القيادة الصربية بحفاوة مع بوتين، حيث استضافت أكبر عرض عسكري منذ عام 1986 على شرفه.[42] في حين أكد بوتين في بلغراد على ثقافة السلاف المشتركة التي تربط البلدين والعلاقات التاريخية القوية بين صربيا وروسيا. فقد أعرب كذلك عن تأييده الشديد للسياسة الصربية تجاه كوسوفو.

كما أحدثت روسيا تأثيرات ملحوظة ومهمة في قبرص، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004. فقد أصبحت قبرص ملاذًا ضريبيًا مهمًا ووسيلة لغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها تجار ورجال الأعمال الروس. وتضخ روسيا استثمارات مالية ضخمة في قبرص، معظمها أموال مشبوهة تُعاد ثانية إلى روسيا. ولهذا الأمر تأثير في جعل روسيا واحدة من أكبر المستثمرين في قبرص في جميع أنحاء العالم، على الورق. وقد أثارت الروابط الاقتصادية والثقافية المتنامية لقبرص مع روسيا المخاوف في بروكسل. ويخشى مسؤولو الاتحاد الأوروبي من أن تؤدي هذه الروابط الاقتصادية المتنامية

---

[39] Michael R. Gordon, "U.S. to help Bulgaria Depend Less on Russians," *New York Times*, January 15, 2015.

[40] Gordon, 2015.

[41] Gordon, 2015.

[42] Neil Buckley and Andrew Byrne, "Serbia's Grand Welcome for Putin Likely to Jar with West," *Financial Times*, October 15, 2014.

بين قبرص وروسيا إلى إعطاء موسكو وسائل محتملة للتأثير على السياسة القبرصية وخاصة فيما يتعلق بالعقود المستقبلية لاحتياطيات الغاز الطبيعي التي تخضع حاليًا للاستكشاف قبالة الساحل القبرصي.

على الرغم من ذلك تضاءلت آمال روسيا في التأثير على السياسة اليونانية. وتعزز تسوية مشكلات الديون اليونانية من نفوذ الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد اليوناني وتنهي أي من الآمال التي قد تكون لدى روسيا في استغلال الصعوبات الاقتصادية اليونانية لمصلحتها السياسية.

تبرز تركيا في نهاية المطاف كعامل مهم في المعادلة الروسية الأوروبية نظرًا لتفاعلها الاقتصادي المتنامي مع روسيا. فلطالما كانت روسيا وتركيا عدوين لدودين على مر التاريخ. فقد خاضتا 13 حربًا ضد بعضهما على مر القرون العديدة الماضية. خسرت تركيا معظمها. وقد أججت سياسة ستالين Stalin العدوانية تجاه تركيا في وقت مبكر من الحرب الباردة هذا العداء التاريخي. وهذا ما شكل القوة الدافعة وراء قرار تركيا بالانضمام إلى الناتو في عام 1952. غير أن العلاقات التركية مع روسيا شهدت تحسنًا ملحوظًا في العقد الماضي. خاصة في المجال الاقتصادي. وقد كانت الطاقة المحرك الرئيسي لتحسن العلاقات. وتعتبر روسيا أكبر شريك تجارى لتركيا وأكبر مورد لها للغاز الطبيعي حيث تزودها بأكثر من 50 بالمئة من الغاز الطبيعي التركي و40 بالمئة من نفطها الخام.

ومع ذلك. من غير المحتمل أن تضيف تركيا انقسامًا آخر في جنوب شرق أوروبا بشأن المواقف تجاه روسيا. فالصراع التركي الروسي حول المصالح ينشب في عدد من المناطق. ولا سيما منطقة القوقاز (منطقة تتمتع فيها تركيا بمصالح استراتيجية عميقة وطويلة الأمد). وبمقدار أقل في آسيا الوسطى. وتمثل السياسة التركية والروسية تجاه سوريا منطقة أخرى تتعارض فيه مصالح البلدين إلى حد كبير. فلقد سعت تركيا إلى الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد (Bashar al-Assad). في حين أن روسيا تعتبر واحدة من أقوى الدول المؤيدة للأسد.

كما أن تركيا وروسيا منافسان في مجال الطاقة بمنطقة بحر قزوين. وتريد روسيا السيطرة على خطوط توزيع موارد الطاقة وتصديرها في تلك المناطق. كما عارضت مشروعات مثل مشروع خطوط الأنابيب نابوكو وخطوط الأنابيب العابرة لبحر قزوين (التي لم تعد موجودة الآن). وهي مشروعات من شأنها أن توفر وسائل بديلة لتصدير موارد الطاقة في المنطقة إلى أوروبا. ومع ذلك. تأمل تركيا أن تصبح مركزًا لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

وخلاصة القول، في حين أن العلاقات التركية الروسية قد شهدت تحسنًا ملحوظًا في العقد الماضي، إلا إن المصالح الاستراتيجية للبلدين تتعارض في مناطق مهمة، بما في ذلك مصالحهما تجاه سوريا والأكراد الذين تدعم موسكو استقلالهم حينًا وتتوقف عن دعمه حينًا آخر بما يتلاءم مع مصالحها الاستراتيجية. ومن المحتمل أن تحول هذه المصالح المتضاربة دون أي إعادة تنظيم طويلة الأمد وأساسية للعلاقات التركية الروسية.

الانقسامات بشأن روسيا في أوروبا الغربية

تظهر استطلاعات الرأي العام في ألمانيا أن الشعب الألماني منقسم بشأن العلاقات مع روسيا. ففي آذار (مارس) 2014، أشار استطلاع الرأي إلى أن نحو ثلث الألمان والفرنسيين عارضوا فرض عقوبات تجارية على روسيا (في حين عارض القرار 23 بالمئة من المشاركين البريطانيين).[43] وأظهر استبيان أجرته مجلة *دير شبيغل* أن 55 بالمئة من الألمان كان لديهم تعاطف "كبير" أو "جزئي"مع آراء بوتين بأن شبه جزيرة القِرم جزء من روسيا.[44] وقد تبدلت وجهات النظر الألمانية نحو دعم العقوبات بعد إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية 17 فوق أوكرانيا في تموز (يوليو) 2014 [45]. ولكن في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، وافق 39 بالمئة من معظم المشاركين في ألمانيا بضرورة أن "تقبل ألمانيا ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم، وأن تصادق على هذا القرار بصورة قانونية".[46] وعلى الرغم من ذلك، وافق

---

[43] YouGov, "Survey Results," poll conducted among northwestern European adults, March .21–27, 2014

[44] *Der Spiegel* survey conducted by TNS Forschung with 1,000 Germans on March 19–20, 2014 Spiegel Online International, "Spiegel Survey on the Crimea Crisis," TNS Forschung, .March 19–20 2014

[45] أظهر استطلاع رأي أجراه معهد Infratest Dimap في آب (أغسطس) 2014 أن 70 بالمئة من المشاركين الألمان يوافقون على "حق الاتحاد الأوروبي في الرد بفرض عقوبات". واستطلاع رأي أجراه معهد Infratest Dimap/مؤسسة ARD يومي 4 و5 آب (أغسطس) لعام 2014. وورد في Harriet Torry, "Germans Back Tougher Stance Toward Russia Over Ukraine—Poll," *Wall Street Journal*, August 8, 2014.

[46] Infratest Dimap poll cited in Rick Noack, "Why Do Nearly 40 Percent of Germans .Endorse Russia's Annexation of Crimea?" *Washington Post*, November 28, 2014

معظم الألمان على فرض عقوبات اعتبارًا من مطلع عام 2015 - حيث ارتفعت النسبة إلى 65 بالمئة في شباط (فبراير) بعد أن كانت 54 بالمئة في كانون الأول (ديسمبر) 2014.[47]

وتبدو النخب الألمانية منقسمة حول مسألة العقوبات. حيث كتب أكثر من 60 شخصية في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام خطاباً مفتوحًا في كانون الأول (ديسمبر) 2014 بعنوان "حرب أخرى في أوروبا؟ ليست باسمنا!" (Another War in Europe?Not in Our Name!) والذي دعت من خلاله إلى "سياسة انفراج جديدة لأوروبا".[48] في حين أن مئة شخصية أخرى أو نحو ذلك من الأكاديميين والصحفيين نشروا خطابًا آخر بعنوان (" لا تكافئ السياسة التوسعية") ("Do Not Reward Expansionism") والذي يخالف ما ورد في الخطاب الأول.[49] وأظهر استطلاع للرأي أجري في الفترة من 10 إلى 14 آذار (مارس) 2014 في فرنسا وألمانيا أن 62 بالمئة من المشاركين في ألمانيا و71 بالمئة من المشاركين في فرنسا عارضوا انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي.[50]

كما أظهرت فرنسا بعضًا من الإحجام عن تدمير العلاقات مع روسيا. ففي استطلاع للرأي أجرته صحيفة *لا تريبيون الفرنسية* في كانون الثاني (يناير) 2015، وافق 80 بالمئة على بيان أن "العلاقات الاقتصادية مع روسيا تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي".[51] بالإضافة إلى ذلك، يُلاقي دور الاتحاد الأوروبي في أزمة أوكرانيا في فرنسا درجة معينة من الريبة. ففي استطلاع للرأي أجري في كانون الأول (ديسمبر) 2014، اعتبرت نسبة 50 بالمئة من المشاركين أن أوكرانيا كانت في المقام الأول مجالاً للمصالح السياسية والاقتصادية لروسيا، في حين رأى 19 بالمئة فقط أنها أولاً وقبل كل شيء مجالاً للمصالح السياسية والاقتصادية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.[52] وتزداد المواقف الفرنسية تجاه روسيا

---

47 Infratest Dimap, "ARD DeutschlandTREND February 2015," survey results, 2015, p. 7. استطلاع رأي أجري يومي 2 و3 من شباط (فبراير) من عام 2015 بمشاركة 1003 مشارك.

48 "Wieder Krieg in Europa? Nicht in Unserem Namen!" Zeit Online, December 5, 2014.

49 Paul Roderick Gregory, "The Battle for German Public Opinion: The Russia/Ukraine Narrative," *Forbes*, December 15, 2015.

50 Ifop poll for *Le Figaro*, cited in Alain Barluet, "Français et Allemands Hostiles à l'Entrée de l'Ukraine dans l'UE," Le Figaro, March 14, 2014. انخفض هذا الرقم بالنسبة لفرنسا إلى نسبة 63 بالمئة في استطلاع أجري في كانون الأول (ديسمبر) 2014 (BVA poll for Ukrajne Today,) "Enquête d'Opinion Auprès des Français sur l'Ukraine," conducted. وقد أجري هذا الاستطلاع يومي 10 و11 من كانون الأول (ديسمبر) لعام 2014 بمشاركة 1176 مشارك.)

51 Ifop poll for La Tribune, "Les Français, la Perception du Conflit Ukraino-Russe et la Livraison de Navires de Guerre à la Russie," conducted from January 9 through 12, 2015, with 1,001 respondents, p. 6.

52 كانت ردود نسبة 29 بالمئة من المشاركين أن أوكرانيا لا تهم أيًا من روسيا أو الاتحاد الأوروبي.

تعقيدًا بسبب الجدل القائم حول تسليم سفينتي هجوم برمائيتين من طراز ميسترال المباعتين لروسيا في عام 2011 وقد كان من المقرر تسليمها في عامي 2014 و2015. صرح أربعة وستون بالمئة من المشاركين الفرنسيين في استطلاع للرأي أجري في كانون الثاني (يناير) 2015 أنه ينبغي على فرنسا تسليم السفن إلى روسيا. في حين عارض 36 بالمئة ذلك الأمر. ورأى خمسة وسبعون بالمئة من المشاركين أن منع التسليم "لن يجدي" في المساعدة في حل النزاع في أوكرانيا.[53]

ولم يتبين بعد ما إذا كان تناقض موقف الشعب الفرنسي إزاء فرض عقوبات على روسيا سيصحبه تأثير بالغ على موقف القادة السياسيين بفرنسا أم لا. وقد حافظ الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند (François Hollande) على سياسته المتمثلة في عدم تسليم سفن ميسترال إلى روسيا. على الرغم من التكاليف الاقتصادية التي ستتكبدها فرنسا (التي تقدر بحوالي مليار يورو. قبل فرض عقوبات محتملة إذا ما قررت روسيا رفع الأمر إلى المحكمة).[54] ومع ذلك. أعرب علنا عن استيائه من العقوبات في كانون الثاني (يناير) 2015. مشيرًا إلى أن مخاطر التوسع الروسي الأخرى محدودة: بقوله "ما يريده السيد بوتين هو ألا تصبح أوكرانيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)".[55] وفي الشهر نفسه أعرب نائب المستشارة الألمانية ووزير الشؤون الاقتصادية والطاقة سيجمار جابرييل (Sigmar Gabriel) ووزير الخارجية فرانك فالتر شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier)عن تحفظات قوية بشأن فرض عقوبات ضد روسيا.[56]

وحتى الآن. لم تؤد هذه المواقف المتضاربة إلى انهيار رئيسي لتضامن الاتحاد الأوروبي حول قضية العقوبات. وذلك بفضل القيادة القوية للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (Angela Merkel). التي ضغطت بقوة من أجل تشديد العقوبات بعد إسقاط طائرة الركاب التجارية الماليزية MH17 في تموز (يوليو) 2014. وبدون قيادتها القائمة على المبادئ؛ كان من الممكن أن تكون العقوبات أضعف بكثير وربما لم تُفرض على الإطلاق.

---

[53] Ifop, 2015, pp. 10–11.

[54] يشمل هذا تعويض روسيا عما دفعته بالفعل وعقوبات التسليم المتأخر والتكلفة الشهرية لإبقاء السفينتين في الميناء الفرنسي (Jean-Dominique Merchet, “Exclusif: La Non-Livraison du Mistral Coûtera 5 Millions par Mois à la France, *L’Opinion*, February 12, 2015.)

[55] مقتبس من Andrew E. Kramer, “French Leader Urges End to Sanctions Against Russia over Ukraine,” *New York Times*, January 5, 2015.

[56] Jack Ewing and Alison Smale, “In Reversal, Germany Cools to Russian Investment,” *New York Times*, December 28, 2014.

كانت ميركل تأمل في البداية أن تتمكن من دفع بوتين نحو حل دبلوماسي. ولكن بعد إسقاط الطائرة التجارية الماليزية، فقدت ميركل الثقة في بوتين لأنها تؤمن بأنه كذب عليها مرارًا حول تورط روسيا ودعمها للانفصاليين.[57]

وسيعتمد تخفيف العقوبات أو حتى مضاعفتها بشكل كبير على سلوك روسيا وسياستها. ويمكن أن يكون لانهيار اتفاقية مينسك الثانية والضغط الذي يمارسه الانفصاليون لتوسيع الأراضي التي يحكمون السيطرة عليها حاليًا تأثير خطير على سياسة الاتحاد الأوروبي والدعم العام للعقوبات. وسيكون موقف ألمانيا حاسمًا. وسوف يراقب العديد من القادة الأوروبيين ميركل عن كثب ليروا كيفية تعاملها مع قضية العقوبات في الداخل وليحذو حذوها.

الخاتمة

على الرغم من وجود العديد من الانقسامات حول سياسة روسيا المنتهجة في أوروبا، فضلاً عن التأثير المتنامي، على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي، للأحزاب الشعبوية التي تعرض (في كثير من الأحيان) وجهات نظر مؤيدة لروسيا، إلا أن أعضاء الاتحاد الأوروبي قد صوتوا بالإجماع لمواصلة فرض العقوبات الاقتصادية في كل مرة يجدد فيها النقاش حول العقوبات. وينبغي ألا يغفل ذلك حقيقة أن العديد من الدول قد أعربت عن شكوكها إزاء قدرة العقوبات على تغيير السياسة الروسية، وبواعث القلق المتعلقة بتأثير العقوبات والعقوبات المضادة على اقتصاداتها. وكما ذكر آنفا، تشمل هذه الدول المجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، وكذلك اليونان وإيطاليا. ومع ذلك، لم تضر التحفظات من جانب هذه الدول بالإجماع الأوروبي حول هذا الموضوع. وقد لعب رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك (Donald Tusk) دورًا مهمًا في الحفاظ على توافق الآراء بشأن هذه المسألة بين دول الاتحاد الأوربي الثماني والعشرين، من خلال المشاورات والمفاوضات التي تستكمل عند الضرورة من خلال النشاط الدبلوماسي من جانب

---

[57] انظر "Quentin Peel, "Merkel Wants a Stable World and Is Willing to Pay a Price for it, *Financial Times*, August 12, 2014. أيضًا: Stefan Wagstyl, "Merkel Rethink on Tough Action Reflects Loss of Trust in Putin," *Financial Times*, July 17, 2014.

الفاعلين الأقوياء في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا.[58] وكما قال صحافيان. "قد تنفر الدول الأصغر حجما من تحدي قرار برلين".[59] وتتعرض الدول المخالفة أيضًا لمزيد من الخسارة من خلال الحيد عن الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي أكثر مما ستكسبه من جراء وقف العقوبات.[60]

---

[58] حوارات مباشرة وجهًا لوجه وهاتفية مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي. حزيران (يونيو) 2015.

[59] Peter Baker and Steven Erlanger, "Russia Uses Money and Ideology to Fight Western Sanctions," *New York Times*, June 7, 2015.

[60] انظر على سبيل المثال، Denis Dyomkin, "Putin Visits Italy with One Eye on EU Sanctions," Reuters, June 9, 2015.

الفصل السادس

الخاتمة

تختلف الدول الأوروبية اختلافًا كبيرًا في مدى تعرضها للإجراءات الروسية المحتملة. وبينما تعاني البلاد التي تقع في الأجزاء الجنوبية أو الغربية لأوروبا من بعض أشكال الضعف الاقتصادي ويمكن أن تعاني من بعض الاضطرابات المؤقتة نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا أو التي تفرضها روسيا، تعد دول الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) في شمال ووسط أوروبا أكثر تعرضًا للإجراءات الروسية نتيجة لقربها من روسيا، ونتيجة هيمنة الاتحاد السوفيتي عليها في العهد القريب، والإرث المستمر، في بعض الحالات، للإمبراطورية السوفيتية. ومن بين هذه البلدان، تواجه إستونيا، ولاتفيا، وبدرجة أقل ليتوانيا، تهديدًا عسكريًا تقليديًا خطيرًا. رغم أن الدول المجاورة لها - بولندا، والسويد، وفنلندا - تشعر بضعف متزايد أيضًا. وبلا شك، تظل أوروبا والولايات المتحدة عرضة للقوى النووية الروسية، كما هو حال روسيا مع القوى النووية الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية.

تتعرض أوروبا لخطر ضئيل جراء الضغوط الاقتصادية الروسية. ومن الجدير بالتكرار أن حوالي 1 بالمائة فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي غير المتعلقة بالطاقة جاءت من روسيا في عام 2013.[1] ويمكن تغطية الاحتياجات الأوروبية في جميع القطاعات تقريبًا بسهولة من خلال موردين آخرين. وصحيح أن مجموعة فرعية صغيرة من الدول الأوروبية – ليتوانيا،وفنلندا، وإستونيا، وبولندا والنرويج – قد تأثرت أكثر من غيرها نتيجة للعقوبات المضادة الروسية على المنتجات السمكية والزراعية، وذلك بالمقارنة مع دول

[1] استوردت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 عضوًا سلعًا غير متعلقة بالطاقة بحوالي 3.7 تريليون يورو، وشكلت نسبة الواردات من روسيا قيمة 46.3 مليار يورو منها فقط. وتمثل هذه الواردات غير المتعلقة بالطاقة البالغة قيمتها 46.3 مليار يورو 22 بالمائة من جميع البضائع الروسية المبيعة إلى الاتحاد الأوروبي (مكتب الإحصاء الأوروبي، غير مؤرخ).

أوروبية أخرى. غير أن هذه الدول قد أظهرت أيضًا عزيمة قوية ضد روسيا، مبديةً صمودًا في مواجهة الخسائر الاقتصادية. وقد عانت الاقتصادات الأوروبية المتقدمة أيضًا، وعلى رأسها ألمانيا، من تباطؤ في نمو الصادرات في العديد من الصناعات غير الزراعية، مثل الصناعات التحويلية، والسيارات، والمواد الكيميائية، والآلات، وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية الروسية وإمكانية الحصول على الائتمان. ولكن كان لذلك تأثير محدود على الاقتصاد العام لألمانيا حتى الآن.

من المهم أيضًا ملاحظة أن العلاقة التبعية بين أوروبا وروسيا تصب في كلا الاتجاهين، مما يشكل نقاط ضعف في الجانب الروسي كذلك – وهي نقاط الضعف التي تستهدفها العقوبات حاليًا. تستثمر أوروبا في روسيا أكثر مما تستثمره روسيا في أوروبا. وتعتمد أوروبا على روسيا في جزء لا يستهان به من طاقتها، غير أن روسيا تعتمد على التقنية الأوروبية الغربية وعلى رأس مال صناعات التنقيب واستخراج النفط. وتشكل العلاقات التجارية مع روسيا أهمية خاصة لبعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا، غير أنها مهمة لروسيا أيضًا؛ حيث تعد أوروبا المصدر الأهم للواردات بالنسبة لروسيا. وسوف تُبحث نقاط الضعف الروسية هذه لاحقًا في تقرير تالٍ من هذه السلسلة.

على الرغم من أن روسيا توفر نسبة عالية من إمدادات النفط الأوروبية، إلا أن صادرات النفط الروسية تمنحها نفوذًا ضئيلاً، حيث يمكن لأوروبا استيراد النفط من موردين آخرين بسهولة، وذلك في حالة وقف روسيا تصدير النفط لأوروبا. كما وجدنا أيضًا أن الاتحاد الأوروبي أقل عرضةً لانقطاع إمدادات الغاز الروسي مما هو متصور عمومًا. وعلى الرغم من أن روسيا تعد المورد الأوحد الأكبر للغاز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن تلك الدول تستورد الغاز بكميات كبيرة أيضًا من الجزائر، والنرويج. وفي الآونة الأخيرة، تستورد هذه الدول الغاز الطبيعيّ المسال من قطر وموردين آخرين. كما يغطي الإنتاج المحلي جزءًا كبيرًا من الاستهلاك. ومن وجهة نظرنا، ينبغي أن تكون الواردات المتزايدة من الغاز الطبيعيّ المسال، وبدائل الوقود، وتدابير تحقيق الكفاءة كافية لتعويض القطع الدائم للغاز الروسي، رغم وجود بعض التكلفة الاقتصادية. غير أن الاقتصادات الصغيرة في جنوب شرق أوروبا وشمال شرقها ووسطها تُعد عرضة للتأثر بانقطاع واردات الغاز الطبيعي الروسي. وتتخذ هذه الدول، في بعض الأحيان، تدابير، مثل بناء محطات غاز مسال، وذلك لتقليل جوانب الضعف هذه. وقد تكون، في حالات أخرى، بحاجة إلى الاعتماد على نقل الغاز الطبيعي من أوروبا الغربية.

وأخيرًا، يمكن أن تحاول روسيا استغلال الضعف السياسي لعدد من الدول. فقد تحاول التلاعب بقضية الأقليات الروسية، في بلاد البلطيق، لتحريك مشاعر السخط في دولتي لاتفيا وإستونيا. كما قد تحاول روسيا التأثير على سياسة دول البلطيق من الداخل، وذلك من خلال اختراق الأحزاب السياسية، أو من الخارج، وذلك من خلال خلق حالة يمكن بموجبها لبعض الحكومات الغربية محاولة الضغط على لاتفيا وإستونيا، وذلك لتقديم سياسة إيجابية أكثر تجاه أقلياتها – مما يؤدي إلى إمكانية إفساد العلاقات بين غرب أوروبا وشمال شرقها وتحريك مشاعر سخط أكثر ضمن دول شمال شرق أوروبا. وتتزايد الأحزاب الشعبوية في بقية أوروبا، وكثيرًا ما اتخذت هذه الأحزاب مواقف مناصرة لروسيا. ولا يزال إجماع الاتحاد الأوروبي على العقوبات تجاه روسيا قائمًا اعتبارًا من أواخر عام 2016، وذلك رغم وجود العديد من الانقسامات في أوروبا حول السياسات الروسية.

المراجع

Abdelal, Rawi, "The Profits of Power: Commerce and Realpolitik in Eurasia," *Review of International Political Economy*, Vol. 20, No. 3, 2013, pp. 421–456.

Abramov, Denis, "How Sanctions Against Russia Have Affected European Companies," *Moscow Times*, August 7, 2014.

Agence France-Presse, "L'UE a Jeté 'de l'Huile sur le Feu' en Ukraine et la France n'a Plus de Rôle à Jouer (Marine Le Pen)," February 20, 2014.

Alexander, Harriet, "EU Elections 2014: Danish Eurosceptic People's Party Wins—and Calls for Alliance with Cameron," *Telegraph*, May 26, 2014.

Ames, Paul, "Europe's Far Right Is Embracing Putin," *GlobalPost*, April 10, 2014.

Applebaum, Anne, "A Tale of Two Europes," *Slate*, May 30, 2014.

Baker, Peter, and Steven Erlanger, "Russia Uses Money and Ideology to Fight Western Sanctions," *New York Times*, June 7, 2015. As of February 23, 2016:
http://www.nytimes.com/2015/06/08/world/europe/
russia-fights-wests-ukraine-sanctions-with-aid-and-ideology.html?_r=0

Barluet, Alain, "Français et Allemands Hostiles à l'Entrée de l'Ukraine dans l'UE." *Le Figaro*, March 14, 2014. As of February 23, 2016:
http://www.lefigaro.fr/international/2014/03/14/01003-20140314ARTFIG00358-francais-et-allemands-hostiles-a-l-entree-de-l-ukraine-dans-l-ue.php?pagination=7

Barno, David, and Nora Bensahel, "The Anti-Access Challenge You're Not Thinking About," *War on the Rocks*, May 5, 2015. As of February 23, 2016:
http://warontherocks.com/2015/05/
the-anti-access-challenge-youre-not-thinking-about/

Berzina, Ieva, ed., "The Possiblity of Societal Destabilization in Latvia: Potential National Security Threats, Executive Summary of the Research Report," Riga, Latvia, Center for Security and Strategic Research, National Defence Academy of Latvia, 2016.

Bray, Chad, "European Banks Expect Only 'Limited' Impact from Sactions on Russia," *New York Times*, August 21, 2014.

Breedlove, Philip M., "Transcript: After the Summit, General Philip M. Breedlove on NATO's Path Forward," Washington, D.C., Atlantic Council, September 19, 2014.

Brzezinksi, Ian J., and Nicholas Varangis, "The NATO-Russia Exercise Gap," Washington, D.C., Atlantic Council, February 23, 2015. As of June 19, 2015: http://www.atlanticcouncil.org/blogs/natosource/the-nato-russia-exercise-gap

Buckley, Edgar, and Ioan Pascu, "NATO's Article 5 and Russian Hybrid Warfare," March 17, 2015. As of June 19, 2015:
http://www.atlanticcouncil.org/blogs/natosource/
nato-s-article-5-and-russian-hybrid-warfare

Buckley, Neil, and Andrew Byrne, "Serbia's Grand Welcome for Putin Likely to Jar with West," *Financial Times,* October 16, 2011.

BVA, "Enquête d'Opinion Auprès des Français sur l'Ukraine," survey conducted for *Ukraine Today*, January 2015. As of June 19, 2015:
http://www.bva.fr/data/sondage/sondage_fiche/1645/fichier_bva_-_enquete_
dopinion_aupres_des_francais_sur_lukraine_-_decembre_2014fc742.pdf

Byrne, Andrew, and Christian Oliver, "Brussels Veto of Hungarian Nuclear Deal Set to Inflame Tensions with Russia," *Financial Times,* March 13, 2015.

Colby, Elbridge, *Nuclear Weapons in the Third Offset Strategy: Avoiding a Nuclear Blind Spot in the Pentagon's New Initiative,* Washington, D.C.: Center for a New American Security, January 2015.

Collins, James F., Ross A. Virginia, and Kenneth Yalowitz, "Hands Across the Melting Ice," *New York Times*, May 13, 2013. As of June 19, 2015:
http://www.nytimes.com/2013/05/14/opinion/global/
Hands-Across-the-Melting-Arctic.html?_r=0

Crane, Keith, Andreas Goldthau, Michael Toman, Thomas Light, Stuart E. Johnson, Alireza Nader, Angel Rabasa, and Harun Dogo, *Imported Oil and U.S. National Security*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-838-USCC, 2009. As of February 23, 2016:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG838.html

Daley, Suzanne, and Maïa de la Baume, "French Far Right Gets Helping Hand With Russian Loan," *New York Times,* December 1, 2014. As of June 19, 2015:
http://www.nytimes.com/2014/12/02/world/europe/
french-far-right-gets-helping-hand-with-russian-loan-.html

Dickel, Ralf, Elham Hassanzadeh, James Henderson, Anouk Honoré, Laura El-Katiri, Simon Pirani, Howard Rogers, Jonathan Stern, and Katja Yafimava, "Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics," OIES Paper: NG 92, Oxford, UK: Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, October 2014, p. 1.

Dyomkin, Denis, "Putin Visits Italy with One Eye on EU Sanctions," Reuters, June 9, 2015. As of September 17, 2015:
http://www.reuters.com/article/2015/06/10/us-italy-russia-idUSKBN0OP2EA20150610

Energy Information Administration, "Norway," web page, U.S. Department of Energy, April 28, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=no

Escritt, Thomas, and Anthony Deutsch, *Dutch Rightist Wilders Blames EU for Ukraine Crisis; Hints at UKIP Alliance,* Reuters, April 17, 2014.

European Chemical Site Promotion Platform, *An Overview of the Pipeline Networks of Europe*, undated. As of September 17, 2015:
https://chemicalparks.eu/system/files/attachments/file/14/European_Pipeline_Infrastructure__Networks.pdf

European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System: Preparedness for a Possible Disruption of Supplies from the East During the Fall and Winter of 2014/2015," SWD(2014) 322 Final, Brussels, October 16, 2014.

European Parliament, "Results of the 2014 European Elections: European Results," July 1, 2014.

Eurostat, "Energy Balances," database, undated. As of September 17, 2015:
http://ec.europa.eu/eurostat/web/energy/data/energy-balances

Ewing, Jack, and Alison Smale, "In Reversal, Germany Cools to Russian Investment," *New York Times*, December 28, 2014.

Faiola, Anthony, "From Russia with Love: An Energy Deal for Hungary," *Washington Post,* February 16, 2015.

"Farage: EU Does Have 'Blood on its Hands' over Ukraine," BBC News, March 27, 2014.

Fingrid, "Power System in Finland," website, undated. As of September 17, 2015:
http://www.fingrid.fi/en/powersystem/general%20description/Power%20System%20in%20Finland/Pages/default.aspx

Fisher, Max, "Why One of Russia's Top Foreign Policy Experts Is Worried About a Major War with Europe," *Vox*, May 6, 2015. As of September 17, 2015:
http://www.vox.com/2015/5/6/8540063/russia-europe-war

Foeger, Leonhard, "Gazprom, BASF Abandon Multibillion Dollar Energy Asset Swap," Reuters, December 19, 2014.

Forbrig, Joerg, ed., "A Region Disunited? Central European Responses to the Russia-Ukraine Crisis," Europe Policy Paper 1, Washington, D.C.: The German Marshall Fund of the United States, February 2015.

Fox, Benjamin, "Russia Invites EU Far-Right To Observe Crimea Vote," *EU Observer,* March 13, 2014.

Gazprom Export, "Delivery Statistics: Gas Supplies to Europe," fact sheet, undated.

Geiger, Friedrich, "German Exports to Russia Fall off Further as Sanctions Take Hold: New Data Shows Sharp Decline," *Wall Street Journal,* October 29, 2014.

Gibbs, Walter, "Russia and Norway Reach Accord on Barents Sea," *New York Times,* April 27, 2010.

Gorenburg, Dmitry, "Countering Color Revolutions: Russia's New Security Strategy and Its Implications for U.S. Policy," *Russian Military Reform*, September 2014. As of February 24, 2016:
https://russiamil.wordpress.com/2014/09/15/countering-color-revolutions-russias-new-security-strategy-and-its-implications-for-u-s-policy/

Gorst, Isabel, "Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for Upper Hand," *Financial Times*, March 18, 2015.

Gotev, Georgi, "Which MEPs Voted Against EU-Ukraine Association?" *Reuniting Europe* blog post, September 17, 2014.

Gregory, Paul R., "The Battle for German Public Opinion: The Russia/Ukraine Narrative," *Forbes,* December 15, 2015. As of February 24, 2016:
http://www.forbes.com/sites/paulroderickgregory/2014/12/15/the-battle-for-german-public-opinion-the-russiaukraine-narrative

Grove, Thomas, "Russia Starts Nationwide Show of Force," Reuters, March 16, 2015. As of September 17, 2015:
http://www.reuters.com/article/2015/03/16/us-russia-military-exercises-idUSKBN0MC0JO20150316

Grynszpan, Emmanuel, "Moscou Déroule le Tapis Rouge Devant Marine Le Pen," *Le Figaro,* June 20, 2013.

Hadjipapas, Andreas, "Cyprus Nears €2.5bn Russian Loan Deal," *Financial Times*, September 14, 2011.

Hawley, Charles, "'A Partner for Russia': Europe's Far Right Flirts with Moscow," *Spiegel,* April 14, 2014.

Higgins, Andrew, "Far-Right Fever for a Europe Tied to Russia," *New York Times,* May 20, 2014.

"How to Deal with Harmony," *Economist*, October 6, 2014.

Ifop, "Les Français, la Perception du Conflit Ukraino-Russe et la Livraison de Navires de Guerre à la Russie," survey conducted for *La Tribune*, January 2015. As of February 23, 2016:
http://www.ifop.com/media/poll/2912-1-study_file.pdf

IMF—*See* International Monetary Fund.

Infratest Dimap, "ARD DeutschlandTREND Februar 2015," survey results, 2015. As of February 23, 2016:
http://www.infratest-dimap.de/uploads/media/2015.02.05_DT1502_bericht.pdf

Innes, Abby, "Hungary's Illiberal Democracy," *Current History*, Vol. 114, No. 770, March 2015.

International Energy Agency, Statistics, web page, undated. As of September 17, 2015:
http://www.iea.org/statistics/

International Group of Liquefied Natural Gas Importers, *The LNG Industry, 2013*, Neuilly-sur-Seine, France: GIIGNL, 2013, p. 13. As of September 17, 2015:
http://www.giignl.org/

International Institute for Strategic Studies, "The Military Balance 2015," Chapters 4 and 5, February 2015.

International Monetary Fund, "Russian Federation: Staff Report for the 2014 Article IV Consultation," IMF Country Report No. 14/175, Washington, D.C., June 11, 2014.

Interview of Nigel Farage with GQ Magazine, quoted in "Nigel Farage: I Admire Vladimir Putin," *Guardian*, March 31, 2014.

Jauvert, Vincent, "Poutine et le FN: Révélations sur les Réseaux Russes des Le Pen," *Nouvel Observateur*, November 27, 2014.

Jones, Bruce, "Russia Places 38,000 Troops on Alert for Snap Exercises," *Jane's Defence Weekly*, March 16, 2015.

Jones, Erik, "EU Sanctions Against Russia Are a Double-Edged Sword," *Moscow Times*, August 3, 2014.

Kivirähk, Juhan, "Integrating Estonia's Russian-Speaking Population: Findings of National Defense Opinion Surveys," International Centre for Defence and Security, December 2014. As of February 24, 2016:
http://www.icds.ee/fileadmin/media/icds.ee/failid/
Juhan_Kivirahk_-_Integrating_Estonias_Russian-Speaking_Population.pdf

Kramer, Andrew, "Russia Seeks Sanctions Tit for Tat," *New York Times,* October 8, 2014.

———, "French Leader Urges End to Sanctions Against Russia over Ukraine," *New York Times,* January 5, 2015.

Kramer, Mark, "The New Russian Chill in the Baltic," *Current History*, Vol. 114, No. 770, March 2015. As of February 24, 2016:
http://www.currenthistory.com/Article.php?ID=1228

Krekó, Péter, "The Russian Connection: The Spread of Pro-Russian Policies on the European Far Right," transcript of opening remarks, Forum 2000 Conference, Political Capital Institute, Prague, p. 6.

Licourt, Julien, "L'Indéfectible Soutien du FN à la Russie de Poutine," *Le Figaro*, March 19, 2014.

Massie, Alex, "High Tea with a Spot of Racism," *Foreign Policy*, May 12, 2014.

Matlack, Carol, "Why Europe's Far Right Is Getting Cozy with Russia," *Bloomberg Businessweek*, April 24, 2014 .

McLaughlin, Eliott C., "Amid NATO Exercises, Russia Puts Northern Fleet on Full Alert," CNN, March 17, 2015.

Merchet, Jean-Dominique, "Exclusif: La Non-Livraison du Mistral Coûtera 5 Millions par Mois à la France," *L'Opinion*, February 12, 2015. As of February 24, 2016:
http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/
exclusif-non-livraison-mistral-coutera-5-millions-mois-a-france-21286

"Merkel Pledges NATO Will Defend Baltic Member States," Reuters, August 18, 2014. As of February 24, 2016:
http://www.reuters.com/article/2014/08/18/
us-ukraine-crisis-baltics-merkel-idUSKBN0GI1JI20140818

Michta, Andrew A., "Putin Targets the Scandinavians," *American Interest*, November 17, 2014. As of February 24, 2016:
http://www.the-american-interest.com/2014/11/17/
putin-targets-the-scandinavians/

Milne, Richard, "Lundin Makes 'Game-Changer' Oil Discovery in Norwegian Arctic," *Financial Times*, October 14, 2014a. As of September 17, 2015:
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/f60699f4-53a9-11e4-929b-html#axzz3LApFoE3f

———, "Lithuania to Complete Western Integration as Kremlin Rattles Baltics," *Financial Times*, December 30, 2014b.

———, "Party with Ties to Putin Pushes Ahead in Estonian Polls," *Financial Times*, February 27, 2015.

Milne, Richard, Sam Jones, and Kathrin Hille, "Russian Air Incursions Rattle Baltic States," *Financial Times*, September 24, 2014.

NATO—See North Atlantic Treaty Organization.

Neuger, James, "Is EU Support for Russia Sanctions Waning? See Who's Visiting the Kremlin," *BloombergBusiness*, March 17, 2015.

Neukirch, Ralf, "The Sympathy Problem: Is Germany a Country of Russia Apologists?" *Spiegel*, March 31, 2014. As of September 17, 2015:
http://www.spiegel.de/international/germany/prominent-germans-have-understanding-for-russian-annexation-of-crimea-a-961711.html

Noack, Rick, "Why Do Nearly 40 Percent of Germans Endorse Russia's Annexation of Crimea?" *Washington Post,* November 28, 2014. As of September 17, 2015: http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/11/28/why-do-nearly-40-percent-of-germans-endorse-russias-annexation-of-crimea/

Norman, Laurence, "EU Projects Impact of Sanctions on Russian Economy," *Wall Street Journal*, October 29, 2014.

North Atlantic Treaty Organization, "NATO's Readiness Action Plan," fact sheet, December 2014. As of September 17, 2015: http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2014_12/20141202_141202-facstsheet-rap-en.pdf

———, "NATO Allies Begin Naval Exercise BALTOPS in the Baltic Sea," website, June 20, 2015. As of February 28, 2016: http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_120407.htm

———, "Warsaw Summit Communique," July 6, 2016. As of October 12, 2016 http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm

Norwegian Ministry of Foreign Affairs, "Norway Tightens Restrictive Measures Against Russia," press release, October 10, 2014.

Oliker, Olga, Michael J. McNerney, and Lynn E. Davis, *NATO Needs a Comprehensive Strategy for Russia*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-143-OSD, 2015. As of February 25, 2016: http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE143.html

"Orban Renews Autonomy Call for Ethnic Hungarians in Ukraine," Reuters, May 17, 2014.

Orenstein, Mitchell A., "Putin's Western Allies," *Foreign Affairs*, March 25, 2014.

Pellerin, Cheryl, "U.S. Troops Resuming Atlantic Resolve Training in Eastern Europe," DoD News, January 12, 2015. As of March 25, 2014: http://www.defense.gov/News-Article-View/Article/603910

Pifer, Steven, "NATO's Response Must Be Conventional Not Nuclear," *Survival*, Vol. 57, No. 2, April–May 2015.

Pindják, Peter, "Deterring Hybrid Warfare: A Chance for NATO and the EU to Work Together?" *NATO Review*, 2014. As of March 25, 2014: http://www.nato.int/docu/review/2014/also-in-2014/Deterring-hybrid-warfare/EN/index.htm

Podvig, Pavel, "Sorting Fact From Fiction on Russian Missile Claims," *Bulletin of the Atomic Scientists*, June 22, 2015.

Polyakova, Alina, "Strange Bedfellows: Putin and Europe's Far Right," *World Affairs*, September/October 2014, p. 37.

Prentice, Alessandra, "France's Le Pen, in Moscow, Blames EU for New 'Cold War'," Reuters, April 12, 2014.

President of Russia, "Voennaia Doktrina Rossiiskoi Federatsii," December 26, 2014. As of August 27, 2015:
http://kremlin.ru/events/president/news/47334

Quinlivan, James T., "Yes, Russia's Military Is Getting More Aggressive," *Foreign Policy*, December 30, 2014.

Quinlivan, James T., and Olga Oliker, *Nuclear Deterrence in Europe: Russian Approaches to a New Environment and Implications for the United States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1075-AF, 2011. As of February 25, 2016:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1075.html

Rapoza, Kenneth, "Here's What Putin's Counter-Sanctions Did to EU Exporters," *Forbes*, April 17, 2015.

Razumovskaya, Olga, "Cyprus Signs Deal to Let Russian Navy Ships Stop at Its Ports," *Wall Street Journal,* February 25, 2015.

Rotenberg, Olga, "Greek PM Blasts Russia Sanctions at Putin Meet," Agence France-Presse, April 8, 2015. As of August 27, 2015:
http://news.yahoo.com/greek-pm-moscow-putin-meet-rattles-eu-032442672.html

Rubin, Alissa J., "Far-Right Parties Form Coalition in European Parliament," *New York Times*, June 16, 2015. As of August 27, 2015:
http://www.nytimes.com/2015/06/17/world/europe/far-right-parties-form-coalition-in-european-parliament.html

Samuel, Henry, and Matthew Holehouse, "Marine Le Pen Forms Far-Right Group in European Parliament," *Telegraph*, June 16, 2015. As of August 27, 2015:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/france/11678565/Marine-Le-Pen-forms-far-Right-group-in-European-Parliament.html

Shemetov, Maxim, "Thriving BP Worried by Impact of Harsher Sanctions on Rosneft Ties," *Moscow Times*, July 29, 2014.

Shlapak, David A., and Michael W. Johnson, Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1253-A, 2016. As of February 25, 2016:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1253.html

Sokov, Nikolai N., "Why Russia Calls a Limited Nuclear Strike 'De-escalation,'" *Bulletin of the Atomic Scientists*, March 13, 2014.

———, "Bill Gertz, New Russian SLCM, and the True Nature of Challenge to US and NATO," *Arms Control Wonk Blog*, August 25, 2015. As of August 27, 2015
http://lewis.armscontrolwonk.com/archive/7801/sokov-on-russian-cruise-missiles

Spiegel Online International, "Spiegel Survey on the Crimea Crisis," TNS Forschung, March 19–20, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.spiegel.de/international/germany/bild-961711-674691.html

Sutyagin, Igor, *Atomic Accounting: A New Estimate of Russia's Non-Strategic Nuclear Forces*, occasional paper, London: Royal United Services Institute, 2012.

Torry, Harriet, "Germans Back Tougher Stance Toward Russia over Ukraine—Poll," *Wall Street Journal*, August 8, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.wsj.com/articles/
germans-back-tougher-stance-toward-russia-over-ukraine-poll-1407495865

"Ukraine Crisis Hampers German Carmaker's Russia Growth," *Moscow Times*, August 3, 2014.

United Nations, Comtrade Database, online database, undated. As of August 27, 2015:
http://comtrade.un.org

U.S. Department of Defense, "America's Continued Commitment to European Security: Operation Atlantic Resolve," web page, undated. As of August 27, 2015:
http://www.defense.gov/home/features/2014/0514_atlanticresolve/

U.S. European Command, Communication and Engagement Directorate, "Operational Atlantic Resolve (2014)," fact sheet, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.defense.gov/home/features/2014/0514_atlanticresolve/
Operation_Atlantic_Resolve_Fact_Sheet_2014.pdf

VoteWatch Europe, "EU-Ukraine Association Agreement, with the Exception of the Treatment of Third Country Nationals Legally Employed as Workers in the Territory of the Other Party," September 16, 2014.

Wagstyl, Stefan, "Germany Acts to Counter Russia's Balkan Designs," *Financial Times*, November 27, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.ft.com/cms/s/0/
5e1d833c-7659-11e4-a704-00144feabdc0.html#axzz3k31hnC3c

White House, Office of the Press Secretary, "Remarks by President Obama to the People of Estonia," speech in Tallinn, Estonia, September 3, 2014. As of August 27, 2015:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/09/03/
remarks-president-obama-people-estonia

"Wieder Krieg in Europa? Nicht in Unserem Namen!" *Zeit* Online, December 5, 2014. As of August 27, 2015:
http://www.zeit.de/politik/2014-12/aufruf-russland-dialog

YouGov, "Survey Results," poll conducted among northwestern European adults, March 21–27, 2014. As of February 23, 2016:
http://cdn.yougov.com/cumulus_uploads/document/n1z35e9mya/
YG-Archive-140327-Ukraine-Eurotrack.pdf

Zander, Christina, and John D. Stoll, "Volvo Trucks Puts Russian Tank Deal on Ice," *Wall Street Journal*, April 8, 2014.

أُجبرت بقية دول أوروبا، في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم والعدوان المستمر في شرق أوكرانيا، على إعادة تقييم نظرتها الخاصة ببيئة الأمن الإقليمي التي كان يُعتقد في السابق أنها مستقرة ومعتدلة نسبيًا. تحلل هذه الدراسة إمكانية تعرُض الدول الأوروبية لمختلف الأشكال المحتملة من التأثير والضغط والإرهاب الروسي، وببحث جوانب الضعف الأربعة الأوروبية المحتملة: العسكرية، والتجارية والاستثمارية، والطاقة، والسياسة. ونجد أن الدول الأوروبية تختلف اختلافًا كبيرًا في مدى تعرضها للإجراءات الروسية المحتملة. وبينما تعاني البلاد التي تقع في الأجزاء الجنوبية أو الغربية لأوروبا من بعض أشكال الضعف الاقتصادي، تعد دول شمال ووسط أوروبا أكثر تعرضًا للإجراءات الروسية نتيجة لقربها من روسيا، ونتيجة هيمنة الاتحاد السوفيتي عليها في العهد القريب، والإرث المستمر، في بعض الحالات، للإمبراطورية السوفيتية. وتشكل الطاقة مصدر ضعف لأوروبا أقل مما هو متصور عمومًا، حيث يمكن لأوروبا استيراد النفط من موردين آخرين بسهولة، وذلك في حالة وقف روسيا تصدير النفط لأوروبا. كما يمكن للدول الأوروبية إيجاد إجراءات بديلة في حالة قطع روسيا لإمدادات الغاز، رغم أن هناك عددًا قليلاً من الاقتصادات الصغيرة التي قد تكون أقل صمودًا من الأخرى الأكبر منها. وأخيرًا، قد تحاول روسيا استغلال الضعف السياسي لعدد من الدول، بدءًا من قضايا الأقليات الروسية في دول البلطيق وحتى صعود الأحزاب الشعبوية في بقية أنحاء أوروبا.



www.rand.org

$20.00
ISBN-10 0-8330-9306-1
ISBN-13 978-0-8330-9306-6
52000
9 780833 093066

Arabic translation of:
"Russia and the West After the Ukrainian Crisis"
RR-1305/1-A